جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث
في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق
بعنوان:

أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية «دراسة ميدانية»

من إعداد المترشّح: عبد القـــادر لبـــاز

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 07 جانفي 2021
أمـام اللجنـــة المكونـــة من الســـادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
هواري معـــــراج	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
عبد الحميد بوخاري	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفًا ومقررًا
لخضـــر بن أحمد	أستاذ محاضر «أ»	جامعة الجلفة	مشرفًا مساعدًا
محمـــــد زوزي	أستاذ محاضر «أ»	جامعة غرداية	ممتحناً
حمـــزة عمي سعيد	أستاذ محاضر «أ»	جامعة غرداية	ممتحناً
مصطفـى قمـــان	أستاذ محاضر «أ»	جامعة المسيلة	ممتحناً

السنة الجامعية: 2021/2020

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث
في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق
بعنوان:

أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية «دراسة ميدانية»

من إعداد المترشّح: عبد القـــادر لبـــاز

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 07 جانفي 2021
أمـام اللجنـــة المكونـــة من الســـادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
هواري معـــــراج	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
عبد الحميد بوخاري	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفًا ومقررًا
لخضـــر بن أحمد	أستاذ محاضر «أ»	جامعة الجلفة	مشرفًا مساعدًا
محمـــــد زوزي	أستاذ محاضر «أ»	جامعة غرداية	ممتحناً
حمـــزة عمي سعيد	أستاذ محاضر «أ»	جامعة غرداية	ممتحناً
مصطفـى قمـــان	أستاذ محاضر «أ»	جامعة المسيلة	ممتحناً

السنة الجامعية: 2021/2020

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِي
أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (27)
يَفْقَهُوا قَوْلِي (28)»

الآيات: من 25 إلى 28 سورة طه

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال في حقّهما عزَّ وجلَّ:

« وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا »

الآية: 24 سورة الإسراء

نبع الحنان أمي الغالية شفاها الله وأطال في عمرها .

والدي الكريم بارك الله له وأطال في عمره .

أخي الحبيب والوحيد الطاهـــر .

ابن عمي وقدوتي الأمين لـباز

أخواتي العزيزات .

إلى زوجتي الحبيبة وأبنائي الأعزاء الحسن ، شريفة، نبيلة .

إلى روح جدتي الغالية، إلى كل أفراد عائلتي .

إلى كل أصدقائي وأخص بالذكر عبد الكريم خيري، أحمد شريك، عبد الباقي بوهالي، مصطفى قمان، لخضر بن أحمد ، مصطفى باكرية، علي باكرية، محمد السعدي ،عينة المسعود، عمر جموعي ، عمر شتاتحة، عمر قمان، عامر لعمارة، حامدي محمد .

إلى زملائي في دفعة الدكتوراه "أخضري محمد الطاهر، بن يحي علي، مركان محمد البشير" .

إلى كل طالب علم .

عبد القادر لباز

لله الحمد والشكر أولاً وأخيراً .

ثم أتقدم بخالص شُكري وبالغ تقديري إلى مشرفي الأستاذ الدكتور عبد الحميد بوخاري على سعة صبره، وعلى المجهودات التي بذلها والثقة التي منحنا إياها ، فكان نعم المشرف، كما أتقدم بخالص شُكري وبالغ تقديري إلى الدكتور بن أحمد لخضر بصفته مشرفا مساعدا على كل ما قدمه من توجيهات ونصائح لإنجاز هذا العمل .

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة على تكرُّمها بمناقشة هذا العمل بغرض تقويمه، تطويره وتحسينه .

كما أتقدم بشكري وامتناني إلى كل من بذل معي جهداً ووفر لي وقتاً ، ونصح لي قولاً ،

أسأل الله أن يجزيهم عني الجزاء الأوفى ،

وأخص بالذكر الأساتذة الأفاضل:

- ✓ د .عبد القادر مراد
- ✓ د .طارق هزرشي
- ✓ د .علماوي أحمد
- ✓ د .رواني بوحفص
- ✓ د .قمان عمر
- ✓ أ .د .محمد عجيلة
- ✓ د .عبد الكريم خيري
- ✓ د .ياسين غربي
- ✓ د .عمر شتاتحة
- ✓ د .محمد بن موسى
- ✓ د .روابح عبد الرحمان
- ✓ أ .د .عبد الله مايو
- ✓ د .علي باكرية
- ✓ د .عطاالله بن مسعود
- ✓ د .سبتي اسماعيل
- ✓ أ .د .بن شهرة شول
- ✓ د .حديدي آدم
- ✓ د .كبيش محمود

عبد القادر لباز

الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية ما إذا كان هناك إمكانية لوجود أثر للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية من خلال مقوماته "التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق" في البنوك التجارية الجزائرية، وفي سبيل تحقيق ذلك قمنا بدراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر بلغ عددها (19) عن طريق استطلاع أراء عينة الأفراد المبحوثين المتمثلين في إطارات المديريات العامة للبنوك وهم: المدققين الداخليين للبنوك، رؤساء أقسام التدقيق الداخلي، رؤساء مصالح تحليل المخاطر، المراقبين والمفتشين الماليين، أعضاء لجان التدقيق، ومختلف الإطارات الأخرى التي لها علاقة بمهام التدقيق البنكي والمخاطر من خلال الاستبيان، حيث بلغ عددهم (132) فردا من أصل (137) استهدفتهم عينة الدراسة، حيث امتدت الدراسة الميدانية من نوفمبر 2019 إلى غاية أوت 2020، بغية الإحاطة بجميع جوانب الموضوع تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

تم التوصل إلى أن كلا من (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق، تقييم المخاطر البنكية) تتوافر بدرجة مرتفعة في البنوك التجارية الجزائرية، كما تم التوصل إلى وجود أثر دال إحصائيا لكل من (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) بصفة مستقلة في تقييم المخاطر البنكية، ووجود أثر دال إحصائيا لكل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، بصفة مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق البنكي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق، المخاطر البنكية، البنوك التجارية الجزائرية.

Abstract:

We have tried through this study to address the problem of whether there is a possibility of having an impact of bank audit in assessing banking risks through its components "internal audit, external audit, audit committees" in Algerian commercial banks, and in order to achieve this we studied the case of a sample of commercial banks operating In Algeria, its number reached (19) by surveying the opinions of the sample of individuals represented by Bank employees, which are: internal bank auditors, heads of internal audit departments, heads of risk analysis departments, financial auditors and inspectors, members of audit committees, and various other frameworks related to audit tasks Banking and risks through the questionnaire, as their number (132) out of (137) were targeted by the study sample, where the field study extended from November 2019 to August 2020, in order to cover all aspects of the topic, the descriptive analytical approach was used in the theoretical aspect and the case study approach in the practical aspect.

It was concluded that each of (internal audit, external audit, audit committees, bank risk assessment) is available at a high degree in Algerian commercial banks, and a statistically significant effect was found for each of (internal audit, external audit, audit committees) independently., Internal audit, external audit collectively in assessing banking risks in Algerian commercial banks.

Key words: ***bank audit, external audit, audit committees, banking risks, Algerian commercial banks.***

Résumé :

Nous avons tenté à travers cette étude de résoudre le problème de la possibilité d'avoir un impact de l'audit bancaire dans l'évaluation des risques bancaires à travers ses composantes « audit interne, audit externe, comités d'audit » dans les banques commerciales Algériennes, et afin de le réaliser nous avons étudié le cas d'un échantillon des banques commerciales opérant en Algérie, son nombre a atteint le 19. En sondant les opinions de l'échantillon de personnes représentées par les cadres des banques, qui sont: les auditeurs internes des banques, les responsables de l'audit interne, les responsables départements d'analyse des risques, auditeurs et inspecteurs financiers, membres des comités d'audit et divers autres cadres liés aux tâches d'audit et des risques bancaires via le questionnaire, leur nombre est de: 132 sur 137 élément étant ciblé par l'échantillon de l'étude, Cette dernière est étendue de novembre 2019 jusqu'au août 2020, afin d'acquérir tous les aspects de l'étude, l'approche analytique descriptive a été utilisée dans l'aspect théorique et l'approche d'étude de cas dans l'aspect pratique.

Il a été conclu que chacun des: (audit interne, audit externe, comités d'audit, évaluation des risques bancaires) est disponible à un degré élevé dans les banques commerciales Algériennes, et avec un effet statistiquement significatif a été trouvé pour chacun des (audit interne, audit externe, comités d'audit) indépendamment, Audit interne, audit externe, collectivement dans l'évaluation des risques bancaires dans les banques commerciales Algériennes.

Mots clés: ***audit bancaire, audit externe, comités d'audit, risques bancaires, banques commerciales Algériennes.***

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء:	I
كلمة شكر:	II
الملخص:	III
فهرس المحتويات:	VI
فهرس الجداول:	X
فهرس الأشكال:	XV
فهرس الملاحق:	XVII
مقدمة عامة:	أ
الفصل الأول: الإطار العام للمخاطر البنكية والتدقيق البنكي	**001**
تمهيد:	002
المبحث الأول: ماهية المخاطر في البنوك التجارية	**003**
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	003
المطلب الثاني: ماهية المخاطر البنكية	009
المطلب الثالث: مواكبة النظام البنكي لاتفاقيات بازل	014
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التدقيق	**023**
المطلب الأول: ماهية التدقيق	023
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية	033
المطلب الثالث: قواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الداخلي الدولية	035
المبحث الثالث: دور التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية	**036**
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية	036
المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية	039
المطلب الثالث: دور لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية	040
خلاصة الفصل الأول:	042

الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول التدقيق البنكي والمخاطر البنكية	043
تمهيد:	044
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة	**045**
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتدقيق البنكي	045
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمخاطر البنكية	054
المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بكل من التدقيق البنكي والمخاطر البنكية	060
المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة	**077**
المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة	077
المطلب الثاني: ما يميز هذه الدراسة	079
خلاصة الفصل الثاني:	080

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية	081
تمهيد:	082
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	**083**
المطلب الأول: منهجية وتصميم الدراسة الميدانية	083
المطلب الثاني: تطوير أداة قياس الدراسة (استمارة الاستبيان)	112
المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	**122**
المطلب الأول: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بمدى توافر مقومات التدقيق البنكي	122
المطلب الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بمدى توافر تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.	135
المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها	**146**
المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	146
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	152

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.....	159
المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة والمتعلقة بأثر أبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.....	165
المطلب الخامس: اختبار الفرضية الخامسة والمتعلقة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة.....	168
خلاصة الفصل الثالث:.....	175
الخاتمة:.....	176
المراجع:.....	182
الملاحق:.....	194

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-03)	الاستمارات الموزعة، المسترجعة والصالحة للتحليل لعينة الدراسة	086
(02-03)	توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير المنصب الوظيفي	087
(03-03)	توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي	089
(04-03)	توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير الخبرة	090
(05-03)	توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير مؤسسة العمل	092
(06-03)	معاملات الارتباط بين عبارات التدقيق البنكي مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها	114
(07-03)	معاملات الارتباط بين عبارات تقييم المخاطر البنكية مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها	115
(08-03)	معاملات الثبات لأداة قياس الدراسة (ألفا كرونباخ)	116
(09-03)	معامل ثبات أداة قياس الدراسة في حالة حذف عبارة وبقاء باقي العبارات الأخرى	117
(10-03)	معاملات التوزيع الطبيعي لاختبار (KS) و(SW)	118
(11-03)	معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	120
(12-03)	معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بعضها	120
(13-03)	نتائج اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح للمتغيرات المستقلة	121
(14-03)	نتائج اختبار (Mahalanobis) و(Cook's distance)	121
(15-03)	ملخص درجة توافر مقومات التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية	122
(16-03)	درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد التدقيق الداخل ي في البنوك التجارية الجزائرية	123
(17-03)	درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر فعالية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الجزائرية	127
(18-03)	درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد فعالية لجان التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية	132
(19-03)	ملخص درجة توافر تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	135
(20-03)	درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد إدراك وقياس مخاطر القرض	136

(21-03)	درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد إدراك وقياس مخاطر السيولة	138
(22-03)	درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد إدراك وقياس المخاطر السوقية	141
(23-03)	درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد إدراك وقياس المخاطر العملياتية	143
(24-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	146
(25-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	147
(26-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية	148
(27-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية	148
(28-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية	149
(29-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية	149
(30-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية	150
(31-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية	151
(32-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية	151
(33-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية	152
(34-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	153

(35-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	153
(36-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية	154
(37-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية	155
(38-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية	155
(39-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية	156
(40-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية	157
(41-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية	157
(42-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية	158
(43-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية	158
(44-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	159
(45-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	160
(46-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية	161
(47-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية	161
(48-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية	162

(49-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية	162
(50-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية	163
(51-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية	163
(52-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية	164
(53-03)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية	164
(54-03)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثرأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	165
(55-03)	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثرأبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية	166
(56-03)	نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتنبؤ بتقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية من خلال التدقيق البنكي	167
(57-03)	نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا للوظيفة	169
(58-03)	نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا للخبرة	171
(59-03)	نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا المؤسسة	173

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-03)	النموذج الفرضي للدراسة	084
(02-03)	تمثيل عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير المنصب الوظيفي	088
(03-03)	النموذج الفرضي للدراسة	089
(04-03)	تمثيل عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي	091
(05-03)	تمثيل عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير مؤسسة العمل	093
(06-03)	العلاقة الخطية بين (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) وتقييم المخاطر البنكية	119

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خطاب تحكيم استمارة الاستبيان الأولية الموجه للأساتذة الخبراء	195
02	استمارة الاستبيان النهائية باللغة العربية	206
03	استمارة الاستبيان النهائية باللغة الفرنسية	212
04	قائمة الأساتذة الخبراء المحكمين لاستمارة الاستبيان	222
05	معاملات الثبات لأداة قياس الدراسة (ألفا كرونباخ)	223
06	اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test)	225
07	الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة مع بعضها	226
08	اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح للمتغيرات المستقلة	226
09	نتائج اختبار (Mahalanobis) و(Cook's distance)	227
10	تحليل التباين للانحدار والانحدار المتعدد لاختبار أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية	228
11	نتائج تحليل التبيان الأحادي لآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا للوظيفة (اختبار الفروق)	231
12	نتائج تحليل التبيان الأحادي لآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا للخبرة والمؤسسة (اختبار الفروق)	231

مقدمة عامة

تمهيد:

تؤدي البنوك والمؤسسات المالية دوراً كبيراً في بناء اقتصاديات الدول وتوفير التمويل للوكلاء الاقتصاديين، ولها أهمية كبيرة في عملية التطور والنمو الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية العامة للدول، ولقد عكفت جميع دول العالم على محاولة تحقيق مقاربة تطوير أداء البنوك من جهة والمحافظة على أموال المودعين من جهة أخرى، هذه المقاربة أصبحت تشكل هاجساً كبيراً خاصةً في ظل ازدياد المخاطر المحدقة بها نظراً للتطور الكبير الذي شهده قطاع البنوك والأنشطة البنكية وزيادة الخدمات البنكية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها وتعقيدها والمنافسة في السوق البنكي، وظهور وسائل الدفع الحديثة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة، ويمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، لذلك فقد ازدادت الحاجة لوجود منهجية سليمة لإدارة هذه المخاطر وازداد اهتمام البنوك التجارية والهيئات الرقابية التي تشرف عليها في تدعيم وسائل وطرق التحوط منها؛

ولعل أول خطوة في إدارة المخاطر البنكية، هي عملية تقييمها وقياسها والوقوف على أسبابها من أجل وضع تصور لإدارتها وتفاديها أو الحد منها، وهذا ما جعل البنوك المركزية لدول العالم تفكر في طريقة لوضع أساليب وأنظمة موحدة تهدف لقياس المخاطر البنكية والتعرف عليها ومن هنا جاءت فكرة إنشاء هيئة عالمية للإشراف والرقابة على الأنظمة البنكية على الصعيدين المحلي والدولي، وبالفعل تم إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية بمدينة بازل السويسرية سنة 1974، تهدف أساساً إلى إصدار مبادئ توجيهية ومعايير عالمية تهدف إلى استقرار وسلامة الأنظمة البنكية العالمية.

مما سبق يتضح لنا أنّه أصبح هناك توجهاً عالميا للحفاظ على الأنظمة البنكية للدول ومحاولة دعم استقرارها لمواجهة ما يحدق بها من مخاطر بنكية –يمكن تعريفها بأنها: "احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها مما يؤثر على تحقيق أهداف البنك وتنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه"– خاصةً عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، التي مست قطاع العقارات بالولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديداً للاقتصاد المالي العالمي، ولقد خلص تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أنّ هذه الأزمة المالية كان السبب الرئيسي فيها هو الإخفاق والضعف في أجهزة حوكمة الشركات، هذه الأخيرة الذي يعتبر التدقيق البنكي بمختلف أنواعه أحد أهم ركائزها ومقوماتها الأساسية في البنوك التجارية.

وباعتبار أنّ البيئة البنكية الجزائرية مصنفة من أكثر البيئات مخاطرةً في العالم، أضحى لزاماً على الباحثين الجزائريين الاهتمام بموضوع التدقيق البنكي في البنوك التجارية خاصة عقب فضيحة بنك الخليفة التي طفت على الساحة البنكية الجزائرية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين والتي تم تسميتها بفضيحة القرن.

1. **الإشكالية الرئيسية:** لقد مرت الجزائر، مثلها مثل جميع البلدان النامية الأخرى بتطورات اقتصادية عميقة كان النظام البنكي أحد القطاعات المتأثرة بهذه التغييرات، والتي سمحت للبنوك الجزائرية بممارسة أنشطتها في إطار أكثر استقلالية، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية والمختلطة، هذا القانون الذي كان بمثابة الحجر الأساس في تفعيل التدقيق البنكي الخارجي في البنوك التجارية الجزائرية، حيث خصص الفصل الأول من الباب الثاني له خصيصا (من المادة 162- إلى المادة 165)، ومواكبةً للمبادئ التوجيهية للجنة بازل من أجل التحوط من المخاطر البنكية قام البنك المركزي الجزائري أيضاً بإصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر سنة 2002 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والذي أَصّل أيضاً للتدقيق البنكي الداخلي باعتباره من أهم أدوات الرقابة الدورية التي نص عليها النظام، كما نص على السماح للبنوك التجارية بإنشاء لجان تدقيق لمساعدتها في القيام بمهامها، عطفاً على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير التدقيق البنكي من خلال مقوماته وأبعاده في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية؟

2. **الأسئلة الفرعية:** تثير هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة من شأنها أن تساهم في تقديم إجابة للإشكالية المطروحة أعلاه، وتتمثل هذه الأسئلة فيما يلي:

1/ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الداخلي** في **تقييم المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؟

2/ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الخارجي** في **تقييم المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؟

3/ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للجنة التدقيق في تقييم المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؟

4/ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **لأبعاد التدقيق البنكي** بصفة مجتمعة في **تقييم المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؟

5/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين اتجاه متغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الوظيفية؟

3. **فرضيات الدراسة:** على ضوء العرض السابق لإشكالية الدراسة، وأسئلتها الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الصفرية الآتية:

1/ (H01):لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الداخلي** في تقييم **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؛

2/ (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الخارجي** في تقييم **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؛

3/ (H03): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للجنة التدقيق** في تقييم **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؛

4/ (H04): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **لأبعاد التدقيق البنكي** بصفة مجتمعة في تقييم **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؛

5/ (H05): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الوظيفية.

4. نموذج الدراسة ومتغيراتها: يمكن توضيح النموذج الفرضي للدراسة كما يلي:

النموذج الفرضي للدراسة:

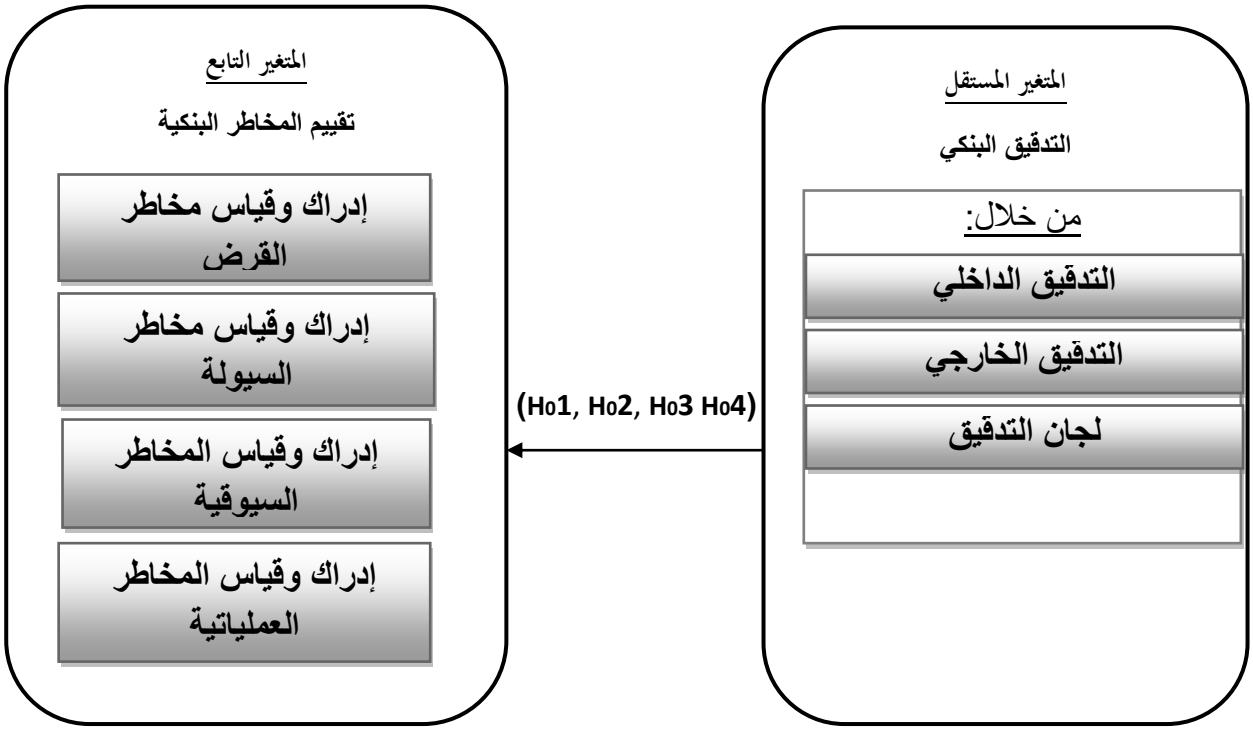

المصدر: من إعداد الباحث.

5. حدود الدراسة: تم إجراء هذه الدراسة ضمن حدود أربع: **موضوعية، مكانية، بشرية وزمنية.**

1.5. الحدود الموضوعية؛ تمثلت أبعاد التدقيق البنكي -كمتغير مستقل- في كل من (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق)، حيث تم اختيار هذه المقومات والعمليات بعد البحث والتمحيص في العديد من الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.

2.5. الحدود المكانية؛ اقتصرت الدراسة على المديريات العامة للبنوك التجارية الجزائرية باعتبار أن عمليتي التدقيق البنكي وتقييم المخاطر البنكية، تتمان على مستوى المديريات العامة.

3.5. الحدود البشرية؛ تمثلت في الأفراد الذين تم استقصاؤهم، وهم إطارات البنوك التجارية (المدققين الداخليين، المراقبين الماليين، المفتشين، رؤساء أقسام التدقيق الداخلي، رؤساء مصالح تحليل المخاطر، أعضاء لجان التدقيق) بالإضافة إلى المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين).

4.5. الحدود الزمنية؛ يمكن حصر المجال الزمني للدراسة ككل من بداية الثلاثي الأخير لسنة (2017) إلى غاية الثلاثي الأخير لسنة (2019)، أما الدراسة التطبيقية فامتدت ما بين نوفمبر (2019) إلى غاية أوت (2020)، حيث شملت هذه الفترة بناء وتطوير أداة قياس الدراسة (الاستبيان) وتحكيمها، ومن ثم توزيعها، استرجاعها، تحليلها وتفسير البيانات المجمعة من خلالها.

6. صعوبات الدراسة: يمكن إيجاز صعوبات الدراسة في نقطة واحدة تمثلت في صعوبة توزيع الاستبيان ورقياً إلى كافة أفراد عينة الدراسة، حيث استهدفت الدراسة كل البنوك التجارية الجزائرية، وفي سبيل تعميم الدراسة عليها اختيرت عينة ممثلة لها من خلال انتقاء الأفراد المشاركين في الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية من ضمن (20) مديرية عامة للبنوك على مستوى التراب الوطني، مما جعل الباحث يستعين بالمنصة المهنية «**لينكد إن**» لتوزيع الاستبيان على أفراد العينة.

7. مبررات اختيار الموضوع: إن اختيار هذا الموضوع كان نتيجة لعدة أسباب، نذكرها فيما يلي:

1/ تخصص الباحث، باعتبار أن الموضوع يدخل ضمن صميمه (التدقيق المحاسبي).

2/ ندرة الدراسات السابقة في هذا الموضوع، خاصة التي تطرقت إلى مقومات التدقيق البنكي كلها، حيث أنه لم يقع في يد الباحث أي دراسة جمعت بين مقومات التدقيق البنكي (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) مجتمعة.

8. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1/تقديم إطار نظري متكامل لكل من التدقيق البنكي والمخاطر البنكية؛

2/وصف وتشخيص مقومات التدقيق البنكي؛

3/وصف وتشخيص عمليات تقييم المخاطر البنكية؛

4/الوقوف على واقع التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية؛

5/السعي إلى التعرف على أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية.

9. أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الأهمية البالغة التي تكتسيها البنوك في بناء اقتصاديات الدول، حيث أنه كلما كان النظام المصرفي قويا ومتينا كان الاقتصاد كذلك، والأزمة المالية العالمية التي بدأت من البنوك ماهي إلا خير دليل، لذلك حاولنا على غرار الباحثين الذين سبقونا تسليط الضوء على معرفة أثر التدقيق البنكي بمختلف أبعاده (التدقيق الداخلي – التدفيق الخارجي – لجان التدقيق) في تقييم المخاطر البنكية التي تعتبر المرحلة التي تسبق عملية إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها، وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تجمع بين المقومات الثلاثة للتدقيق البنكي وأثرها في تقييم المخاطر البنكية بصفة منفردة ومجتمعة.

10. منهج الدراسة: ضمن إطار القيام بتحليل ومعالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة والإلمام بمختلف حيثياتها في الجانب النظري من خلال التطرق إلى المفاهيم والأسس النظرية لمتغيري الدراسة التدقيق البنكي وتقييم المخاطر البنكية، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر من البحوث شائعة الاستخدام بين الباحثين، فهو يهدف إلى تحديد الوضع الحالي للظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ومن ثم يعمل على وصفها بدقة.

وفي سبيل جمع البيانات الميدانية والمعلومات المراد الحصول عليها من آراء الأفراد العاملين وتحليلها واختبار الفرضيات تم استعمال منهج دراسة الحالة –والذي يعد منهجا فرعيا من المنهج الوصفي التحليلي– من خلال استمارة الاستبيان. فمن خلال هذا المنهج يتم جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرداً، مؤسسة، نظاما اجتماعيا، مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة المدروسة أو جميع المراحل التي مرت بها، وذلك قصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة على غيرها من الوحدات المشابهة لها.

11. هيكل الدراسة: من أجل تغطية جوانب الموضوع والوصول إلى تقديم إجابة عن إشكالية الدراسة وأسئلتها، تم تقسيم الدراسة كما يلي:

- **مقدمة الدراسة:** حيث تم فيها عرض الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية للدراسة، كما تم اقتراح فرضية رئيسية ومجموعة من الفرضيات الفرعية كإجابات أولية على الأسئلة السابقة، إضافة إلى عرض أهمية الدراسة وأهم الأهداف التي نسعى إليها؛
- **الفصل الأول بعنوان: الإطار العام للتدقيق البنكي والمخاطر البنكية:** حيث تم فيه التطرق لماهية المخاطر في البنوك التجارية كمبحث أول، ثم تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول التدقيق كمبحث ثاني، وكمبحث ثالث وأخير قمنا بالتطرق لدور التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية؛
- **الفصل الثاني بعنوان: الدراسات السابقة حول التدقيق البنكي والمخاطر البنكية:** حيث في هذا الفصل قمنا بعرض الدراسات السابقة كمبحث أول، ثم قمنا بناقشة الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة كمبحث ثاني وأخير؛

- **الفصل الثالث بعنوان: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر:** حيث تم فيه عرض الإطار المنهجي للدراسة الميدانية كمبحث أول، من جهة أخرى تم عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة كمبحث ثاني، وكمبحث أخير تم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها؛
- **الخاتمة:** قمنا من خلالها بتقديم حوصلة لما تم استعراضه من خلال فصول الدراسة، حيث تم الإجابة فيها على مختلف الأسئلة المقدمة في الدراسة، كما قمنا بتقديم جملة من النتائج والتوصيات مع اقتراح مجموعة آفاق للدراسة المكملة والمدعمة لها.

الفصل الأول

- تمهيد
- المبحث الأول: ماهية المخاطر في البنوك التجارية؛
- المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التدقيق؛
- المبحث الثالث: دور التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية؛
- خلاصة الفصل الأول.

تمهيد:

تعتبر إدارة المخاطر من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين والمهنيين على المستوى المحلي والدولي خاصة بعد تعدد الأزمات المالية، والتي بينت أن سبب هذه الأزمات راجع إلى تزايد المخاطر المالية والبنكية التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية.

وفي ظل ذلك، أصبح ينظر إلى التدقيق البنكي على أنه الحجر الأساس في المساهمة في إدارة هذه المخاطر على اختلاف أنواعها، باعتباره من أهم أدوات حوكمة المؤسسات وذلك من خلال المساهمة في تحديد وتقييم المخاطر ومعالجتها، بالإضافة إلى التنبؤ بهذه المخاطر والتصدي لها قبل وقوعها.

بغية الإحاطة بمفهوم التدقيق البنكي ومقوماته والمخاطر البنكية والمفاهيم المرتبطة بهما، تمت هيكلة الفصل الأول ليشتمل على ثلاثة مباحث، هي:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية المخاطر في البنوك التجارية؛**
- ✓ **المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التدقيق؛**
- ✓ **المبحث الثالث: دور التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية.**

المبحث الأول: ماهية المخاطر في البنوك التجارية

تتمثل إدارة المخاطر في كونها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة أو المحتملة وتصميم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو تقليل الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى، أي أنها تعنى بتصميم وتنفيذ كافة الإجراءات التي من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية، وهي كلمة "banco" التي تعني المصطبة الذي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تم تطوير معناه للتعبير عن المصطبة التي يتم فيها تداول العملات وتبادلها، ثم أصبح لاحقا يعبر عن المكان الذي توجد فيه هذه المصطبة ويتم فيه تداول النقود. [1]

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك للأموال. [2]

كما أنه مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما. [3]

ويعرف أيضا على أنه مؤسسة مالية مرخص لها باستلام الودائع من طرف الأشخاص والمؤسسات، والقيام بجميع العمليات البنكية، تعمل كوسيط بين مقدمي وطالبي رأس المال، يتلقى الودائع ويمنح القروض ويسدد أوامر الدفع للأوراق المالية، إما عن طريق الشيك أو عن طريق التحويلات الإلكترونية، بالإضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى (خدمات التأمين، خدمات إدارية وخدمات المحافظ المالية...) [4]

أولا. خصائص البنوك التجارية: تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز البنكي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية، ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي: [5]

1. **مؤسسات مالية تقوم على الائتمان:** أي قبول ودائع من الأفراد المودعين ومنح القروض وهي ائتمان المقترضين على أموال البنك وتحصل البنوك على فرق الفائدة ما بين الإقراض والاقتراض؛

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، الجزائر، 1992، ص4.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2016، ص12.

[3] محمد الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار الوفاء، ط01، الإسكندرية، 2007، ص7.

[4] Peyrard J et Peyrard M, **dictionnaire de finance**, Vuibert, 2éme édition ,2001 , p 25.

[5] محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية1982 ، ص232.

2. **مؤسسات مالية تتعامل بالنقود:** أي أن جميع عمليات البنوك تقوم على أساس استخدام النقود فالقروض أخد وعطاء والفوائد عليها كلها نقدية إضافة إلى أنها تتسلم ودائع من الأفراد بالنقود الأساسية وتقوم بإصدار نقود ودائع أكبر منها؛
3. **ظاهرة تركز البنوك:** أي تركيز أعمال البنوك في عدد قليل واضح من خلال عدد البنوك الصغيرة في معظم الدول؛
4. **سعي البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي:** تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

ثانيا. وظائف البنوك التجارية:[1] تتمثل أهم وظائف البنوك التجارية فيما يلي:

1. قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية، أو ودائع لأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل وبضمانات معينة للحصول على عائد مناسب من هذه العملية؛
2. شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبونات لحساب العملاء، وإصدار خطابات الضمان للعملاء، وكذلك فتح الاعتمادات المستندية لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير؛
3. تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، والمسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجه، أو على بنوك محلية أو خارجية، وكذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة ائتمانية جيدة؛
4. المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية، أو دعمها ماليا وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني؛
5. خلق واستخدام وسيلة (أو وسائل) حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات البنكية وبوليصات التحصيل وغيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث؛
6. تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات البنكية لهم.

ثالثا. موارد واستخدامات البنوك التجارية:

– موارد البنوك التجارية: تظهر موارد البنوك التجارية في جانب الخصوم من ميزانية البنك إذ أنها التزامات على البنك واجبة الدفع حالا أو بعد حين في ظروف معينة يحددها القانون، فنجد في جانب الخصوم رأس مال البنك واحتياطاته وكذلك القروض التي يحصل عليها، بالإضافة إلى ما يحصل عليه من الأفراد والمشروعات من ودائع على اختلاف أنواعها:

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2016، ص16.

أ. رأس مال البنك: هو تلك النقود التي دفعها المساهمون عند إنشاء البنك سواء كانوا أفرادا أو منظمات أو بنوكا أخرى أو الدولة، هذه الأخيرة التي قد تقوم بتأسيس أحد البنوك وتقوم بتمويل رأس ماله بالكامل كما في الاقتصاديات الاشتراكية أو المختلطة، ويعتبر رأس المال التزاما على البنك بصفته شخصا قانونيا ذو أهلية قانونية اعتبارية قبل أصحاب رأس المال سواء كانوا أفرادا أو منظمات أو كانت الدولة في حد ذاتها.

ونفرق في هذا المجال بين رأس المال المدفوع ورأس المال المصرح به أو الاسمي، فرأس المال المدفوع هو المبالغ النقدية التي تم الاكتتاب بها في أسهم إنشاء البنك أو الجزء المدفوع كرأس مال للبنك من قبل الدولة كي يبدأ أعماله، أما رأس المال المصرح به أو الاسمي فهو حجم رأس المال المسموح للبنك أن يقبل في حدوده استثمارات الآخرين في رأس ماله ولذلك نجد أن رأس المال المدفوع يقل دائما عن رأس المال الاسمي، ويمكن أن يزيد رأس مال البنك المدفوع حتى يصل إلى حجم رأس المال الاسمي.

إن البنك لا يعتمد في مزاولة أعماله على رأس ماله قدر ما يعتمد على الودائع التي تودع لديه، إلا أن رأس المال لازم للبنك وذلك كي يبدأ نشاطه بتكوين ما يلزمه من أصول ثابتة والإنفاق على تسيير أعماله وفي تقوية ثقة المودعين فيه، ولذلك نجد أن رأس مال البنك لا يشكل إلا نسبة صغيرة من حجم الودائع التي تظهر في ميزانية البنك في جانب الخصوم والتي يعتمد عليها أساسا في مزاولة أعماله. [1]

ب. الاحتياطات: وهي نوعان:

– احتياطات قانونية: يتم تكوينها وفقا لقانون البنك المركزي بحسب أولويات السياسة النقدية للبلاد، حيث تكون نسبة الاحتياطي القانوني مرتفعة في حالة تقييد الائتمان وقد تكون نسبة الاحتياطي منخفضة عند الرغبة في التوسع في الائتمان.

– احتياطات اختيارية: يتم تكوينها من قبل إدارة البنك من أجل دعم المركز المالي للبنك وتعزيز ثقة المتعاملين به، ومن أمثلة هذه الاحتياطات مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

ج. الأرباح غير الموزعة: هي مخصصات تحددها إدارة البنك لمواجهة أيه خسائر محتملة وضمان حقوق المودعين في حالة انخفاض القيمة الحقيقية للأصول. [2]

د. **الودائع:** تعتبر الودائع المصدر الأساسي لموارد البنوك التجارية، وهي تمثل قروضا على البنك مستحقة للمودعين (المقرضين)، أي بتعبير آخر هي عبارة عن اقتراض البنك من المودعين.

تصنف الودائع إلى أنواع مختلفة هي:

✓ **الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب)** :[3] تمثل هذه الودائع عادة نسبة كبيرة من المجموع الكلي للودائع لدى البنوك التجارية، ومن خلال تسميتها يتضح بأن البنك يأخذ على عاتقه بالنسبة لها تلبية جميع طلبات

---

[1] سعيد الخضري، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ط03، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص89.

[2] محمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص199.

[3] عزت قناوي، **أساسيات في النقود والبنوك، 2005**، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، ص163.

السحب في حدود الوديعة في أي وقت يشاء المودع دون إخطار سابق، فمودعي تلك الودائع يستخدمونها في مواجهة الإنفاق الجاري، ويكون السحب من هذه الودائع إما بشيكات من خلال دفتر شيكات بأرقام متسلسلة يعطى للعميل صاحب الحساب الجاري، أو بإيصالات صرف بأوامر دفع تصدر من العميل لصالح شخص معين.

وتختلف حركات الودائع الجارية خاصة بسبب اختلاف النشاط الاقتصادي لمودعيها، وتنقسم حسب هذا الأخير إلى الأنواع التالية:

- ✓ **ودائع المنشآت التجارية:** وتتميز هذه الودائع بسرعة تذبذبها بين الزيادة والنقص، ويحاول البنك التعرف على الدورة البيعية للمؤسسة ودرجة الموسمية المسيطرة على نشاطها، مما يساعد على معرفة مدى سيولة الوديعة.
- ✓ **ودائع المنشآت الصناعية:** لوديعة المؤسسة الصناعية علاقة وثيقة بالدورة الإنتاجية لتلك المؤسسة، وهي أكبر من الدورة البيعية للمؤسسة التجارية، لذلك فإن سرعة تذبذب ودائع المنشآت الصناعية بين الزيادة والنقص أقل من سرعة تذبذب ودائع المنشآت التجارية.
- ✓ **الودائع الزراعية:** تسيطر على تحركات الودائع الزراعية بطبيعة الحال الموسمية التي تحكم العمليات الزراعية، فهي تصل إلى أدناها أثناء موسم الزراعة وتبلغ أقصاها بعد تصريف المحصول.
- ✓ **ودائع منشآت الخدمات:** من أمثال هذا النوع من الودائع ودائع شركات النقل والسياحة والفنادق، وتمثل إيداعات هذه المنشآت حصيلتها من الأموال التي تتلقاها نتيجة تقديم خدماتها للأفراد والهيئات، وفي الواقع فإن الاتفاقات الجارية المسحوبة من الحسابات الجارية لهذه الشركات مثل الأجور والمرتبات وغيرها سرعان ما يعوضه ما تقدمه في حساباتها الجارية من حصيلتها من الأموال، إلا أنه أحيانا يتم سحب هذه الودائع فجأة ومرة واحدة لمواجهة نفقات تجديد أو إحلال أو زيادة الأصول الثابتة.
- ✓ **ودائع المهن الحرة:** يغلب على هذا النوع من الودائع "ودائع الأطباء والمحاسبين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة" صفة الادخار، فهي تتميز بدرجة من الاستقرار أعلى من الأنواع السابقة للودائع الجارية.
- ✓ **ودائع مرتبات وأجور الموظفين:** وتنتج عن تحويل مرتبات موظفي الدولة والمؤسسات والشركات إلى البنك في الحسابات الجارية لهؤلاء الموظفين، ونلاحظ أن هذه الودائع تتعرض إلى تذبذبات كبيرة أواخر وأوائل كل شهر، أي في الفترة التي ترد فيها إلى البنك ويتم فيها سحبها، ونادرا ما تتخلف أجزاء منها للتراكم على الشهر التالي، لذلك فهي تتميز بدرجة من الاستقرار أدنى من الأنواع السابقة للودائع الجارية.
- ✓ **الودائع لأجل المستحقة بتواريخ معينة Time Deposits**[1]: وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في إيداعها في البنوك لمدة محددة مقدمة (15 يوما، ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر، أو سنة مثلا) على أنه لا يجوز السحب منها جزئيا قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها ويلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت الأجل بالبنوك عندما يتكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره بمعرفتهم المحدودة، وما يشجع

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط03، دار وائل للنشر، عمان، ص59.

هؤلاء على مثل هذا الإيداع استعداد البنوك لأن تدفع فائدة على تلك الإيداعات أكبر من الفائدة المدفوعة على أي نوع أخر من فوائد الودائع إذ أن تحديد فترة الإيداع يعطيها مرونة أكبر في استثمار الإيداعات الثابتة لأنها تضمن بقاءها تحت تصرفها فترة الإيداع على الأقل وبذلك يمكن استثمارها بالكامل دون اعتبار لعامل السيولة فيها عدا ما ينص القانون على الاحتفاظ به في البنك المركزي على شكل حساب جار.

وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق يحق للبنك أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع وفي الغالب تميل البنوك إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا تسيء إلى سمعتها وفي هذه الحالة قد تضع المودع أمام أحد بديلين هما:

- إما أن يسحب الوديعة ويخسر الفوائد.
- وإما أن يقترض من البنك بضمان وديعته وبسعر فائدة أكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها من الصرف على وديعته.

وواضح أن أيا من الحلين يجعل المودع يتردد كثيرا قبل سحب وديعته قبل ميعاد استحقاقها.

- ✓ **الودائع لأجل بإخطار (أو الخاضعة لإشعار)**[1]: يقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالبنوك على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل، وتلجأ الهيئات والأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة انتظارا لفرص الاستثمار ولا ترغب تلك الهيئات والأفراد في الارتباط بإيداع أموالهم الفترة محددة خوفا من الإيداع بدلا من مجرد الإيداع في الحساب الجاري العادي إذ تتاح لها فرص استثمار الأموال المودعة بإخطار دون الاحتفاظ بمبالغ كبيرة سائلة لمقابلة السحب منها، فالودائع بإخطار تعتبر حالة متوسطة بين الإيداع الثابت وبين الحساب الجاري والعادي.
- ✓ **حسابات التوفير** [2]: تقوم البنوك التجارية أحيانا بعمليات صندوق التوفير خاصة في البلاد المتخلفة اقتصادية وهذه العمليات لا تختلف في طبيعتها عن الودائع لأجل بإشعار إلا من حيث الإجراءات التي تتبع في الإيداع والسحب وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه في كل مرة حيث تتماشى هذه الأمور مع ما يتناسب مع جمهور المودعين في صندوق التوفير ومعظمهم من صغار المدخرين.

ومع أن الإيداعات في صندوق التوفير من طبيعة الودائع بإخطار إذ لا يتم السحب من صندوق التوفير بها يتجاوز حدة معينة إلا بعد إخطار البنك فترة (غالبا ما تتغاضى البنوك عن هذا الشرط) إلا أن الفائدة التي تدفعها البنوك على ودائع صندوق التوفير تكون أعلى بقليل من الفائدة على الأولى لعدم ضرورة احتفاظ البنوك بنسبة سيولة مرتفعة في حالة إبداعات صندوق التوفير لأن المودعين في هذه الحالة لا يودعون إلا ما يتبقى من دخولهم بعد

---

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **المرجع السابق**، ص59.

[2] **المرجع نفسه**، ص60.

سداد نفقات المعيشة ولذا فإن هذه الحسابات تمتاز بصفتها الادخارية وباستمرار زيادة أرقامها سنة بعد أخرى (خاصة في السنوات التي يرتفع فيها الدخل) بالإضافة إلى صغر مبالغها وكبر عدد حساباتها.

وبموجب هذا النوع من الودائع يعطى المتعامل مع البنك دفتر توفير توضح فيه إيداعات وسحوبات وما يستحق له من فائدة على الرصيد فيساعد ذلك على تقليل عدم الثقة في البنك عندما يريد سحب أي مبلغ إذ بدونه يمتنع البنك الاستجابة لرغبته، وهذا الدفتر ملك للبنك وليس لحامله.

4- الالتزامات الأخرى والاقتراض:[1] وهي مصادر أخرى لموارد البنوك التجارية فيما يلي شرحها:

أ. الالتزامات الأخرى: وهي مبالغ قد تكون مستحقة لشركات تابعة أو مستحقات ضريبة لم يتم دفعها أو أرباح أسهم لم توزع بعد أو بعض الالتزامات المترتبة على البنك تجاه جملة الدائنين في وقت إعداد الميزانية وهي مبالغ ضئيلة جدا بالعادة مقارنة مع مجموع ميزانية البنك.

ب. الاقتراض: كما قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي لمقابلة احتياجات موسمية أو غير موسمية وعندما تقصر مواردها الذاتية المتاحة عن تمويل مثل هذه العمليات بالكامل، ويمكن أن يكون الاقتراض بصورة حسابات جارية أو لأجل أو تحت إشعار، وغالبا ما يكون هذا الاقتراض بصورة مؤقتة، وتفضل البنوك الاقتراض من بعضها البعض ضمن ترتيبات خاصة بدلا من اللجوء للاقتراض من البنك المركزي الذي يلعب دورا رئيسيا في الأنظمة البنكية الحديثة كملجأ أخير للاقتراض، وبحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة والسياسة النقدية التي تضعها الحكومة قد يستجيب البنك المركزي لطلب الاقتراض في حال رغبته بتنشيط الوضع الاقتصادي، وقد يمتنع عن الموافقة على طلبات الاقتراض في الأوقات الاقتصادية التي يسودها التضخم، في هذه الحالة تظهر رقابة البنك المركزي على النشاط البنكي في الدولة.

رابعا. مفهوم الائتمان البنكي: إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بأنواعها.

ويعرف الائتمان بأنه "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد".

وتعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما

[1] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات البنكية المحلية والدولية**، ط01، دار وائل للنشر، 2006، ص89.

يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.

إن أول أشكال العمل البنكي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه، وبعد ذلك ومع تطور العمل البنكي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات البنكية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم، وهكذا انتقل العمل البنكي من مهمة قبول الودائع في البداية، إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة، وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.[1]

المطلب الثاني: ماهية المخاطر البنكية

قبل التطرق إلى المخاطر البنكية، ينبغي تعريف المخاطر بصفة عامة من خلال عدة مداخل كالاتي:

أولا. تعريف الخطر:

1. **تعريف الخطر لغة:** جاء تعريفه في قاموس **ويبستر** على أنه وقوع الضرر والخراب والتأذي جراء وقوع أحداث طارئة ما. [2]
2. **تعريف المخاطر في المفهوم الاقتصادي:** يعبر عن ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية، أو طبيعية، أو سياسية، أو بسبب تدخل بشري، مما يؤدي للوقوع في خسائر معتبرة، قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة الاقتصادية وخروجها من السوق. [3]

كما جاءت بمعنى الغرر والجهالة، ومن ذلك قول الليث في سبب النهي عن الكراء، لما فيه من المخاطرة، أي الغرر والجهالة [4].

---

[1] أنس محمد ساتي محمد، "**إدارة مخاطر الائتمان البنكي**"، مجلة الدراسات المالية والبنكية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، مجلد 23، عدد 04، مركز البحوث المالية والبنكية، 2015، ص12.

[2] فضل عبد الكريم محمد، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، فصل كتاب الكتروني، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2008، ص1. الرابط: https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-858551

[3] المرجع السابق، ص03.

[4] أبو جيب سعدي، **القاموس الفقهي لغة واصطلاحا**، ج01، ط02، دار الفكر، 1988، ص154.

3. تعريف المخاطر في المفهوم المالي: تعرف في المفهوم الاقتصادي بـ:[1]

- احتمالية الخسارة من قبل المستثمر؛
- توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه؛
- حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد، أو من حجمه، أو من وقته، ومن دوريته وانتظامه، أو مع هذه الأمور مجتمعة.

4. مفهوم المخاطر البنكية: يعرف البعض المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب في العائد المتوقع على استثمار معين. [2]

كما يعرفها بأنها الخسائر التي يتوقع البنك أن يتعرض لها بصورة مباشرة، كتعثر عمليات التمويل أو غير مباشرة عن طريق العوامل الداخلية كضعف نظام الرقابة الداخلية، أو خارجية كسمعة البنك وعدم مواكبته للمستجدات في الساحة البنكية [3].

وتُعرَّف أيضا على أنها تلك الآثار السلبية على ربحية البنوك التجارية التي تخلفها حالة عدم اليقين من خلال عدة مصادر، يتطلب قياس هذه المخاطر تحديد مصدر عدم اليقين وحجم تأثيره العكسي المحتمل على الربحية. [4]

تعرف لجنة بازل، المخاطر على أنها تجمع بين عنصري الخطر والخسارة المحتملة، إذا كان الخطر يتعلق فقط بالسيناريوهات الإيجابية، فإنه لا يعتبر مخاطرة، من ناحية أخرى، إذا كانت الخسارة مؤكدة، فلم تعد تعتبر مخاطرة.[5]

5. مفهوم إدارة المخاطر البنكية: تعرف إدارة المخاطر بأنها عملية مستمرة لاتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل إلى مستوى مقبول من تأثير حالة عدم اليقين التي يتعرض لها الكيان، أي هي مدى قابلية تحمله للمخاطر من خلال الموازنة بين الفرص والتهديدات. [6]

تعرف إدارة مخاطر البنك بأنها نهج علمي أو نهج للتعامل مع المخاطر البنكية من خلال توقع الخسائر العرضية أو المتوقعة وتصميم الإجراءات التي تقلل من مخاطر الخسائر أو تقلل من الأثر المالي للخسائر الناشئة، وتتضمن تصميم وتنفيذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى تقليل احتمال وقوع الخسائر بفضل الترتيبات والسياسات

---

(1) بندر بن شارع بن خالد العتيبي، **المخاطر البنكية: مفهومها وقياسها وإدارتها لدى البنوك الإسلامية**، مجلة الدراسة العربية، العدد23، كلية دار العلوم بجامعة المنيا، القاهرة، ص147.

(2) رشاد خضر وحيد الداني، **المخاطر البنكية وكيفية إدارتها**، مجلة العدل، المجلد18، العدد 46، وزارة العدل العراقية، بغداد، ص 235.

(3) زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة، ط02، القاهرة، 2010، ص248.

(4) Joel Bessis, **Risk Management in Banking**, John Wiley & Sons Ltd , Hoboken (New Jersey), 2002, p11.

(5) Kharoubi C & thomas P, **analyse du risque de crédit**, RB édition, paris, 2013, p70.

(6) Laurent Condamin and Others، **Risk Quantification Management Diagnosis and Hedging**, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2006, p07.

والإجراءات التي تتبعها إدارة البنك لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي تهدد موقف وأمن وسلامة البنك وتؤثر على خططه المستقبلية وسياسته الموضوعة. [1]

وتعرف بأنها "كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن المخاطر بأشكالها المختلفة، والمحافظة عليها عند أدنى حد ممكن، وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التخفيف من أثارها السلبية على البنوك"[2].

كما تعرف على أنها منهج عملي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق التنبؤ بالخسائر العارضة المحتملة وتنفيذ إجراءات تصحيحية من شأنها أن تقلل فرص حدوث الخسارة أو تقلل الآثار المتوقعة للخسائر التي قد تقع للحد الأدنى. [3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء هذا التعريف لإدارة المخاطر البنكية:

هي جميع الإجراءات والترتيبات المتبعة من طرف إدارة البنك من أجل التنبؤ بالمخاطر الحالية التي قد يتعرض لها البنك أو المستقبلية التي سوف يتعرض لها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من أجل سلامة واستقرار البنك.

6. مفهوم مخاطر القرض: عادة ما تتعرض المؤسسات المالية، مثل البنوك وتجار الاستثمار وشركات الائتمان وشركات التأمين والاتحادات الائتمانية، لمخاطر القرض بصفة كبيرة بسبب تركيزها على الإقراض والتداول، وعلى الرغم من أن مخاطر القرض ترتبط تقليديًا بالإقراض، إلا أنها تمثل أيضًا مصدر قلق رئيسي غالبا ما يتم تجاهله لكيانات الأعمال الأخرى مثل الشركات غير المالية الأخرى. [4]

تعرف مخاطر القرض على أنها تلك المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب، تعتبر القروض هي أهم مصادر ومخاطر الإقراض، ويذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في أنشطة البنك سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها [5].

كما تعرف على أنها مواجهة البنك لخطر إفلاس الزبون وبالتالي عدم إيفائه لالتزاماته عند استحقاقها جزئيا أو كليا، وبالتالي تخلفه عن السداد، لذلك يسميه بعض الباحثين بخطر الزبون. [6]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء هذا التعريف لمخاطر القرض:

---

(1) مدثر أحمد أبو القاسم إبراهيم، **واقع تطبيقات إدارة المخاطر البنكية في السودان (دراسة تحليلية)**، المجلة العلمية، العدد17، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، 2016، ص124.

(2) صادق راشد الشمري، **إدارة البنوك "الواقع والتطبيقات العملية**، ط.01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009 ، ص432.

(3) دردوري لحسن، **دور إدارة المخاطر الائتمانية في استمرارية ونجاح المؤسسات البنكية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 39، العدد، 38، جامعة بسكرة، بسكرة، 2015، ص323.

(4). Karen A, Horcher, **Essentials of Financial Risk Management**, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2006, p 103.

(5) رشاد خضر وحيد الداني، **المخاطر البنكية وكيفية إدارتها**، مجلة العدل، المجلد18، العدد 46، وزارة العدل العراقية، بغداد، ص240.

(6). Desmicht François, **pratique de l'activité bancaire**, 2eme édition, Dunod, Paris, 2007, p 273.

تلك المخاطر التي تنتج عن عدم وفاء أحد أو بعض العملاء بالتزاماتهم عند تاريخ استحقاقها، مما ينجر عنه بعض المشاكل المالية للبنك التي قد تؤدي إلى إفلاسه خاصة في حالة كون القرض المتحصل عليه هذا العميل يشكل نسبة مهمة من مجموع القروض الممنوحة من طرف البنك.

ومن أهم أساليب قياس مخاطر القرض:[1]

أ. **الأسلوب المعياري:** والذي يعتمد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات – بنوك – شركات) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الأطراف وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر.

ب. **أسلوب التصنيف الداخلي:** وفيه تقوم البنوك بتقدير احتمالات عدم السداد من العملاء وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان مغطاة من البنك المركزي ونجد في هذا الأسلوب نوعان:

– أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي: هو أسلوب يخول للبنوك تقدير الملاءة المالية للعميل المقترض ضمن معايير معينة حيث تترجم أهلية المقترض إلى تقديرات التقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي يرتكز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

– أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم: وهو الأسلوب الذي تعتمده البنوك لنفسها في حساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد والتعرض عند التعثر وأجال التسهيلات الائتمانية.

7. مخاطر السيولة: تعرف على أنها تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسات المالية والبنكية عاجزة عن توفير السيولة لمواجهة مختلف الطلبات، ويحدث ذلك بعدم التوافق الزمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع، وتنجم مخاطر السيولة لسبب السحب المكلف للمودعين أو منح قروض بمبالغ كبيرة والقيام بتوظيف الأموال في أصول ذات سيولة منخفضة في شراء أصول طويلة الأجل.

8. مخاطر السوق: يعرّف بنك التسويات الدولية (BIS) مخاطر السوق بأنها "مخاطر الخسائر في المراكز داخل وخارج قائمة المركز المالي الناشئة عن التحركات في أسعار السوق". [2]

كما تعرف على أنها تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة للتحركات غير المتوقعة لأسعار السوق، فتتأثر البنوك بالعوامل الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة وتتأثر أيضا بالعوامل النفسية التي تحكم الإدارة البنكية بسبب حالات الذعر في السوق والأخذ بالمعلومات غير الأكيدة، فهذه المخاطر تنتج بسبب التغير العام في الأسعار من جهة،

---

[1] بوعيشاوي يوسف، عليش فطيمة، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات بازل 1، 2، 3**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 30، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، 2019، ص84.

[2]. Reto Gallati, **Risk Management and Capital Adequacy**, McGraw-Hill Education, New York, 2003, p 34.

وفي السياسات على المستوى الاقتصادي ككل من جهة أخرى، أما مخاطر السوق الخاصة فتنتج إن كان هناك تغير في أسعار أصول وأدوات متداولة بسبب ظروف خاصة بها. [1]

9. مفهوم المخاطر العملياتية: تعرف المخاطر العملياتية بأنها تلك الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم كفاية الأنظمة وفشل الإدارة، والضوابط الخاطئة والاحتيال والخطأ البشريين. [2]

كما عرفت لجنة بازل للإشراف البنكي الأخطار العملياتية على أنها الأخطار الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكفؤة أو الأشخاص والنظم أو من الحوادث الخارجية. [3]

ويمكن تعريفها بأنها جميع المخاطر باستثناء المخاطر السوقية ومخاطر القرض ومخاطر السيولة، والتي قد تضم ايضا مخاطر عدم الامتثال التي تشتمل تكاليف المطالبات القانونية الناجمة عن الإخلال بالشروط أو العقوبات القانونية الناجمة عن مخالفة القوانين والأنظمة أو التي تنجم عن عدم الالتزام بالوفاء بالعقود بالاضافة إلى تلك الأخطاء المرتكبة من طرف موظفي البنوك، مثل ارتكاب العاملين لبعض الأخطاء سواء كانت سهوا أو عمدا الناجمة عن عدم الفهم أو الخسارة الناجمة عن الاحتيال، أو الاختلاسات.

ومن أهم أسباب المخاطر العملياتية نجد ما يلي:

- الإخفاق غير المتعمد أو الناجم عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين أو الإخفاق الناجم عن طبيعة تصميم المنتج؛
- إلحاق الضرر بالموجودات المادية بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى؛
- توقف العمل والخلل في الأنظمة وتظهر خاصة في تعطل في الأعمال والأنشطة أو خلل في أنظمة أجهزة الكمبيوتر؛
- الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف التجارية المقابلة والبائعين؛
- ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتناسب مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة أو أي اتفاقيات أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية؛ [4]
- عمليات الاحتيال الداخلي مثل تعمد ذكر بيانات غير صحيحة في التقارير، السرقة من قبل الموظفين، التعاملات غير السليمة باستخدام حسابات الموظفين؛
- مخاطر عمليات الاحتيال الخارجية واختراق وقرصنة أنظمة الكمبيوتر خاصة في ظل تنامي التجارة

---

[1] – دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره، ص324-325.

[2]. Michel Crouhy & Others, **The Essentials of Risk Management**, McGraw-Hill Education, New York, 2006, p 30.

[3] إلياس خضير الحمدوني، عمار شهاب أحمد، **تقدير الأخطاء التشغيلية باستخدام منهج القياس الداخلي–تطبيق على عينة من البنوك السعودية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، مج35، ع111، 2013، ص52.

(4) Basel committee on banking supervision, **Sound practices for the management and supervision of operational risk**, Basel Switzerland, 2003.p2-3 Link: https://www.bis.org/publ/bcbs96.pdf

الالكترونية؛[1]

- القيام بإجراء معاملات غير سليمة على حسابات البنوك؛
- القيام بعمليات غسيل الأموال؛
- تقديم خدمات أو منتجات بنكية غير قانونية؛
- المخاطر الناجمة عن عمليات الاندماج بين المؤسسات البنكية الكبرى واحتمالية إعادة النظر فيها الأمر الذي يشكل اختبار لقدرة الأنظمة الجديدة على الاستمرار[2].

المطلب الثالث: مواكبة النظام البنكي لاتفاقيات بازل

على الرغم من أن الجزائر لم تنتسب إلى بنك التسويات الدولية "BIS"، الذي تنضوي تحت سلطته لجنة بازل إلا سنة 2003، إلا أن ذلك لم يمنعها من الأخذ ببعض مبادئها وتوصياتها، حيث أن المتتبع للتشريعات البنكية الجزائرية يلاحظ أثر هذه المبادئ والمقررات على طبيعة القوانين التي قام المشرع الجزائري بسنها، تلك القوانين تحمل صبغة المبادئ الصادرة من طرف لجنة بازل في مقرراتها الأولى، أو الثانية، أو الثالثة.

أولا: اتفاقيات بازل:

1. ماهية لجنة بازل:

استجابة لمتطلبات الحفاظ على استقرار النظام البنكي الدولي ومن أجل إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال والتقليل من حدة المخاطر البنكية فقد تأسست في نهاية سنة 1974 هيئة دولية تعرف بلجنة بازل الدولية، والتي تعتبر كلجنة رقابية على أنشطة البنوك تعمل تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، لتقدم توصيات تعرف بمقررات لجنة بازل الدولية، هذه الأخيرة التي تعتبر لجنة استشارية أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، تجتمع أربع مرات سنويا يساعدها فريق عمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، تتضمن قرارات و توصيات لجنة بازل المبادئ و المعايير للرقابة على المصارف مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ و المعايير والاستفادة من هذه الممارسات، كما تعد قرارات وتوصيات هذه اللجنة غير ملزمة إلا ما تتبناه البنوك المركزية من تلك القرارات لتفرضه ضمن لوائحها الاشرافية للبنوك التابعة لها، وقد ضمت لجنة بازل عند تأسسيها محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية المتمثلة في بلجيكا، كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] جاسم المناعي، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، ورقة بحثية مقدمة للجنة العربية البنكية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص07: نقلا عن حديدي آدم، **دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية–دراسة ميدانية–**، مجلة دفاتر اقتصادية، مج07، ع12، 2016، ص08.

[2] ايهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير ضوء معايير التدقيق الدولية – دراسة حالة للبنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل (غير منشورة)، جامعة غزة، فلسطين، 2012، ص12.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من لجنة بازل منذ تأسيسها من تقديم كم هائل للمعايير البنكية وفقا لواقع النظام البنكي الدولي واستحداث آليات عملية لإدارة المخاطر البنكية إلا أن وقوع أزمات بنكية من حين لآخر أكد ضرورة تحيينها وإعادة النظر في المقاييس اللازمة لتقوية وتعزيز صلابة البنوك في مواجهة الأزمات، وقد تجسد ذلك من خلال إصدار ثلاث اتفاقيات تتمثل في بازل الأولى سنة 1988 وبازل الثانية سنة 2004 وبازل الثالثة سنة 2010. [1]

2. اتفاقيتي بازل الأولى والثانية:

تم إصدار اتفاقية بازل الأولى سنة 1988، حيث ركزت على المخاطر الائتمانية من خلال حساب الحدود الدنيا لرأس المال، إذ تم الانطلاق في تطبيقها سنة 1992، بموجب هذه الاتفاقية فإن البنوك ملزمة بالاحتفاظ بنسبة رأس مال تقدر ب: 08 % من حجم أصولها المرجحة بالمخاطر، وقد عرفت هذه النسبة بنسبة كوك، وقد كانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية و الذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، و تسوية الأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي، وتوالت التعديلات على هذه الاتفاقية من أجل أن تكون أكثر شمولية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، حيث في سنة 1996 أصدرت لجنة بازل تعديلا على اتفاقية بازل الأولى وذلك باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر السوق، بعد أن كانت الاتفاقية الأصلية الصادرة سنة 1988 تخص المخاطر الائتمانية فقط، وفي سنة 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كافة رأسمال يحل محل اتفاقية 1988، لتشمل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، وفي سنة 2001 ، تقدمت بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل كفاية رأسمال، حيث تأخر إصداره إلى غاية سنة 2004 وهو الذي عرف **باتفاقية بازل الثانية** وتستند على ثلاثة دعائم متكاملة فيما بينها، ولا تقوم الدعامة الأولى الخاصة بتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية و انضباط السوق. [2]

---

[1] عباي وسام، بويهي محمد، **نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل 03كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص 200.

[2] صيد ماجد، رقايقية فاطمة الزهراء، **إصلاح النظام المالي والمصرفي الجزائري وإجراءات تكييفه وفق متطلبات الرقابة والاشراف للجنة بازل 03**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص 874-875.

1.2 الدعائم الأساسية لمقررات بازل الثانية: [1]

– الدعامة الأولى: متطلبات الحد الأدنى لرأسمال وفق بازل 02

أبقت المقررات الجديدة نفس الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8%، وكذلك لم تتغير أساليب قياس مخاطر السوق، ولكن تركز التغيير على نظام الأوزان لتغطية مخاطر الائتمان، بحيث أصبح أكثر حساسية للمخاطر، كما تم إضافة نوع جديد من المخاطر وهي مخاطر التشغيل، وقد جاءت مقررات بازل من فكرة ألا يقتصر الأمر على ضمان أدنى لكفاية رأسمال، بل أنه من الضروري الاهتمام بعملية إدارة المخاطر وتحفيز البنوك على الارتقاء بأساليب إدارة المخاطر كما يتضح من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان + رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر السوقية + رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل} \times 12.5} \times 100 \geq 8\ \%$$

– الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية " الرقابة الاحترازية أو الإشرافية"

يقصد من عملية المراجعة الرقابية ليس فقط التأكد من كفاية رأسمال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك، ولكن أيضا تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب تقييم وإدارة المخاطر، وعليه تهدف الركيزة الثانية لبازل 02 إلى خلق نوع من التناسق والانسجام بين المخاطر التي يواجهها بنك معين وحجم أمواله الخاصة، والتأكيد على أن إشراف البنك ليس مجرد مسألة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمته ورقابته وسلامة استراتيجيته العملية وعائداته المحتملة

– الدعامة الثالثة: انضباط السوق:

وتعد دعامة انضباط السوق مكملة للدعامة الأولى والخاصة بالحد الأدنى لرأسمال ومكملة أيضا للدعامة الثانية والخاصة بعمليات المراجعة الرقابية، وقد رأت اللجنة تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق البنكية بتقديم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي تواجهها، ومستوى رأسمال المطلوب لتغطية تلك المخاطر، وبالتالي فانضباط أي بنك يؤدي إلى انضباط البيئة البنكية.

3. اتفاقية بازل الثالثة:

نظرا لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي مست النظام المالي سنة 2007، ومست اقتصاديات الدول الكبرى، جعلت أعضاء لجنة بازل ومسؤولي البنوك المركزية يفكرون في وضع قوانين ولوائح أكثر صرامة من أجل

---

[1] صيد ماجد، رقايقية فاطمة الزهراء، **متطلبات الرقابة الاشرافية لبازل 03 وإجراء تحقيقها في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة دراسات، العدد 50، جامعة الأغواط، 2017، ص 266-267.

توفير بيئة بنكية عالمية آمنة، لذلك جاءت اتفاقية بازل الثالثة سنة 2010 لمعالجة القصور في الاتفاقيتين السابقتين.

1.3. الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل الثالثة: [1]

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول، ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5 % على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاط بزيادة عن النسبة السابقة والمقدرة ب 2 % وفق اتفاقية بازل 02.

- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 %من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 % وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7 % يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5 % من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالت زاماتها تجاه العملاء.

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من 4 % إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015، وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 %حالي اً إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

[1] بوعيشاوي يوسف، عليش فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

2.3 دعائم اتفاقية بازل الثالثة: [1]

– **الدعامة الأولى:** تنص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة أخرى مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على البنك. وأسقطت بازل 03 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقيات السابقة.

– **الدعامة الثانية:** تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو (اتفاقيات إعادة الشراء) من خلال فرض متطلبات رأسمال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

– **الدعامة الثالثة:** تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي، وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند الى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

– **الدعامة الرابعة:** تهدف إلى الحد من اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود الاقتصادي عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

– **الدعامة الخامسة:** تهتم بمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين الأولى هي نسبة تغطية السيولة، والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوافر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

[1] زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 13، العدد 03، جامعة بسكرة، ص 455-456.

ثانيا. مواكبة التظام البنكي لاتفاقية بازل الأولى: قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10[1]، لم تكن البنوك التجارية في الجزائر مجبرة بالتقيد بمقررات ومبادئ لجنة بازل، بسبب أن القانون البنكي لم يكن قد رسم معالمه التي وضعها وسار عليها بعد إصدار قانون النقد والقرض وبذلك لم تشهد المنظومة البنكية الجزائرية تطبيق النظم الاحترازية أو قواعد الحيطة والحذر بعد صدور قانون النقد والقرض. وفي ظل هذا الاتجاه نحو تطبيق قواعد الحيطة والحذر، قامت الجزائر بإصدار بعض القوانين والأنظمة من أجل مواكبة اتفاقيات وتوصيات لجنة بازل والتي من أهمها:

✓ إصدار بنك الجزائر التنظيم رقم 01 – 90[2] المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بتاريخ 04 جويلية 1990، حيث نص في مادته الرابعة على ضرورة أن تغطي الأموال الخاصة المخاطر بنسبة لا تقل عن 8%، ويعتبر هذا التنظيم أول مسايرة لاتفاقية بازل الأولى في المنظومة البنكية الجزائرية.

✓ إصدار النظام رقم 91-09[3] المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية بتاريخ 14 أوت 1991، حيث نص في مادته الثانية على وجوب وضع حد أدنى لنسبة تغطية المخاطر (نسبة الملاءة) وتعني هذه النسبة أن الأموال الخاصة لأية مؤسسة بنكية أو مالية، لا بد وأن تغطي المخاطر المحتملة (القروض والتوظيفات الأخرى)، المرجحة حسب درجة المخاطر (0%، 5%، 20%، 100%)، ولكن لم تحدد هذه النسبة كما في التنظيم السابق، بل تم الإشارة إلى أنها ستحدد لاحقا بتعليمة من طرف بنك الجزائر.

✓ إصدار التعليمة رقم 34-91 بتاريخ 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، لتحدد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة إلى مجموع المخاطر في مادتها الثالثة بـ: 08%، وذلك توضيحا لما ورد في التنظيم رقم 91-09، وتأكيدا لما ورد في التنظيم رقم 90-01، من خلال وضع رزنامة للوصول بنسبة كفاية رأس المال بالتدريج إلى 08% كما حددتها لجنة بازل، إلا أن البنوك والمؤسسات المالية التجارية الجزائرية لم تتمكن من الالتزام بهذه الرزنامة، مما اضطر بنك الجزائر بعدها إلى إلغاء هذه التعليمة، وتعويضها بإصدار تعليمة أخرى، تبدأ بنفس الحد الأدنى للتعليمة السابقة، ولكن تبدأ من حيث تنتهي من حيث الأجل والتاريخ، وهي التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر.

✓ إصدار التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر وأهمها تلك المتعلقة بتحقيق معدل كفاية رأس المال، فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في السوق البنكية الجزائرية الالتزام بنسبة ملاءة لرأسمال أكبر أو تساوي 08%، تطبق بشكل تدريجي مراعاة

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**قانون رقم 90-10 يتعلق بالنقد والقرض**"، العدد 16، 1990، ص520-545.

(2) محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 90-01 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**"، الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg1990arabe.pdf، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/07.

(3) محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 91-09 يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية**"، الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg1991arabe.pdf ، أطلع عليه بتاريخ: 2019/01/10.

للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق من جهة، ولحداثة تطبيق قواعد الحذر في النشاط البنكي من جهة أخرى، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999، وذلك وفق مراحل. يعتبر مبدأ كفاية رأس المال ونسبته من بين أول وأهم ما أخذ النظام البنكي الجزائري عن مقررات تلك اللجنة، حيث بدأ في تطبيق تلك النسبة بالصيغة التي أرشدت إليها لجنة بازل نهاية شهر جوان 1995، ولم تستوف البنوك الجزائرية النسبة المحددة من قبل اللجنة إلا بنهاية شهر ديسمبر من سنة 1999، مما يدل على أن النظام البنكي الجزائري قد التزم بتطبيق تلك النسبة وفق اتفاقية بازل الأولى، رغم تأخره في ذلك وبنهاية سنة 2003 كانت جميع البنوك الناشطة في الجزائر قد تقيدت بالنسبة المطلوبة لكفاية رأس المال، ويرجع ذلك بالأساس إلى الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الإشرافية والرقابية في النظام البنكي الجزائري. وبالنسبة لتعديلات بازل الأولى فلم يسايرها التنظيم الاحترازي في الجزائر، لا من حيث إضافة شريحة ثالثة لرأس المال في بسط النسبة الخاصة بحساب معدل كفاية رأس المال، ولا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع مخاطر الائتمان.

✓ إصدار النظام رقم 02-03[1] بتاريخ 14 نوفمبر 2002، والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي أجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية، تساعدها على مواجهة المخاطر، حيث هدف إلى إرساء قواعد للرقابة والتدقيق البنكيين وقام بإعطاء مفاهيم لبعض أنواع المخاطر البنكية (خطر الاعتماد، خطر معدل الفائدة الإجمالي، خطر التسوية، خطر السوق، خطر عملياتي)، وقد جاء أيضا بمفاهيم وأدوات للرقابة الداخلية في البنوك وهي (الجهاز التنفيذي، هيئة التداول أو مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، أطراف أخرى خاصة بالرقابة على المخاطر البنكية)، ويمكن القول بأن هذا النظام كان بمثابة التأصيل للتدقيق البنكي الداخلي والرقابة الداخلية الدائمة والدورية.

ثالثا. مواكبة النظام البنكي لاتفاقية بازل الثانية: في إطار مواكبة التطورات العالمية في مجال الرقابة البنكية، فقد توجب على البنوك الجزائرية الاتجاه إلى تطبيق اتفاقية بازل الثانية بكل ما تحمله من تجديد في العديد من النقاط عن الاتفاق الأول، فلم تعد الرقابة البنكية ضمن الاتفاقية الجديدة متوقفة على تحقيق نسبة ملاءة قدرها 08%، هذه الأخيرة هي التي كانت الدعامة الأولى والركيزة الأساسية لمضمون اتفاقية بازل الثانية، وفي إطار تعزيز القواعد الرأسمالية للبنوك والمؤسسات المالية، بعد إفلاس عدد من البنوك الوطنية الخاصة، قامت الجزائر بإصدار بعض القوانين والأنظمة من أجل مواكبة اتفاقيات وتوصيات لجنة بازل والتي من أهمها:

✓ إصدار النظام 04-01[2]، حيث تم الرفع من الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لإنشاء البنوك والمؤسسات المالية في التشريع البنكي الجزائري، حيث أصبح محددا بـ: 2.5 مليار دينار بالنسبة للبنوك، و0.5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية، وذلك من أجل تحقيق النسبة المطلوبة لكفاية رأس المال المحددة بـ 08%، نظرا لكثرة

(1) محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 02-03 يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية**"، الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2002arabe.pdf، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/12.

(2) محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 04-01 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**"، الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2004arabe.pdf، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/12.

المخاطر البنكية، زيادة على غياب مؤسسات التصنيف الائتماني المحلية، وبالتالي تصنيف البنوك الجزائرية ضمن الوحدات البنكية ذات أوزان المخاطر البنكية المرتفعة.

✓ أيضا قام المشرع الجزائري بالالتزام بتوصيات ومتطلبات لجنة بازل بخصوص تفعيل المنظومات الرقابية البنكية (الرقابة الداخلية، الإشراف على عمل البنوك، آليات الحوكمة الأخرى كالمدققين الخارجيين..) من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي تم بموجبه تحديد الجهات الرقابية والإشرافية التي تسهر على حسن أداء القطاع البنكي وفي هذا الإطار تم تكليف مجلس النقد والقرض بإصدار القوانين والنظم والتعليمات البنكية المنظمة للمهنة البنكية، وكلفت اللجنة البنكية بمراقبة تطبيق ما يصدره مجلس النقد والقرض من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا القانون كان بمثابة بداية هذا القانون الذي كان بمثابة الحجر الأساس في تفعيل التدقيق البنكي الخارجي في البنوك التجارية الجزائرية، حيث خصص الفصل الأول من الباب الثاني له خصيصا (من المادة 162- إلى المادة 165).

✓ إصدار النظام رقم 08-04[1] في 23 ديسمبر 2008 القائم على زيادة الحد الأدنى لرأسمال البنوك من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار، والمؤسسات المالية من 0.5 مليار دينار إلى 3.5 مليار دينار.

رابعا. مواكبة النظام البنكي لاتفاقية بازل الثالثة: من أجل مواكبة اتفاقية بازل الثالثة أصدر بنك الجزائر سلسلة من الأنظمة والتعليمات لتعزيز النظام البنكي والتي من أهمها:

✓ إصدار رقم 11-04[2] المؤرخ في 24 ماي 2011، والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، واقترح بنك الجزائر ضمن أحكام النظام تعريفا لمخاطر السيولة على النحو التالي: "مخاطر عدم القدرة على مواجهة الالتزامات أو عدم القدرة على فك أو تعويض وضعية، نظرا لحالة السوق"، وأوجب هذا النظام على البنوك احترام نسبة سيولة مساوية لـ 100% على الأقل في الأجل القصير (على أن توضح تعليمة لاحقة مكونات النسبة)، وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، وتهدف إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات على دفع الودائع لأصحابها في أية لحظة، وقياس ومتابعة خطر السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها، كما تهدف إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم القروض، وتجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعياتها، وتقوم البنوك في نهاية كل ثلاثي من السنة المالية بالتصريح عن مستويات سيولتها إلى اللجنة البنكية.

---

[1] محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 08-04 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**، **الرابط**: **https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2008arabe.pdf**، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/12.

[2] محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 11-04 يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة**، الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2011arabe.pdf، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/12.

✓ إصدار النظام رقم 14-01[1] بتاريخ 16 فيفري 2014 والذي قام بتوضيح نسبتي الملاءة التي يجب على البنوك التجارية الجزائرية والمؤسسات المالية تطبيقهما، حيث نص النظام على أنه ينبغي للبنوك أن تلتزم بنسبة ملاءة على الأقل تقدر بـ 9.5% على أن يغطي رأس المال الأساسي كلا من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 07% على الأقل، إضافة إلى ذلك يجب على البنوك أن تشكل هامش بنسبة 2.5% يسمى بـ "وسادة أمان "، وخول النظام للجنة البنكية منح مهلة للبنوك لتمكينها من الامتثال لهذه المتطلبات، ويلاحظ هنا أن هذا النظام قام بتطبيق ما جاءت به اتفاقية بازل الثانية فيما يتعلق بإدراج كل من مخاطر السوق، والتشغيل في نسبة كفاية رأس المال، والتزم جزئيا بما جاءت به اتفاقية بازل الثالثة بخصوص رفع نسبة الملاءة، ولكن ليس إلى 10.5% كما جاء في الاتفاقية بل أقل بنسبة 1%، إضافة إلى فرض الهامش الذي تسميه الاتفاقية هامش الصيانة.

✓ إصدار النظام 18-03[2] في 04 نوفمبر 2018 والذي قام برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك من 10 مليار دينار إلى 20 مليار دينار، والمؤسسات المالية من 3.5 مليار دينار إلى 6.5 مليار دينار، وقد ترك للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية مهلة الالتزام به إلى غاية: 2019/12/31.

[1] محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 14-01 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2014arabe.pdf، أطلع عليه بتاريخ: 2019/02/12.

[2] محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 18-03 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**، الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2018arabe.pdf، أطلع عليه بتاريخ: 2020/01/14.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التدقيق

يؤدي التدقيق دور مهم في إدارة المخاطر البنكية، حيث أنه يوفر بحكم تعريفه ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات البنوك، فبناء على متطلبات لجنة بازل والتي تقضي بضرورة بناء قاعدة بيانات بكافة الأخطاء والخسائر التشغيلية التي تحدث في البنك بهدف تحليلها والحد من تكرار حدوثها مستقبلا وذلك بتقييم ورفع كفاءة الإجراءات الرقابية المطبقة بالبنك.

المطلب الأول: ماهية التدقيق

أولا: التدقيق الخارجي

1. تعريف التدقيق: تناول تعريف التدقيق العديد من الأكاديميين والمهنيين الممارسين للمهنة وكذا الهيئات المهنية، حيث وضعوا له تعاريف مختلفة الصياغة لكن تتفق في جوهرها ومضمونها؛ فيما يلي سنحاول عرض بعض منها[1]:

أ- عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق، أنه "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق".

ب- عرف كل من (René Bonnault Bernard Germond) التدقيق، أنه: "اختبار تقي صارم وبناء على أسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة".

ج- يمكن تعريف التدقيق على أنه:" فحص انتقادي، يهدف إلى التأكد من أن نشاط المؤسسة مترجم بطريقة وفية في الحسابات السنوية طبقا للتنظيمات السارية المفعول، وأما حكم على تسيير المديرين، وأنها إجراءات الرقابة على تنفيذ أهداف المؤسسة".

2. أهمية التدقيق الخارجي: تتمثل أهمية التدقيق الخارجي في كونه وسيلة يخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة، ويمكن حصر أهمية التدقيق بالنسبة لمستعملي القوائم المالية كما يلي:

أ. إدارة المؤسسة: تعتمد على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، في تحرص على أن تكون البيانات صحيحة تعكس الصورة الحقيقية، وهذا يكون من خلال تدقيق البيانات من قبل هيئة مستقلة؛

ب. المستثمرون: يعتبر تقرير المدقق الخارجي الذي يثبت مدى صحة وسلامة القوائم المالية من الأشياء الهامة التي تساعد في اتخاذ القرارات، وهذا نظرا لاعتماد المستثمرين على القوائم المالية عند اتخاذ أي قرار استثماري؛

---

[1] بن يحي علي، لعمور رميلة، **واقع تطبيق معايير التدقيق في الجزائر-دراسة استطلاعية لعينة من المدققين الخارجيين لسنة 2018**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 02، 2019، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 02.

ج. البنوك: تعتمد البنوك على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند قيامها بدراسة الوضعية المالية والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة عند طلب هذه الأخيرة قروض أو تسهيلات ائتمانية؛

د. نقابات العمال: تعتمد على القوائم المالية عند التفاوض مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وغيرها، لذلك يجب أن تكون هذه القوائم تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة؛

هـ. الجهات الحكومية: حيث تعتمد على القوائم المالية المدققة في الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض ودعم لبعض النشاطات وغيرها. [1]

3. أنواع تدقيق الحسابات (Types Of Accounts Auditing):

أ- التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق (Scope of Audit): وينقسم إلى:

- التدقيق الكامل: وهنا يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل. وقد كان هذا النوع تدقيقا كاملا تفصيليا (Detailed Audit) أي يقوم المدقق بفحص القيود وغيرها 100% يوم كانت المشاريع التي تدقق حساباتها صغيرة الحجم وعملياتها قليلة العدد، وقد تحول هذا إلى تدقيق كامل اختياري (Test check Audit) نتيجة للتطور الذي حدث في بيئة الأعمال وما صاحب ذلك من نشوء الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة بحيث لم يصبح من المعقول أن يقوم المدقق بتدقيق جميع العمليات وكافة السجلات والمستندات؛

- التدقيق الجزئي: وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه بتدقيق النقدية فقط، أو جرد المخازن... إلخ، وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر تقرير المدقق على ما حدد له من مواضيع، ومن المرغوب فيه هنا أن يحصل المدقق على عقد كتابي يوضح نطاق عملية التدقيق الموكلة إليه حتى لا ينسب إليه إهمال أو تقصير في القيام بتدقيق بند لم يعهد إليه أصلا تدقيقه، وبذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤوليات.

ب- التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعمليات التدقيق (Staff of Audit):

- التدقيق الداخلي: ويقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمؤسسة وذلك من أجل حماية أموال المؤسسة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية؛

- التدقيق الخارجي:

وغرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمال عن الفترة المالية المعينة. ولهذا يقوم به شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المشروع، ولهذا يطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد أو المستقل، ويجب ألا يتبادر إلى الأذهان أن وجود

[1]. عمر شريفي، أسماء مزيمش، **أثر مخاطر التجارة الالكترونية على ممارسة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد03، العدد01، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ص 245.

نظام سليم للتدقيق الداخلي يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي مستقل لما يوجد من أوجه الاختلاف بين النوعين وأهمها انعدام الحياد في التدقيق الداخلي لأن المدقق الداخلي خاضع بالتبعية للإدارة يخدم أهدافها، بينما يتوفر مبدأ الاستقلال في التدقيق الخارجي حيث المدقق هنا وكيل بأجر عن جمهرة المساهمين أو أصحاب المشروع.

ج – التدقيق من حيث درجة الإلزام (Degreat of Compulsion):

– التدقيق الإلزامي: وهو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به، فقد نص قانون الشركات على وجوب تدقيق حسابات الشركات، فأصبح إلزاميا، ومن ثم يمكن توقيع الجزاء على الشركات التي تتخلف عن القيام بذلك ولا تقدم تقريرا بحساباتها الختامية ومراكزها المالية مدققة من قبل مدققي حسابات مرخصين، ويشار إلى هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني (Statutory Audit) ولا يصح أن يكون هذا إلا تدقيقا كاملا.

– التدقيق الاختياري: وهو ذلك الذي يطلبه أصحاب المؤسسة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به، وتلك هي الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية ولشركات الأشخاص (التضامن العادية، والتوصية البسيطة والمحاصة) وقد يكون لذلك كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المؤسسة وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل.

وقد كان التدقيق أول الأمر اختياريا، وانقضت فترة طويلة حتى أصبح إلزاميا قانوني حين تولد في أذهان القائمين على السهر على اقتصاد البلد ضرورة احترام وتوفير عنصر التدقيق الحسابي الخارجي المحايد، وتضمين عقود الشركات النظامية الأحكام الخاصة هذه الناحية.

د– التدقيق من حيث الغرض من عملية التدقيق (Auditing as to purpose):

– التدقيق المالي Financial Audit: ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الاستعمال، يبدو من تعريفه أنه يشمل الفحص والتحقق والتقرير.

– التدقيق الإداري Management Audit: ويقصد به تدقيق النواحي الإدارية للمشروع للتأكد من أن الإدارة تسير بالمشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، ومن هنا يطلق عليه البعض تدقيق الكفاءة الإدارية، حيث يتركز هذا النوع بالفعل في البحث في كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمشروع من اقتصادية وبشرية وغيرها بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة، وهو ما يطلق عليه الاستخدام الاقتصادي، وقد بدأ هذا النوع من التدقيق يعم وينتشر في الدول المتقدمة محاسبيا كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها، حتى أنه أصبح ملزم على المدقق المالي أن يعطي رأيا فنيا مستقلا حول كفاءة إدارة المشروع.

– **تدقيق الأهداف Effectiveness Audit**: ويقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة المرسومة سلفا والمخطط لها قد تحقق فعلا، وعلينا أن نتذكر هنا أن الهدف من عملية التدقيق تصيد الأخطاء وإنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية؛

– **التدقيق القانوني Compliance Audit**: ويقصد به تأكد المدقق من أن المؤسسة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة، ومن الأمثلة على ذلك التأكد من تطبيق الشركات المساهمة القانون الشركات علاوة على تقيد الشركة بعقدها التأسيسي ونظامها الداخلي، أما أوضح مثال على هذا النوع فهو ما تقوم به دواوين المحاسبة في الدول المختلفة من تدقيق على الدوائر والمؤسسات الحكومية حيث يتركز اهتمامها في التأكد من أن الصرف من مخصصات الدائرة المعنية قد تم وفق قانون الموازنة العامة للدولة والأنظمة المعمول بها؛

– **التدقيق الاجتماعي Social Audit**: لا يختلف اثنان في أن الربحية لم يعد الهدف الأوحد لوجود أية مؤسسة واستمراريتها، بل شاركه في ذلك أهداف أخرى مهمة منها تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة، أي أنه أصبح من مهام المؤسسة واجب وطني تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومن هنا يعني هذا النوع من التدقيق بالتأكد من قيام المشروع المعني بمثل هذا الواجب، أما كيفية تحقيق التدقيق الاجتماعي فهو عملية أقل ما يقال فيها أنها صعبة[1].

ثانيا: التدقيق الداخلي

حسب معهد المدققين الداخلين IIA (1999) يعرف التدقيق الداخلي بأنه نشاط استشاري وتأكيد موضوعي مستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، يساعد المنظمة على تحقيق الأهداف من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ".[2]

كما عرفه المعهد الفرنسي بانه: نشاط مستقل داخل المنظمة لتقييم مراقبة العمليات من خلال تقدير وتقييم فعالية الأشكال الأخرى من الرقابة، يهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة إدارة المؤسسة في الممارسة الفعالة لمسؤوليتها بتزويدها بتحاليل، تقييمات واقتراحات ملائمة تتعلق بالأنشطة التي تم فحصها"، وقد عرفه المعهد الأمريكي **للمحاسبين** القانونين بأنه" التدقيق العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر حيث تنفد من قبل أشخاص يعينون وفق شروط خاصة"[3].

---

(1) مومني يوسف، أقاسم عمر، **مساهمة تدقيق الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، استطلاع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والتدقيق بالجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد01، جامعة بشار، ص 948-951.

(2).Shah Saud, **The Role of Internal Audit in Organization Goals Achievements: A Security of Exchange Commission of Pakistan (SECP) Perspective**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol 06, Issue 24, 2015, p14.

3. يزيد صالحي، عبد الله مايو، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة– دراسة ميدانية–**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد04، جوان 2016، ص 48.

وفي تعريف أخر أكثر حداثة والذي يتسق مع دور التدقيق الداخلي هو التعريف الذي اعتمده معهد المدققين الداخليين وأقره مجلس إدارة معهد التدقيق الداخلي (IFACI) في 21 مارس 2000، وتم تعريفه على أنه: "التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يمنح المؤسسة تأكيدًا على درجة التحكم في عملياتها، ويقدم المشورة حول كيفية تحسينها، ويساعدها على خلق قيمة مضافة لها، كما يساعد هذه المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم، بواسطة نسق منهجي، كما يساهم في إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها". [1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريفا للتدقيق الداخلي لأغراض البنوك، أو ما يصطلح عليه بالتدقيق الداخلي البنكي، هو نشاط استشاري مستقل وموضوعي يندرج تحت نوع الرقابة الدورية التي نصت عليها لجنة بازل للرقابة البنكية، وأصت الهيئات المشرفة على القطاع البنكي في الدول على تفعيلها في البنوك التجارية يعنى بإدارة المخاطر في البنوك ويؤدي دورًا مهمًا في مراقبة ملف المخاطر البنكية، ويسعى جاهدا من أجل توفير إجراءات أفضل لإدارتها.

تطور التدقيق الداخلي: لقد تزايد التدقيق الداخلي بصورة سريعة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكذا عبر مختلف الدول الصناعية في بداية الستينات بصورة أو أخرى كان التدقيق الداخلي موجودا في الإدارات العمومية الكبرى منذ زمن طويل، بالإضافة إلى المؤسسات البنكية، وكان تأسيس معهد المراجعين الدوليين "بنيويورك" لم يتم سوى سنة 1941 حيث جددت هذه المنظمة طبيعة هدف ومجالات العمل لوظيفة التدقيق الداخلي، كما نجحت في خلق وحدة فعلية داخل الوظيفة، احتوت هذه المنظمة سنة 1978 على 120 مجلسا موزعا عبر مختلف أنحاء العالم بلغ عدد أعضاء هذه المنظمة 16000 عضو، وهم يعتبرون كمسؤولي المصلحة المراجعة، للأسف فإن بعض المصالح قد اختفت فور إنشاءها وقد يعود ذلك لسوء تنظيمها أو لكونها أسست في وقت غير مناسب أو لممارستها لعمل مزدوج مع وظيفة أخرى، أو لعدم وضوح أهدافها، وفيما يخص وظيفة التدقيق الداخلي فقد شهدت تطورات عميقة كان دورها القيام بمراقبات الأمن بصورة أساسية في وسط غير مؤهل لانشغالات الرقابة الداخلية ودمج وسائل الرقابة الداخلية ضمن إجراءات معالجة العمليات كانت نتيجة تفويض الرقابة على مستوى المصالح العامة في حركة لامركزية، ودور التدقيق الداخلي سيكون بذلك التأكد من أن كل الوسائل الموضوعة تشتغل بصورة صحيحة بهذا نكون انتقلنا من الرقابة الفورية إلى تلك المراقبات، وبصورة موازية فإن أهداف التدقيق الداخلي احترام قرارات المديرية العامة يضاف بالفعل بحيث أن المؤسسة التي لا تمتلك هيكلا فعالا في معرفة الخطر لقد سمحت هذه التطورات للمدققين الحصول على الخبرة الكافية والأهلية مما حث الإدارات العامة بصورة طبيعية اللجوء إليهم لمهما جديدة. ولقد أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا للتدقيق الداخلي ويظهر ذلك في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 ومن خلال المواد (40-41) حيث نصت هذه المواد على:

([1]) .Schick. P, **Mémento d'audit interne**, Edition Dunod, Paris, 2007, p 05.

- **المادة 40**: "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين باستمرار أنماط سيرها وتسييرها؛

- **المادة 41**: " تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لتقييم اقتصادي دوري يقوم به جهاز مؤهل لهذا الغرض عن طريق التنظيم "يتعين من خلال هذه المواد نلاحظ أن المشرع ألزم المؤسسات بضرورة القيام بعمليات الهياكل وتقييم دوري للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، على ضرورة توفر المؤسسات على قسم التدقيق الداخلي.[1]

1. أهمية التدقيق الداخلي: تكمن أهمية التدقيق الداخلي في مايلي:

- رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء؛
- المحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة؛
- تعتبر أيضا عين وأذن المدقق الخارجي ومن أهم آليات التحكم المؤسسي. [2]
- التأكد من تطبيق سياسات وتوجهات الإدارة وتحقيق جودة الرقابة الداخلية.
- مساعدة المسؤولين على تحسين مستوى رقابتهم وفعاليتهم. [3]

2. أهداف التدقيق الداخلي:

✓ **أهداف التدقيق الداخلي العامة:** يمكن تلخيص أهداف في بعض النقاط الأساسية وهي:

- التأكد من دقة الأنظمة الرقابية وذلك من خال تحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والمسائل الرقابية المصرح بها مختلف المستويات الإدارية؛
- التحقق من مدى الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة؛
- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي[4]؛
- التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المحاسبية، وتقييم مدى كفايتها وإمكانية مدى الاعتماد عليها؛
- التحقق من مدى مطابقة الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية؛
- التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسة، وتحديد التدابير اللازمة لمنع جميع أنواع الخسائر؛
- التحقق من امتثال المؤسسة لسياساتها وإجراءاتها وفقا للأحكام الثانوية المتعلقة بها.

كل هذا بغية تحقيق الهدف الأسمى والرئيسي والمتمثل في خلق القيمة المضافة، والذي أصبح مطلبا ضروريا ينعكس في وصايا المدقق الداخلي، لأنه وفي الواقع ووفقا لـ Jaques Renard أن وظيفة التدقيق الداخلي لا

---

(1) لويزة بهار، حورية عجيلة، صفية مصطفى، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية (JAEAS)، المجلد 01، العدد 02، 2019، المركز الجامعي بأفلو، ص 23-24.

(2) رزين عكاشة، بورقعة فاطمة، **أهمية التدقيق الاجتماعي لتفعيل حوكمة الشركات حسب معايير المؤسسات الدولية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 04، جانفي 2020، ص 21.

(3).Julien. Dm, **La conduite d'une mission d'audit interne**, 2ème édition Dunod, Paris, 1995, p 07.

(4) رزين عكاشة، بورقعة فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

تتوقف عند حد اكتشاف الأخطاء وإزالتها، أو التحقق من الإجراءات المحاسبية فقط، بل بوجودها يفترض ويتوجب على المدققين الداخليين تقديم توصيات لتحسين الأداء داخل المؤسسة[1].

✓ **الأهداف التي تسعى دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية إلى تحقيقها:** تعمل دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية بمهنية واستقلالية في مساعدة الإدارة على تحقيق الأهداف وإضافة قيمة للمؤسسة البنكية وتحسين عملياتها ومساعدتها على النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية، وذلك من خلال التحقق من صحة وسلامة نشاطاتها المختلفة ومدى التوافق والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الموضوعة وتحديد مدى كفايتها، بالإضافة إلى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وميثاق الواجبات الأخلاقية وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في المؤسسات البنكية والالتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كل من عمليات إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة المؤسسات، وعليه تسعى دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- تقييم الموارد المتاحة للتثبت من استغلالها بالشكل الأمثل؛
- مراجعة مصداقية وموثوقية المعلومات المالية ومدى الاعتماد عليها؛
- فحص الوسائل المستخدمة لحماية الأصول والتحقق من الوجود الفعلي لها؛
- تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في المؤسسة البنكية؛
- فحص وتقييم وتحسين كفاءة وكفاية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية في المؤسسات البنكية؛
- تقديم التوصيات المتعلقة بتطوير وتحديث نظم وإجراءات العمل المطبقة في المؤسسات البنكية من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها؛
- اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر والأنشطة في المؤسسة البنكية بالإضافة إلى الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الممتلكات والموجودات؛
- تدقيق نظم وإجراءات العمل النافذة للتحقق من مدى توافقها وانسجامها مع القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات والمنهجيات والخطط الموضوعة وتحديد مدى كفايتها ودرجة الالتزام بها. [2]

---

[1] بن لدغم محمد وآخرون، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة: SEROR)**، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 04، نوفمبر 2017، ص 34-35.

[2]. مركان محمد البشير وآخرون، **أعمال دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ص 216-217.

ثالثا: لجان التدقيق

1- مفهوم لجنة التدقيق:

تعتبر لجنة التدقيق عنصرا أساسيا في حوكمة الشركات، حيث تعرفها Marriam (1998) بأنها لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تتألف عادة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء لا يتمتعون بأي مسؤولية تنفيذية لهم في الإدارة، وتتمثل مهامها الأساسية في تدقيق البيانات المالية وتقييم مدى فعالية أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية للشركة والنتائج التي توصل إليها المدققون، وتعنى بتتقديم توصيات بشأن تعيين ومكافآت المدققين الداخليين، توفر لجان التدقيق التركيز والوسائل للحصول على عرض أشمل وتحليل للمسائل المتعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية. [1]

كما تعرف على أنها لجنة تتألف من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل بموجب معايير الإدراج لتنفيذ ودعم وظيفة الرقابة في مجلس الإدارة، وتحديداً في المجالات المتعلقة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتقارير المالية وأنشطة التدقيق. [2]

ويرى (Beasley (1996 أن لجان التدقيق الأصغر (قليلة الأعضاء) قد تكون أكثر فعالية من لجان التدقيق الأكبر. [3]

2- متطلبات لجنة التدقيق:

للوفاء بمسؤولياتها الرقابية، تحتاج لجنة التدقيق إلى بعض المتطلبات، والتي تأتي عادةً من المعرفة والمهارات الفردية والوقت لأعضاء لجنة التدقيق وموظفي التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين وغيرهم من الخبراء المعينين بالرقابة بشكل مستقل عن الإدارة.

وتعتمد لجان التدقيق أيضًا من أجل أداء مهامها على أكمل وجه ممكن على الدعم الكاف والالتزام من جانب الإدارة، إذا لا يكفي وجود أشخاص ذوي جودة عالية في لجان التدقيق يكرسون الوقت والطاقة لفهم مختلف العمليات المنجزة من طرف المؤسسة والإحاطة بمختلف المخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية، حيث تحتاج لجان التدقيق المعلومات المالية وغيرها من المعلومات المقدمة والتي تعتبر بمثابة المواد الخام لها، وذلك قبل اجتماعاتها بوقت كافٍ لتمكين أعضائها من مراجعتها بشكل مناسب والإحاطة بمختلف الأمور المبهمة المطروحة أمامها.

قد يحتاج أعضاء لجنة التدقيق أيضًا إلى مراقبة عمليات أو أنظمة محاسبية معينة، لاسيما تلك المتعلقة بمجالات مخاطر التقارير المالية المرتفعة، ولتحقيق هذه الغاية يمكن لوظيفة التدقيق الداخلي التي تتكون من موظفين مناسبين أن تساعد بشكل كبير لجان التدقيق حيث أنها تعتبر بمثابة عيونهم وآذانهم وأذرعهم وأرجلهم في المؤسسة، ويمكن

([1]).Fodio Inuwa Musa & Others, **Examination of the relationship between audit committee characteristics and financial reporting quality of Nigerian deposit banks**, Euro Economica review, , Vol 33, Issue 1, 2014, p59.

([2]).Zabihollah Rezaee, **Corporat Governance Post-Sarbanses-Oxley**, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2007, p144.

([3]).Carcello, J. And Neal, T, **Audit committee composition on auditor reporting**, accounting review, Vol 75, Issue 4, 2000, p15 (dx.doi.org/10.2139/ssrn.229835).

القول أنه مع نمو المنظمات في الحجم وتعقيدها، فإن الأهمية تزداد في توطيد العلاقة بين لجنة التدقيق والمدققين الداخليين.

يمكن للجان التدقيق أيضًا متابعة مجالات الاهتمام التي أثارها المدققون الخارجيون، حيث نظرا لأنه وتحقيقا لمتطلبات استقلالية المدققين الخارجيين لا يمكن أن يصبحوا جزءًا من الرقابة الداخلية للمؤسسة، ولكن ملاحظاتهم يمكن أن تكون نقطة انطلاق لمزيد من العمل عن طريق التدقيق الداخلي أو الإدارة أو لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة أو خبراء آخرين، حيث يجب أن تكون لجان التدقيق على دراية بأن المدققين الخارجيين قد لا يلمون بجميع مشاكل المؤسسة نظرًا لأنهم يعملون على أساس أخذ العينات، فلا يمكنهم اختبار جميع العمليات التي قامت بها المؤسسة (لن يكون القيام بذلك عمليًا)، بينما تتطلب المعايير المهنية من المدققين الإبلاغ عن المشكلات التي يجدونها.

يمكن للجان التدقيق أيضًا تعيين خبراء متخصصين أو مستشارين آخرين حيث قد تكون هناك حاجة إلى مهارات متخصصة، مثل المحاسبة عن عمليات الاستحواذ، وانخفاض قيمة الأصول، وقياسات القيمة العادلة، والأصول غير الملموسة، والمشتقات، والأدوات المالية المعقدة. [1]

وقد أشار بعض الباحثين على غرار كارسيلو ونيل (2000) على أن الشركات التي تجعل أعضاء لديهم خبرة في الأمور المالية في لجان التدقيق الخاصة بها أقل عرضة للتعرض إلى مخاطر إدارة الأرباح بها، وقد وجد الباحث Raghunandan (1996) أن الشركات التي تعاني من مشاكل في إعداد التقارير المالية كانت أقل احتمالًا أن يكون لديها أعضاء لديهم عضو واحد على الأقل على خبير بالأمور المحاسبية والمالية في لجان التدقيق الخاصة بها. [2]

وقد وضع قانون ساربينز أوكسلي ثلاث شروط من أجل اعتبار عضو لجنة التدقيق خبيرا في الأمور المالية والمحاسبية وهي:

- لديه خبرة عمل سابقة في المالية أو المحاسبة؛
- لديه الشهادة المهنية المطلوبة في المحاسبة؛
- لديه أي خبرة أو خلفية أخرى مماثلة مما أدت تطور الفكر المالي له، بما في ذلك كونه كان رئيسًا تنفيذيًا أو مسؤولًا كبيرًا يتولى مسؤوليات الرقابة المالية، وبالتالي فإن المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPAs) وكبار المديرين التنفيذيين في الشركات مثل الرؤساء التنفيذيين والمدراء الماليين وكبار نواب الرئيس والشركاء الإداريين لشركات الخدمات المهنية مثل شركات المحاسبة من ذوي الخبرة المالية الذين يشغلون صفة أعضاء لجان تدقيق هم خبراء

([1]).LOUIS Braiotta & Others, **The Audit Committee Handbook**, Fifth Edition, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2010, p 08.

([2]).Fodio Inuwa Musa & Others, **Examination of the relationship between audit committee characteristics and financial reporting quality of Nigerian deposit banks**, Euro Economica review, , Vol 33, Issue 1, 2014, p60.

حسب هذا التعريف. [1]

زيادة على المتطلبات أعلاه، ومن أجل اتسام عمل لجان التدقيق بالفعالية يجب توفر الشروط التالية في لجنة فيها وفي أعضائها: [2]

– تمتع أعضاء لجنة التدقيق بالمؤهلات المناسبة لتحقيق أهداف ميثاق لجنة التدقيق، بما في ذلك التثقيف المالي المناسب (أي أن يكون لديهم خبرة مالية ومحاسبية مناسبة لأداء مهامهم).

– لدى أعضاء لجنة التدقيق وجهات نظر مختلفة بسبب تنوع الخبرات والخلفيات.

– تثبت لجنة التدقيق النزاهة والمصداقية والجدارة بالثقة والاستعداد للمشاركة الفعالة والقدرة على التعامل البناء مع الخلاف وامتلاك المهارات الشخصية والاستباقية.

– تظهر لجنة التدقيق المعرفة المناسبة بالصناعة (مثل الصناعة البنكية في البنوك).

– يستوفي أعضاء لجنة التدقيق جميع متطلبات الاستقلال المعمول بها.

– تراجع لجنة التدقيق ميثاقها سنويًا لتحديد ما إذا كانت مسؤولياتها موصوفة بشكل مناسب وتوصي بأي تغييرات على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

– تراقب لجنة التدقيق الالتزام بلوائح وإرشادات حوكمة الشركات.

– تشارك لجنة التدقيق في برنامج التعليم المستمر لتعزيز فهم أعضائها لقضايا التدقيق والمحاسبة والتنظيم والصناعة ذات الصلة.

– يتم تزويد أعضاء لجنة التدقيق الجدد ببرنامج توجيهي لتثقيفهم حول الشركة، ومسؤولياتهم، وإعداد التقارير المالية للشركة وممارسات المحاسبة.

– تمتلك لجنة التدقيق قيادة فعالة.

– تقوم لجنة التدقيق، بالاشتراك مع لجنة الترشيح (أو ما يعادلها) حسب الاقتضاء، بوضع خطة تعاقب تناوب لأعضاء لجنة التدقيق، بما في ذلك رئيس لجنة التدقيق.

(1).J.Felo Andrew & Others, **Audit Committee Characteristics and the Perceived Quality of Financial Reporting: An Empirical Analysis** , Working paper review, Pennsylvania State University, April, 2003, p17 (dx.doi.org/10.2139/ssrn.401240).

(2).Curtis C, Verschoor, **Audit Committee Essentials**, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2008, p 83.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية

يقصد بالرقابة الداخلية وفقا للجنة COSO على أنها عملية يتم وضعها من طرف مجلس إدارة المؤسسة والأفراد الآخرين، موجهة لتوفير ضمان معقول حول تحقيق الأهداف المندرجة ضمن الأصناف التالية: تحقيق فعالية وكفاءة العمليات وموثوقية المعلومات المالية والمطابقة للقوانين والتنظيمات". أما عن علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي، يؤكد العديد من المتخصصين في هذا المجال على أن التدقيق الداخلي يشكل جزء من المنظومة الرقابية بالمؤسسات، يعمل على تقييم الأنظمة الرقابية الأخرى. حتى أمسى يعرف التدقيق الداخلي على أنه نوع من الرقابة التي تعمل على قياس وتقييم فعالية الأنواع الأخرى للرقابة". وهذا ما يؤكد على أن التدقيق الداخلي يتولى القيام بأدوار حاسمة اتجاه أنظمة الرقابة الداخلية تعكس المتطلبات المهنية المتوقعة منه، ولقد وصفت لجنة COSO ذلك ضمن تصريحها التالي: "يوفر المدققون الداخليون للإدارة ضمانا وآراء حول الرقابة الداخلية، كما يتولى التحقيق مسؤولية تقييم ملائمة وفعالية الأنظمة الرقابية ومدى استجابتها للمخاطر؛ في إطار عمليات المتابعة والعمليات وأنظمة المعلومات". كما ناقشت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ذلك من خلال التصريحات الآتية:

- ✓ **المعيار 2130 "الرقابة"**: الذي ينص على "يجب أن يساعد المدقق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على الأنظمة الرقابية من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها والتشجيع على تحسينها المستمر"؛
- ✓ **المعيار 2130 A1**: مفاده "ينبغي على التدقيق الداخلي تقييم مدى ملائمة وفعالية الوضعيات الرقابية من أجل مواجهة المشاكل المرتبطة بالحوكمة والعمليات التشغيلية الأخرى وبأنظمة المعلومات بالمؤسسة. ويجب أن تمس هذه التقييمات الجوانب التالية: تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات والبرامج، الحفاظ على الأصول واحترام القوانين والتشريعات والقواعد والإجراءات والعقود"؛
- ✓ **المعيار 2130 C1**: الذي يصرح على أنه "بإمكان المدقق الداخلي استعمال معلومات الوضعيات الرقابية المكتسبة في المهمات الاستشارية عندما يقيمون عمليات الرقابة الداخلية في المؤسسة". يتضح من خلال نصوص المعايير السالفة بأن التدقيق الداخلي خلال ممارساته المهنية مطالب بتقييم عمليات الرقابية والمساهمة في تحسينها سواء في المهمات التأكيدية و/أو الاستشارية التي يقوم بها. [1]
- ✓ **التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر**: في كثير من النواحي يمكن اعتبار إدارة المخاطر على أنها تطور طبيعي لنموذج الرقابة الداخلية، وأن مفهوم إدارة المخاطر اتسع في نطاقه ليشمل مفهوم الرقابة الداخلية. فهذه الأخيرة تهتم بالمخاطر ذات العلاقة بالرقابة فقط، في حين إدارة المخاطر تهتم بالخطر داخل المؤسسة ككل. في هذا الموضع، تصف لجنة COSO$^{\&}$ إدارة المخاطر على ضوء تقريرها المعروف بالإطار المتكامل لإدارة المخاطر" سنة

[1]. كشاط منى، حجار خديجة، **مدى مواءمة ممارسات أقسام التدقيق الداخلي بالمؤسسات الجزائرية للمتطلبات الحديثة لممارسة المهنة –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات بولاية سطيف–**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد38، أوت 2019، ص 132-133.

2004 على أنها "عملية يتم تصميمها من طرف مجلس الإدارة والإدارة وغيرهم من الأفراد وتطبق في بيئة إستراتيجية داخل المؤسسة بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة، وتحدد إدارة المخاطر مقدار المخاطر التي يمكن أن تقبل المؤسسة بتحمله التقديم ضمان معقول حول تحقيق أهداف المؤسسة". أما عن علاقة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي، منذ أن تم إصدار تقرير COSO سنة 2004 تبين أن هناك روابط مكثفة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وهي في تنامي مستمر. وهو الأمر الذي عززته المقاربة الحديثة التي يعتمدها المدقق والقائمة على المخاطر، إذ أصبحت إدارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من الأعمال اليومية للمدقق، غير أن هذا لا يعني أن التدقيق الداخلي هو المسؤول عنها، بل تبقي الإدارة العليا هي المسؤول الأول عن إدارة المخاطر، أما التدقيق الداخلي فهو يوفر للإدارة ولمجلس الإدارة ضمانا حول المخاطر وبأنها مفهومة ويتم إدارتها بشكل فعاله. كما ناقشت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر عبر العديد من المحطات أبرزها:

✓ **المعيار 2010 "التخطيط"**: الذي ينص على أنه "يجب على مسؤول التدقيق الداخلي أن يعد خطة تدقيق قائمة على مقاربة المخاطر من أجل تحديد الأولويات والتي تتماشى مع أهداف المؤسسة" بمعنى على المدقق أن يقوم بتقييم المخاطر ويوثقها وأن يأخذ في الحسبان كل المخاطر المهمة عند إعداد خطة التدقيق وعليه مراجعة خطة التدقيق كلما تم تغطية مخاطر جديدة.

✓ **المعيار 2120 "إدارة المخاطر"**: الذي ينص على ضرورة تقييم المدقق الداخلي لفعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها مع ضمان أن:

- أهداف المؤسسة متماشية مع رسالة المؤسسة وتساهم في تحقيقها؛
- المخاطر المهمة تم تحديدها وتقييمها؛
- الطرق المتخذة لمعالجة المخاطر ملائمة ومتناسبة مع درجة القابلية للخطر بالمؤسسة؛
- المعلومات المتعلقة بالمخاطر محدثة ويتم إبلاغها في الوقت المناسب على مستوى المؤسسة من أجل مساعدة كل الأطراف والمسؤولين والمجلس على ممارسة مسؤولياتهم.

✓ **المعيار 2210 "أهداف المهمة"**: الذي ينص على "يجب أن تحدد بدقة أهداف كل مهمة"، والتي تتطلب من المدقق إجراء تقييم أولي للمخاطر المرتبطة بالنشاط موضع التدقيق ومن ثم ت حديد أهدا ف المهمة على أساس نتائج هذا التقييم؛

✓ **المعيار 2600 "قبول الإدارة العليا للمخاطر"**: مفاده "عندما يخلص مسؤول التدقيق الداخلي أن الإدارة قد قبلت مستوى للمخاطر والذي يمكن أن يكون غير مقبول بالنسبة للمؤسسة. فيجب عليه أن يتفحص الأمر معها (الإدارة). وإذا لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن الخطر المتبقي، فإنه يستوجب عليه إبلا غ المجلس بغرض إيجاد حل له". إذ يقصد بالمخاطر المتبقية على أنها تلك المخاطر التي تبقى على الرغم من الإجراءات والجهود التي تبذلها الإدارة.

وعلى المدقق إبداء العناية المهنية الكافية بإقناع الإدارة على قبولها مع ضرورة ألا تتعدى عتبة القابلية للخطر المحدد من طرف الإدارة. [1]

المطلب الثالث: قواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الداخلي الدولية

أولا: قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي: قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي بمثابة البوصلة التي توجه الجميع داخل المؤسسة وتحدد جميع الممارسات التي يجب على الجميع إتباعها ويتحمل جميع أعضاء فريق العمل مسؤولية قراءة القواعد المنصوص عليها وفهمها جيدا وتطبيقها. وتحدد هذه القواعد بوضوح تام ما نتوقعه من كل فرد من فريق التدقيق وكذلك المسؤولية التي تقع على عاتق كل فرد والتي يجب أن يلتزم بها. وتضم هذه القواعد العناصر التالية:

- **النزاهة:** نزاهة المدققين الداخليين تعطي الثقة للأطراف المعنية وتوفر الأساس الذي يعتمد عليه في بناء أحكامهم؛

- **الموضوعية:** يظهر المدققون الداخليون أعلى مستوى من الموضوعية المهنية عند جمع وتقييم وتوصيل المعلومات عن النشاط أو العملية الجاري فحصها؛ السرية: يحترم المدققون الداخليون قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها ولا يفشون المعلومات بدون سلطة مناسبة ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني للقيام بذلك؛

- **الكفاءة:** يطبق المدققون الداخليون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة عند أداء خدمات التدقيق الداخلي. [2]

وهناك ثلاثة مصادر أساسية الأخلاقيات السلوك المهني وهي:

- **القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات:** وتتمثل في المعايير القانونية والتشريعات والأنظمة والتعليمات السائدة والموافقة السلوكيات الأفراد والمنظمات والقيم الأخلاقية؛

- **العملية التربوية والاجتماعية والمعتقدات:** وتستند هذه العملية على القيم الأخلاقية المتبادلة والمشترك الذي تسوده بين الأفراد؛

- **الاعتقادات الشخصية للفرد:** هذه الاعتقادات يتم من خلالها تحديد المعايير التي ترتبط بشكل أساسي بسلوك الفرد وحريته في التصرف المناسب. [3]

ثانيا: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي: تعرف معايير التدقيق الداخلي الدولية بأنها المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق كما يجب أن يكون، وذلك وفقا لما تم التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA)، بحيث تتمثل أهداف هذه المعايير فيما يلي:

---

1. كشاط منى، حجار خديجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 133-134.

2. حاج قويدر قورين، أبو بكر الصديق قيدوان، عمر عبو، **مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني –دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية**، مجلة الباحث، المجلد 19، العدد 01، 2019، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ص 422.

3. المرجع السابق، ص 422.

- بيان المبادئ الأساسية التي تمثل الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛
- وضع إطار لأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن؛
- وضع أسس لقياس وتقييم أداء التدقيق الداخلي؛
- تحسين العمليات التنظيمية والتشغيلية.

وتتضمن هذه المعايير سلسلتين وهما:

- **السلسلة 1000 (معايير الصفات)**: تقوم معايير هذه السلسلة على تحديد الخصائص التي يجب أن يتحلى بها الأطراف القائمين على أنشطة التدقيق الداخلي؛
- **السلسلة 2000 (معايير الأداء)**: تشير هذه المعايير إلى قياس كفاءة أعمال التدقيق الداخلي.[1]

المبحث الثالث: دور التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية

نظرا لأهمية عملية تقييم المخاطر في البنوك فإنه على المدقق البنكي تطوير أساليب تدقيق تلائم هذه الأهمية من خلال استخدام مداخل التدقيق على أساس المخاطر بدلا من التدقيق على أساس نظم الرقابة عند تدقيق القوائم المالية للبنوك، ويتطلب مدخل التدقيق على أساس المخاطر التركيز على أهداف النشاط، ومن ثم تصميم نظم الرقابة الملائمة لهذه المخاطر.

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية

أولا: دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر:

يلعب التدقيق الداخلي دور مهم في إدارة المخاطر البنكية، فالتدقيق الداخلي يوفر بحكم تعريفه ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات البنوك، فبناء على متطلبات لجنة بازل والتي تقضي بضرورة بناء قاعدة بيانات بكافة الأخطاء والخسائر التشغيلية التي تحدث في البنك بهدف تحليلها والحد من تكرار حدوثها مستقبلا وذلك بتقييم ورفع كفاءة الإجراءات الرقابية المطبقة بالبنك، الأمر الذي يتوجب على كافة الجهات داخل البنك ضرورة إبلاغ إدارة المخاطر بالأخطاء والخسائر التي تحدث والمعالجات التي تم تبنيها. وعلى هذا الأساس هناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر منها:

- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي؛
- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

ولقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر.

[1]. حاج قويدر قورين، أبو بكر الصديق قيدوان، مرجع سبق ذكره، ص 421-422.

لقد أوصت لجنة بازل بأهمية التدقيق الداخلي في البنوك نظرا للدور الذي يلعبه في تفعيل إدارة المخاطر، وذلك بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى مثل التنويع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات....الخ.

1- دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر: تعتبر إدارة البنك المسؤول الأول عن إدارة المخاطر، حيث تقوم في بادئ الأمر بتحديد المجالات التي يمكن أن تتعرض للمخاطر، وتحديد العوامل التي تؤدي إلى هذه الأخيرة. وهنا تقدم التدقيق الداخلي المساعدة للإدارة من خلال تحديد الأحداث السلبية التي يمكن أن تأثر سلبا على تحقيق أهداف البنك، وذلك بتزويدها للمعلومات عن مختلف الأنشطة التي من المتوقع حدوث مخاطر فيها، مع تقديم النصائح بصورة تقارير دورية ومتابعة هذه التقارير وما ورد فيها؛

2- دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر: وذلك من خلال قياسها بشكل كمي وتقدير احتمال حدوثها وحجم تأثيرها، ويلعب نشاط التدقيق الداخلي دورا مهما في هذه العملية من خلال تقييم الطرق المستعملة في عملية تقييم المخاطر والتأكد من صحتها، لتقديم تأكيد معقول للإدارة بان التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر قد تم بالشكل الصحيح؛ [1]

يرى الباحثون أن الدور الحديث للمدقق الداخلي يمكن أن يساهم في مرحلة تقييم المخاطر من خلال مشاركته الفعالة في العناصر التالية: [2]

- ✓ فحص وتقييم العمليات المرتبطة بالمخاطر، وكذلك التقييم الدوري للمخاطر من خلال الرقابة المستمرة للأنشطة، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات التشغيلية؛
- ✓ توفير معلومات عن المخاطر وتوصيلها بصورة ملائمة إلي جميع المستويات داخل المؤسسة؛
- ✓ توفير التدريب المستمر والدورات المتخصصة في فحص وتقييم إدارة المخاطر حتى يمكن تقديم التوصيات اللازمة؛
- ✓ تقديم تأكيد بمدي صحة عملية التقييم، وأن هذه العملية قد تمت بشكل منفصل من حيث احتمالية حدوث المخاطر ودرجة تأثيرها؛
- ✓ التأكد من توافر استراتيجية لتطوير نظم المعلومات الموجودة بالمؤسسة سواء المحاسبية أو الإدارية؛
- ✓ تقييم المخاطر التي تم اكتشافها خلال عملية التدقيق الداخلي وتقديم تقرير عن عملية التقييم إلى الإدارة التنفيذية؛

---

(1) بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية –دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، السنة 2019، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص 311.

(2) أشرف أحمد محمد غالي، أحمد حامد محمود عبد الحليم، **أثر انعكاسات الدور الحديث للتدقيق الداخلي على تعزيز مراحل إدارة المخاطر: دراسة نظرية وميدانية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، العدد الرابع، 2016، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، مصر، ص 36.

✓ توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية الموضوعة مع اقتراح الأساليب الملائمة للتعامل مع هذه المخاطر.

3- دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر: يمكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، تجنبه أو التخفيف منه استنادا إلى درجة احتمال حدوثه ودرجة تأثيره، ويلعب نشاط التدقيق الداخلي دورا هاما من خلال تقديم النصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر مقارنة مع تكلفة الخيار. حيث يقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظم الرقابة ودورها في التخفيف أو الحد من المخاطر المحتملة. كما يقوم التدقيق الداخلي بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا، ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها. هذا ويجب على التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.[1]

ويري الباحثون أن الدور الحديث للمراجع الداخلي يمكن أن يساهم في مرحلة التقرير عن المخاطر من خلال مشاركته الفعالة في العناصر التالية:[2]

- كتابة تقرير عن كفاءة وفعالية الإلمام بطبيعة وأنشطة المؤسسة والمخاطر؛

المحيطة بها بطريقة أفضل ودعم اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وبالتالي تدنية المخاطر والعمل على تقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر بما يساهم في تطويرها؛

- يوفر التقرير معلومات عن المخاطر للمستفيدين، مما يؤدي إلى اتخاذ القرار الملائم للتعامل مع المخاطر، وبالتالي خفض احتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر والأزمات، وبالتالي زيادة احتمال تحقيق أهداف المؤسسة؛

- التقرير عن مدي كفاية وفعالية ردود الأفعال والاستجابات التي قامت بها الإدارة لمواجهة المخاطر، وأنها قد صممت ونفذت بطريقة ملائمة ووفقا لما هو مخطط ومتوقع، وأنه قد تم إداراتها وتخفيضها إلى مستوى مقبول؛

- يساهم تقرير المراجع الداخلي في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والمناسبة لتحسين عملية إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها، وكذلك معالجة أوجه القصور والثغرات في نظم الرقابة الداخلية، وذلك بناء على الملاحظات والاقتراحات والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي؛

- تقرير المراجع الداخلي عن المخاطر يزيد من ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية للمؤسسة، حيث يقدم لهم معلومات كمية ونوعية، بناء على إتاحة معلومات عن المخاطر المختلفة التي تواجهها أو التي من المحتمل أن تواجهها المؤسسة وكيف تم إدارتها.

---

[1] بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 311.

[2] أشرف أحمد محمد غالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 38-39.

المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية

نظرا لأهمية عملية إدارة المخاطر في البنوك فإنه على المدقق الخارجي تطوير أساليب تدقيق تلائم هذه الأهمية من خلال استخدام مدخل التدقيق على أساس المخاطر بدلا من التدقيق على أساس نظم الرقابة عند تدقيق القوائم المالية للبنوك، ويتطلب مدخل التدقيق على أساس المخاطر التركيز على أهداف النشاط، ومن ثم تصميم نظم الرقابة الملائمة لهذه المخاطر، وقد حدد البنك المركزي عدة مبادئ لإدارة المخاطر يجب على البنوك تطبيقها وتشمل:

- تقييم المخاطر؛
- الرقابة على التعرض للمخاطر؛
- متابعة المخاطر واعتبار أن المدقق الخارجي يسهم في تتبع الثغرات وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات متطورة والتزام البنك بها، يمكن للمدقق الخارجي الاسترشاد بالخطوات التالية عند قيامه بتقييم عملية إدارة المخاطر في ضوء متطلبات الحوكمة:

1. تصنيف المخاطر إلى مجموعات كما يلي: [1]
   - مخاطر التشغيل؛
   - مخاطر الائتمان؛
   - مخاطر السوق؛
   - مخاطر مرتبطة ببيئة العمل داخل البنك؛
   - المخاطر السلوكية والأخلاقية.
2. إعطاء أوزان ترجيحية لكل مجموعة من مجموعات المخاطر وفقا لدراسة حالة البنك محل التقييم؛
3. إعداد ورقة عمل تتضمن العوامل المؤثرة في كل نوع من مجموعات المخاطر للوصول إلى درجة تقييم لعملية إدارة المخاطر؛
4. تتكون ورقة العمل من:
   - مجموعة المخاطر؛
   - العوامل المؤثرة في كل مجموعة؛
   - الوزن الترجيحي بواقع 20 درجة لكل مجموعة يتم توزيعها على العوامل المؤثرة على كل مجموعة؛
   - درجة التقييم التي يمنحها المدقق الخارجي وفقا لحكمه المهني وبناء على البيانات والمعلومات المتوفرة لدى كل عامل.

[1] طلال خليفة الهيلع، **دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر البنكية في ظل متطلبات الحوكمة –دراسة تحليلية–**، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 01، 2012، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، ص 80.

5. مقارنة درجة التقييم الخاصة بكل عامل بالوزن الترجيحي له للوصول إلى تحديد أي العوامل أثرت سلبا وإيجابا على كل نوع من أنواع المخاطر؛

6. تجميع درجات التقييم لكافة العوامل بغرض الوصول لدرجة التقييم النهائية لعملية إدارة المخاطر على مستوى البنك؛

7. تحديد مستوى المخاطر بناء على ترتيب الدرجة التي يحصل عليها البنك.[1]

المطلب الثالث: دور لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية

على غرار كلا من التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك، تؤدي لجان التدقيق دورا بالغ الأهمية في تقييم المخاطر البنكية بالرغم من عدم تفعيلها في جميع المؤسسات البنكية.

أولا: دور لجنة التدقيق في إدارة المخاطر بالبنك: يجب أن تضمن لجنة التدقيق" وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالبنك، وأنه يدعم أوجه الرقابة التي تكفل تحقيق أهداف البنك، ويجب أن تضمن لجنة التدقيق أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة وأنها تتكامل وتتسق مع الممارسات العملية وآليات اتخاذ القرار في كل مستويات البنك، كما يجب أن تتأكد اللجنة من أن تقارير المخاطر تتسق مع استراتيجية وسياسة البنك في إدارة المخاطر، إضافة إلى ذلك يجب التأكد من:

- توفير تأكيد بشأن تحقيق الحوكمة ونظم الرقابة وعمليات إدارة المخاطر؛
- وجود وسيلة رسمية لتقدير وإدارة المخاطر في كل المستويات بالبنك؛
- تقييم مقاييس إدارة المخاطر للوقوف على مدى ملائمتها لظروف المخاطرة؛
- أن هناك ترتيبات متاحة الضمان إدارة فعالة للمخاطر؛
- أن سياسة إدارة المخاطر مستمدة من مجلس الإدارة، هذا الأخير الذي يضمن الكفاءة والفعالية لإدارتها؛
- أن جميع العاملين بالبنك يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر وأنهم يقومون بمسئولياتهم بكفاية؛
- توفير التقارير المناسبة للمسؤولين التنفيذيين لتمكينهم من رصد تنفيذ الاستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر؛
- التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية؛
- ضمان فعالية ضوابط الرقابة الإدارية على المركز والحدود والإجراءات التي يتم اتخاذها عند تجاوز الحدود المقررة؛
- وجود سجلات لنشاط إدارة المخاطر توفر أساسا لرقابة داخلية فعالة[2].

ثانيا: إصدارات لجنة COSO المرتبطة بدور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر: قامت لجنة Committee of Sponsoring Organizations (COSO) في الولايات المتحدة الأمريكية بنشر تقريرين أساسيين عام (1992، 2004) يتضمنان إرشادات تتعلق بتصميم نظام الرقابة الداخلية، حيث قدم إطار عمل الرقابة الداخلية الصادر

---

(1) طلال خليفة الهيلع، **مرجع سبق ذكره**، ص 81.

(2) الطنملي سهير فتحي، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات بالجهاز البنكي**، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، العدد 455، مارس 2007، القاهرة، ص 13-14.

في عام 1992 إدارة المخاطر على أساس أنها تمثل أحد خمسة عناصر أساسية يشتمل عليها نظام الرقابة، وفي عام 2003 صدرت مسودة تقرير تحت عنوان إدارة مخاطر المؤسسة تهدف إلى تطوير إطار عمل يمكن من تقييم وتحسين نظم إدارة المخاطر، وسعيا وراء هذا الهدف فلقد تطلب التقرير التوسع في الرقابة الداخلية وإعطاء تركيز أكثر تحديدا يتعلق بالمفهوم الأكثر اتساعا لموضوع إدارة المخاطر، والذي أصبح يشتمل على إطار عمل الرقابة الداخلية، حيث بعد أن كان يمثل أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية، فقد اتسع ليشمل هو على نظام الرقابة الداخلية.

كما أصدرت اللجنة في سبتمبر (2004) إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمؤسسة Enterprise Risk Management Integrated Framework (ERM) أشارت فيه إلى أن دور المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر هو دور أساسي وجوهري ويتمثل في مساعدة الإدارة ولجنة التدقيق من خلال فحص، تقييم، التقرير والتوصية بتحسين كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر المختلفة، وهذا ما أكده المعيار الدولي للأداء المهني للتدقيق الداخلي رقم (2110) الخاص بإدارة المخاطر حيث أشار إلى أنه ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة عن طريق تحديد وتقييم التعرض للمخاطر الجوهرية، وتحسين وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.

وفي عام (2009) قدمت لجنة (COSO) تقريرا بعنوان "تعزيز إدارة مخاطر المؤسسة لتحقيق ميزة إستراتيجية: وركز هذا التقرير على توضيح المسئوليات الرئيسية لمجلس الإدارة بشأن مراقبة المخاطر، ودعم كبار المديرين التنفيذيين وغيرهم في جميع مستويات المؤسسة لتعزيز إدارة المخاطر من خلال أربعة مجالات:

- مناقشة فلسفة إدارة المخاطر وتخفيض المخاطر؛
- فهم ممارسات إدارة المخاطر؛
- تدقيق المخاطر الموجودة وعلاقتها بتخفيض المخاطر؛
- تحديد معظم المخاطر الجوهرية وكيفية مواجهتها.

وفي عام (2013) قدمت لجنة (COSO) تعديلات على الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، لتعكس التطورات في بيئة الأعمال منذ عام 1992، وظهر ذلك في زيادة التأكيد على الرقابة وإدارة المخاطر في ظل بيئة تتميز بتعقد العمليات وتنوع الأعمال، ويلاحظ الباحثون أن تحديث الإطار في عام 2013 أصبح موجه لإدارة مخاطر المؤسسة.

ومن خلال العرض السابق تتضح أهمية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر خاصة في ظل الإصدارات الخاصة بلجنة.(COSO) [1]

[1] أشرف أحمد محمد غالي، أحمد حامد محمود عبد الحليم، **أثر انعكاسات الدور الحديث للمراجعة الداخلية على تعزيز مراحل إدارة المخاطر: دراسة نظرية وميدانية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، العدد الرابع، 2016، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، مصر، ص 30-31.

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري لكل من التدقيق البنكي والمخاطر البنكية من خلال إبراز الدور الذي يلعبه كل بعد من أبعاد التدقيق البنكي (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) في تقييم المخاطر البنكية وبالتالي الإسهام في إدارتها والحد منها، وباعتبار أن دراستنا الميدانية تمت في البنوك التجارية الجزائرية كان لزاما عرض التشريعات البنكية التي قامت بها الجزائر من أجل مواكبة متطلبات ومبادئ لجنة بازل،

وبغية الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من أجل بناء الدراسة الميدانية سوف يتم في الفصل الثاني التطرق لمختلف الدراسات التي عالجت الموضوع أو أحد متغيراته الرئيسية من عدة زوايا مختلفة.

الفصل الثاني

- تمهيد
- المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة؛
- المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة؛
- خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل التطرق للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا متعددة، وفي بيئات مختلفة محلية وعربية وأجنبية، بهدف معرفة وجهات نظر الباحثتين حول موضوع الدراسة، ومن أجل بناء نموذج الدراسة سوف نقوم بتحليل هذه الدراسات ومناقشتها بالتركيز على الأهداف المرجوة من كل دراسة، المتغيرات المدروسة، العينات محل الدراسة وكذا النتائج التي تم التوصل إليها، وفي الأخير قمنا بتبيان ما يميز دراستنا عن الدراسات السايقة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة؛

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

في هذا الجزء من البحث سوف نقوم بعرض وتحليل ومناقشة مختلف الدراسات التي تعرضت لموضوعنا ولو بجزء منه.

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتدقيق البنكي

في هذا الجزء من البحث سوف نقوم بعرض وتحليل ومناقشة مختلف الدراسات التي تعرضت **للتدقيق البنكي**، مختتمينها بعلاقتها بدراستنا.

أولا. دراسة الباحث «طارق مختار محمد»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**تفعيل دور الرقابة الداخلية في الأنشطة البنكية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة ميدانية)**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** تحديد مسببات القصور بوظائف الرقابة الداخلية في الأنشطة البنكية في إتباع الأسس العلمية والعملية في عمل الرقابة الداخلية المتبعة فيها رغم إدخالها نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في مجال عملها بشكل واسع، مما يؤدي إلى إضاعة الفرصة للاستفادة القصوى من طاقاتها في تحديد مسببات. حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية نظرًا للدور الفعال الذي تلعبه في التأكد من أن الأعمال قد سارت على وفق ما هو مخطط لها والتأكد من أن الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها قد تحققت وكما يستمد البحث أهميته من أهمية نظام استخدام الحاسب الآلي في الرقابة الداخلية إذ أنه يعد بمثابة دليل يؤدي إلى الدقة في الإدارة وإلى السرعة في إعداد التقارير وعرضها بشكل أفضل مما هو موجود في النظام اليدوي، وبناءً على ذلك تنبع أهمية البحث إلى الحاجة للارتقاء بعملية الرقابة الداخلية المتعبة وأساليبها لتتلاءم مع التطور التكنولوجي المستمر في المعالجة الآلية للمعلومات.

ومن أهم ما هدفت إليه هذه الدراسة هو اقتراح إطار لتفعيل الرقابة الداخلية المتبعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الأنشطة البنكية، والذي يرتكز على العديد من المتغيرات التي تمكن المراجع من التغلب على المشكلات التي يصعب التغلب عليها في ظل الإطار التقليدي للمراجعة، ومن ثم تنفيذ مهام عملية الرقابة والمراجعة بكفاءة وفعالية في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من **نتائج نجد** ما يلي:

1. ارتبط مفهوم الرقابة الداخلية بالأهداف المرغوب تحقيقها وبالوسائل المساعدة في تحقيق تلك الأهداف، فعندما كان الهدف حماية النقدية وكانت الرقابة مجموعة الإجراءات المشجعة لحماية النقدية، كذلك لم يختلف مفهوم الرقابة الداخلية ولا أهدافها ولا عناصرها الرئيسية في ظل استخدام الحاسب عنه في ظل الاستخدام اليدوي لكن الاختلاف يبقى فقط في أساليب وإجراءات تحقيق هذه العناصر؛

[1] طارق مختار محمد، **تفعيل دور الرقابة الداخلية في الأنشطة البنكية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة ميدانية)**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، 2011.

2. يعد العنصر الأول من عناصر الرقابة الداخلية)بيئة الرقابة(من أهم عناصرها وهو بمثابة المحطة لباقي العناصر الأخرى فبدون بيئة الرقابة الداخلية الفعالة تكون باقي العناصر غير مؤثرة وعديمة الفائدة وتضم بيئة الرقابة مجموعة الإجراءات التي تتعلق بفلسفة الإدارة وهيكلها التنظيمي وسياسات وإجراءات إدارة الأفراد وطرق رقابة الإدارة وبجهاز التدقيق الداخلي وكيفية ارتباطه داخل الوحدة الاقتصادية وبالأمانة والقيم الأخلاقية الواجب تمتع الإدارة العاملين بها؛
3. أهمية دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، وذلك للوقاية من زيادة مخاطر التلاعب والوقوع بالخطأ، لذا تظهر الحاجة إلى وجود نظام رقابة داخلي فعال لمواكبة التطورات والمستجدات في بيئة تكنولوجيا المعلومات؛
4. يؤدي استخدام الكمبيوتر في نظم المعلومات المحاسبية والتخلي عن التسجيل اليدوي والدفاتر المحاسبية إلى تطوير أساليب إدارة البنوك ورفع مستوى الصحة والإنتاجية في هذا المجال، وتوفير المعلومات الإدارية والمالية الآمنة.
5. يؤدي تجاهل أساليب الرقابة عند معالجة البيانات إلكترونيًا إلى ظهور مشاكل كثيرة من ضمنها سرقة مصادر البيانات المخزنة في الحاسب والخسارة في الكشف عن المعلومات السرية؛
6. لا يؤثر استخدام الحاسب الآلي في معالجة البيانات المحاسبية في حد ذاته في بنية أهداف الرقابة الداخلية إلا أنه يؤثر في أدواتها وإجراءاتها، إذ ينجم عن استخدام الحاسب آثار إيجابية وأخرى سلبية، وكلما زاد استخدام الأنظمة المحوسبة زادت المخاطر التي يمكن التعرض لها؛
7. أظهرت مخرجات SPSS 24 لاستمارة الاستبيان أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين أهم المتغيرات الناتجة من التحليلات الإحصائية ودور الرقابة الداخلية بالبنوك في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كما أمكن من خلال نتائج تحليل العامل تنفيذ إطار مقترح من أهم متغيرات الدراسة يؤدي إلى زيادة كفاءة دور الرقابة الداخلية بالبنوك في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بنسبة 61،47%.

من جهة أخرى أوصت الدراسة **بالتوصيات** التالية:

1. ضرورة الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لنظم الحاسب الآلي في مجال الرقابة الداخلية تحقيقًا لمزايا هذه النظم في إجراءات وتطوير العمل لديها؛
2. يجب تخصيص أقسام مستقلة في الهيكل التنظيمي لكل الوحدات والعمل على فصل الوجبات بين العاملين في هذه الوحدات تحقيقًا لأهداف الرقابة الداخلية؛
3. العمل بصورة مستمرة على تدريب مشغلي أجهزة الحاسب وزيادة تأهيلهم ومقدراتهم على ممارسة دورهم على الوجه الأكمل؛
4. إلغاء نظم العمل المحاسبي اليدوي والاعتماد كليًا على نظم الحاسب للاستفادة من مزايا الكبيرة المنعكسة على دقة العمل المحاسبي وسرعة إنجازه وتوفير الكم الهائل من البيانات؛

5. ضرورة إقامة دورات للمراقبين المتخصصين بتدقيق الأنظمة المحوسبة في كل الوحدات من أجل اطلاعهم على أحدث التطورات الحاصلة في مجال الحاسب الآلي والبرمجيات الخاصة بالرقابة والأساليب الحديثة؛
6. عقد الندوات والاجتماعات مع المراقبين وكذلك المؤتمرات حول موضوع التدقيق باستخدام الحاسب الآلي لنشر الوعي والثقافة حول أساليب عملية التدقيق والإمكانيات الهائلة التي يوفرها الحاسب في مجال الرقابة؛
7. إعداد البحوث حول استخدام الحاسب الآلي في المحاسبة بشكل عام والرقابة بشكل خاص من أجل تطوير العمل الرقابي في هذا المجال.

ثانيا. دراسة الباحثين «فاطمة جاسم محمد وثامر عادل الصقر»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**تقييم فاعلية لجان المراجعة في البنوك العراقية الأهلية**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** ضعف فاعلية لجان التدقيق في البنوك العراقية الأهلية، مما يسبب تزايد حالات الإخفاق المالي وتزايد حالات الغش والتلاعب في العديد من تلك البنوك، حيث تنبع أهمية هذه الدراسة نظرا لاتساع نشاطات البنوك الأهلية في الاقتصاد العراقي وازدياد حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها، مع ازدياد حجم المخاطر التي تحيط بنشاط هذه البنوك، مما يتطلب زيادة مستوى الرقابة على إدارات البنوك في مراكزها الرئيسية وفروعها المنتشرة في جميع المحافظات العراقية، إضافة إلى الرقابة على عملية اختيار وعمل المدقق الخارجي، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في محاولة إيجاد سبل تعزيز دور لجان التدقيق كأحد وسائل الرقابة، في المحافظة على أموال المستثمرين.

ومن أهم **الأهداف** التي كانت تسعى إليها هو تقييم مدى فاعلية لجان التدقيق في البنوك العراقية الأهلية في تعزيز الرقابة، وذلك لتحديد جوانب القوة والضعف في عمل تلك اللجان، ومحاولة وضع مجموعة من التوصيات التي من شأنها زيادة فاعلية لجان التدقيق في تعزيز الرقابة في البنوك العراقية.

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أهمها:

1. تعد لجان التدقيق أحد عناصر الرقابة الأساسية التي برز الاهتمام بها في الفترة الأخيرة نتيجة للأزمات المالية وحالات الإفلاس التي تعرضت لها كبريات الشركات في العالم، وقد نال موضوع تشكيل لجان التدقيق اهتمام الباحثين وظهرت العديد من الدراسات التي تدعو إلى أهمية تشكيل لجان التدقيق، كما نال الموضوع اهتمام الجمعيات المهنية في مختلف دول العالم، وظهرت العديد من التشريعات للقوانين التي تلزم الشركات المساهمة البنوك التجارية بتشكيل لجان تدقيق تابعة لمجلس الإدارة للإشراف على العمل المحاسبي والتدقيقي والرقابي؛
2. تعد لجان التدقيق كحلقة الوصل بين إدارة الشركة والمدقق الخارجي من جهة، وبين مالكي الشركة والمدقق الخارجي من جهة أخرى، وأن كافة الأطراف ذات العلاقة بعملية المراجعة يهمهم على المدى الطويل أن تتم

[1] فاطمة جاسم محمد، ثامر عادل الصقر، **تقييم فاعلية لجان المراجعة في البنوك العراقية الأهلية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 40، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، البصرة، 2012.

عملية المراجعة بكل موضوعية. وقد سعت كافة الأطراف المشاركة ومن لها علاقة بالمهنة، سواء منظريها أو منظميها إلى محاولة إيجاد الوسائل التي تحقق إتمام عملية المراجعة بكل موضوعية وكفاءة مما يؤدي إلى إضفاء الثقة على منتجات المحاسبة المالية لتعزيز اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة؛

3. إن وجود لجان التدقيق يساعد مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية، إضافة إلى ذلك إن وجود لجان التدقيق يساعد على دعم استقلالية وحيادية مراجع الحسابات الخارجي وتجنب الضغوط التي قد تمارسها إدارات الشركات على مدقق الحسابات، خاصة وأن الإدارة تملك سلطة تحديد أتعابه وسلطة عزله، لذلك فإن لجان التدقيق ستعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مراجع الحسابات الخارجي والإدارة بشكل يؤدي إلى دعم استقلال مراجع الحسابات وزيادة جودة عملية المراجعة، وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية؛

4. إن وجود لجان تدقيق مكونة من أعضاء مستقلين وذوي كفاءة عالية مع خلفية محاسبية، يساعد على دعم عمل التدقيق الداخلي ويقلل من الصراعات بين المحاسبين ومدراء الشركة ويرفع من مستوى أداء المدقق الخارجي ويساعد على تسهيل عمله، كما أن أجور المدقق الخارجي ستكون أقل في الشركات التي لديها لجان تدقيق ذات كفاءة وذات خبرات محاسبية وتدقيقية، وذلك يعود ربما إلى قدرة هذه اللجان في التفاوض بشكل مهني حول أجور المدقق الخارجي إضافة إلى أن المدقق الخارجي سيجد أن مهمته أسهل في الشركات التي لديها لجان تدقيق فعالة وذات قدرات محاسبية وتدقيقية؛

5. هنالك بعض المعايير الأساسية لضمان عمل لجان التدقيق، وقد تحددت هذه المعايير من خلال القواعد التي وضعتها المنظمات والهيئات المهنية، والتي اعتمدتها الجهات الحكومية في تشريعاتها المنظمة لعمل هذه اللجان، وان هذه المعايير قد تختلف من باختلاف طبيعة الشركات وحجمها، ولكن بشكل عام يمكن تحديد أهم المعايير الأساسية للتحقيق الفاعلية في عمل لجان التدقيق بما يلي:

أ. استقلالية أعضاء لجان التدقيق: حيث تعرف لجنة التدقيق بأنها مستقلة عندما يكون أعضاء هذه اللجنة غير مرتبطين مع الشركة بأي علاقة تؤثر على استقلاليتهم عن الشركة وعن إدارة الشركة.

ب. الخبرة والمعرفة لدى أعضاء لجنة المراجعة: حيث أن ذلك يساهم في زيادة فاعلية لجان التدقيق من خلال متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها، وفهم عملية إعداد التقارير المالية وطبيعة أنشطة الشركة، والقدرة على حل العديد من المشاكل التي تعتمد على الحكم الشخصي.

ج. تشكيلة أعضاء لجنة المراجعة: حيث يجب أن يكون عدد الأعضاء كافيا لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق أهدافها، وان التشكيل الجيد للجان التدقيق يجب أن يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والآراء.

د. التحديد الواضح لحقوق وواجبات لجنة المراجعة: يجب أن يتم تحديد حقوق وواجبات لجنة المراجعة بصورة واضحة وتفصيلية، ويجب الإفصاح عن لجان التدقيق وعن مسئوليات وصلاحيات هذه اللجنة لكي لا يحدث تعارض أو تداخل بين عمل اللجنة وأعمال الأجهزة التنفيذية في الشركة.

هـ. عدد اجتماعات لجنة التدقيق: حيث يعد ذلك مقياسا مهما على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي ويعتبر عدم اجتماع لجان التدقيق بشكل دوري محدد دليل على عدم فاعلية لجان المراجعة وعدم إيلاء الاهتمام الكافي بالمسؤوليات المكلفة بها.

6. تم تشريع لجان المراجعة ضمن القوانين البنكية في العراق لسنة 2004، حيث تضمن قانون البنوك العراقي رقم 94 لسنة 2004، في مادته الرابعة والعشرون، إلزام كافة البنوك على تشكيل لجنة مراجعة تكون تابعة لمجلس الإدارة، كما اصدر البنك المركزي العراقي، التعليمات رقم 04 لسنة 2010 لتسهيل تنفيذ قانون البنوك رقم 94 لسنة 2004 وتضمن في مادته الخامسة والستون، الفقرة ثالثا "أ"، تحديد مهام لجنة التدقيق؛

7. الدول العربية الأخرى لم تسبق العراق بفترة طويلة بتشريعها لقوانين تلزم البنوك بتشكيل لجان للمراجعة، ففي مصر ألزم قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 في مادته الثانية والثمانين البنوك بتشكيل لجنة داخلية للمراجعة، وكذلك الحال في المملكة الأردنية، فقد ألزم قانون البنوك الأردني رقم 28 لسنة 200 في مادته الثانية والثلاثين، البنوك الأردنية على تأليف لجنة مراجعة، وأن قانون البنوك العراقية وتعليمات البنك المركزي العراقي الخاصة بتشكيل لجان المراجعة في البنوك متكافئان مع التشريعات البنكية العربية من حيث الشمولية والإلزامية، وتغطية الجوانب المهمة المتعلقة بتشكيل لجان المراجعة المتمثلة بالتأكيد على استقلالية لجنة المراجعة، النص على تشكيلة لجنة المراجعة وعدد أعضائها، التحديد الواضح لصلاحيات ومسؤوليات لجنة المراجعة، غير ان قانون البنوك العراقي وتعليمات البنك المركزي لم تتضمن نص بتحديد عدد اجتماعات لجنة المراجعة وآليات الاجتماعات، على العكس من التشريعات البنكية الأردنية والمصرية؛

8. إن نتائج الاستبيان في الفقرات الخاصة باختبار استقلالية لجان المراجعة في البنوك العراقية، تشير إلى وجود ضعف في الاستقلالية من حيث وجود علاقات عائلية بين أعضاء لجنة المراجعة والموظفين ذوي الصلاحيات التنفيذية، وكذلك إشراك الاستشاريين الفنيين الحاليين أو السابقين للبنك كأعضاء في لجان المراجعة، كذلك وجود أعضاء لجان المراجعة هم من الزبائن الأساسيين للبنك بصفتهم مستفيدين من التسهيلات البنكية أو من المجهزين أو المتعهدين لتقديم خدمات للبنك من خلال شركاتهم وأعمالهم الخاصة الأخرى أو لديهم علاقات تجارية أو علاقات أخرى مع البنك، وكل ذلك يؤثر بشكل أو بأخر على وجود ضعف في استقلاليتهم كأعضاء لجان تدقيق في البنك البنوك؛

9. إن نتائج الاستبيان في الفقرات الخاصة باختبار امتلاك أعضاء لجان المراجعة في البنوك العراقية للخبرة والمعرفة العلمية الكافية لأداء مهامها بفاعلية تشير إلى توفر الخبرة والمعرفة بشكل كافي يلبي متطلبات عمل هذه اللجان بفاعلية وكذلك توفر خبرات بنكية ومحاسبية ورقابية متنوعة؛

10. إن نتائج الاستبيان في الفقرات الخاصة باختبار توفر التشكيلة المناسبة للجان المراجعة في البنوك العراقية، إلى التزام البنوك العراقية بتنظيم تشكيلة لجان المراجعة بشكل يضمن تمكن هذه اللجان من أداء عملها بفاعلية؛
11. إن نتائج الاستبيان في الفقرات الخاصة باختبار مدى التزام البنوك العراقية بتوفير دليل واضح يحدد الصلاحيات والواجبات للجان المراجعة، تشير إلى التزام البنوك العراقية بتوفير دليل واضح لتحدد الصلاحيات والواجبات للجان المراجعة وتوفر الفهم الكافي لأعضاء لجان المراجعة حول صلاحياتهم ومسؤولياتهم، كما توفر البنوك العراقية الإفصاح الكافي لكافة الأطراف التي تتعامل مع لجان المراجعة، حول صلاحيات ومسؤوليات لجان المراجعة؛
12. إن نتائج الاستبيان في الفقرات الخاصة باختبار مدى التزام لجان المراجعة في البنوك العراقية بعقد اجتماعات لمناقشة القضايا المهمة وفقا لجدول محدد، تشير إلى التزام لجان المراجعة بذلك، حيث تقوم لجان المراجعة في البنوك العراقية بعقد اجتماعات دورية واستثنائية لمناقشة القضايا المهمة، وتحدد عدد اجتماعاتها استنادا لحجم مسؤولياتها وطبيعة الظروف التي يمر بها البنك بما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات سنويا، في حين يوجد ضعف لدى لجان المراجعة في البنوك العراقية في التحديد المسبق لعدد الاجتماعات الدورية ومواعيد هذه الاجتماعات.

ثالثا. دراسة الباحث «محمد رضا محمد الجندي»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**دراسة تحليلية للدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية: بالتطبيق على البنوك التجارية**»[1]

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** تفعيل الجدارة الائتمانية يساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية بالبنوك التجارية وخفض المخاطر وما هو دور معايير التدقيق الداخلي وتوصيات لجنة بازل للرقابة البنكية في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية، تنبع **أهمية** هذه الدراسة من خلال:

1. معالجة مشكل قصور الأداء المهني للمراجع الداخلي بالبنوك التجارية نتيجة ضعف درجة الاستقلالية وانعدام التأهيل العلمي والعملي؛
2. عدم توافر مؤشرات ومحددات للجدارة الائتمانية يمكن من خلالها الحكم علي جودة الأداء البنكي؛
3. تواجه البنوك التجارية الكثير من المخاطر البنكية التي يمكن أن تؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها، وبالتالي تهدد نجاحها واستمرارها، وذلك في حالة عدم قدرتها علي التنبؤ بها مقدمة قبل حدوثها، وبالتالي يمكن أن تستفيد البنوك التجارية من إعطاء المراجع الداخلي دورة استراتيجية في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية للحد من المخاطر المختلفة التي تواجه البنوك التجارية.

حيث كانت **الأهداف** الأساسية لهذه الدراسة تتمحور في النقاط التالية:

---

[1] محمد رضا محمد الجندي، **دراسة تحليلية للدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية: بالتطبيق على البنوك التجارية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 06، ملحق العدد 03، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، 2015.

1. تحديد مخاطر الائتمان وتأثيرها على تفعيل الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية؛
2. التعرف علي محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية؛
3. دور معايير التدقيق الداخلي وتوصيات لجنة بازل للرقابة البنكية في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نجد ما يلي:

1. إن الغرض الأساسي من تقييم إدارة البنك للمخاطر هو تحديد وتحليل وإدارة المخاطر التي تؤثر علي أهداف البنك في حين أن هدف المراجع الداخلي من تقييم هذه المخاطر هو تحديد تأثيرها على تفعيل الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية؛
2. وجود تغيير بدور المراجع الداخلي بالبنوك التجارية ويرجع ذلك إلى بيئة العمل التي تتسم بالديناميكية والتغير السريع، حيث أصبحت البنوك تعتمد اعتمادا كبيرة على كفاءة وفعالية المعلومات المالية وغير المالية الواردة من المراجع الداخلي؛
3. كلما زاد الارتقاء بحياد واستقلال المدقق الداخلي كلما زادت قدرته على مواجهة المشاكل والمعوقات الخاصة بتفعيل الجدارة الائتمانية في البنوك التجارية؛
4. إلمام المراجع الداخلي بتوصيات لجنة بازل للرقابة البنكية ومعايير التدقيق الداخلي تزيد من قدرته على تفعيل محددات الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية من خلال الحد من المخاطر المختلفة التي تواجه هذه البنوك؛
5. **وجود** مجموعة من متطلبات التنبؤ المالي في البنوك التجارية من وجهة نظر المراجع الداخلي؛
6. وجود مجموعة من المعوقات التي تعيق تفعيل محددات الجدارة الائتمانية من وجهة نظر المراجع الداخلي بالبنوك التجارية؛

كما توصلت الدراسة إلى وجود دوافع عدم تطبيق الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية.

رابعا. دراسة الباحث «مصطفى زكي حسين متولي»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ:«**دور المراجعة الخارجية في تقييم اختبارات تحمل الضغوط والتقرير عنها –دراسة ميدانية على القطاع البنكي**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** مدى تأثير التدقيق الخارجي في تقييم اختبارات الضغوط والإفصاح عنها، ومن أهم ما **هدفت** إليه هذه الدراسة:

1. محاولة وضع إطار مفاهيمي متكامل لاختبارات تحمل الضغوط المالية في القطاع البنكي؛
2. توضيح مدى اعتماد المراجع الخارجي على أعمال المدقق الداخلي ولجان المراجعة في تقييم اختبارات تحمل الضغوط المالية؛
3. طرح مدخل مقترح لدور المدقق الخارجي في تقييم اختبارات تحمل الضغوط والتقرير عنها واختباره ميدانية بما يحقق جودة عملية التدقيق الخارجي.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من **نتائج** نجد ما يلي:

1. يجب أن يكون هناك علاقة متبادلة بين المشرف البنكي والمراجع الخارجي، حيث يؤكد ذلك الثقة في المعلومات المتبادلة بينهما مع تحديد حدود وطبيعة وهدف هذه العلاقة التبادلية؛
2. يقدم المراجع الخارجي تقرير خاصا عن مراجعة نظم إدارة المخاطر والضغوط المالية؛
3. ترتكز مسؤوليات كل من لجان المراجعة والمراجعين الداخليين في إدارة الضغوط المالية وتقييمها والتقرير عنها من خلال مراجعة التزام الإدارة بسياسات وإجراءات مجلس الإدارة مع توفر تأكيد بشأن الحوكمة المؤسسية ونظم الرقابة وعمليات إدارة المخاطر؛
4. يتمثل الدور الرئيسي والفعال للتدقيق الداخلي في تحديد اختبار نظم الرقابة المرتبطة والتسويات من أجل تقديم تأكيد معقول للإدارة عن كفاءة عمل العمليات داخل البنك؛

ومن أهم ما **أوصت** به هذه الدراسة من نتائج نجد ما يلي:

1. ضرورة الإفصاح عن دور الإدارة العليا بشكل مباشر في وضع استراتيجية وكذا سياسات وإجراءات خاصة بإدارة مخاطر السيولة؛
2. الإفصاح عن قيام البنك بإجراءات اختبارات التحمل على أساس دوري استنادا على مجموعة من السيناريوهات المقترحة لكل بنك وعلى مستوى السيولة ككل؛
3. ضرورة اشتمال برنامج المراجع الداخلي على العناصر المكونة لبرنامج دودفرانك؛
4. يجب أن تشتمل أنشطة التدقيق الداخلي على فحص عمليات إدارة المخاطر فيما يتعلق باختبارات تحمل الضغوط لمستويات رأس المال؛

---

[1] مصطفى زكي حسين متولي، **دور المراجعة الخارجية في تقييم اختبارات تحمل الضغوط والتقرير عنها: دراسة ميدانية على القطاع البنكي**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 07، عدد خاص، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، 2016.

5. ضرورة التزام المراجعين الخارجيين بتطبيق مبادئ لجنة بازل 03 الست عشر؛
6. ضرورة التزام المراجعين الخارجيين بمعايير المراجعة المتعارف لاسيما المعايير الدولية رقم: 240 و250 و260 و1004 و1006 المرتبطة ببنوك القطاع البنكي؛
7. أن يعتمد المراجع الخارجي على استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر بدلا من المراجعة على أساس نظم الرقابة عند مراجعة القوائم المالية للبنوك؛

ضرورة التحقق من تطبيق المعايير المحاسبية البنكية في الإفصاح عن المخاطر البنكية التي تواجه البنوك التجارية ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

خامسا. دراسة الباحث «Singh.D»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: « **دور المدقق الخارجي في الإشراف البنكي: الحراسة البنكية**» [1]

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** ما مدى مساهمة المدقق الخارجي في تفعيل الإشراف البنكي ؟

تنبع **أهمية** هذه الدراسة من خلال:

1. استخدام المدقق الخارجي بصورة أكثر نظامية، وذلك في ضوء إصدارات الهيئات التنظيمية والمالية الأوروبية.
2. ضرورة مراعاة المدقق الخارجي لاختبارات الضغوط المالية والتقرير عنها.
3. المدخل الأوروبي الحالي لا يقوم بتغطية كيفية استخدام المدقق الخارجي في الإشراف البنكي، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث فجوة توقعات فيما يتعلق بالإشراف البنكي ومتطلبات تطبيقه.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نجد ما يلي:

1. قيام المدقق الخارجي بتقييم عمليات القياس للتأثيرات اختبارات تحمل الضغوط والتقرير عنها.
2. قيام لجنة الخزانة الأمريكية بالتوصية باستخدام المعرفة المراجعية من أجل تجنب الأزمات المالية لجزء من عملية الإصلاح التي تبعت حدوث الأزمة البنكية.
3. انخفاض العلاقة بين المدقق الخارجي وهيئة السلوك المالي.
4. عدم الاعتماد على المدقق الخارجي والقيام بالإشراف الداخلي باعتباره المسئول الأول عن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية.
5. يتعين على هيئة التنظيم الاحترازي في المملكة المتحدة وهيئة السلوك المالي استخدام المدققين الخارجيين بطريقة أكثر منهجية مما كان عليه الحال مع هيئة الخدمات المالية.
6. اعتبار المدقق الخارجي حارسا إشرافيا، مما يتطلب مسئوليات إضافية للمدقق تزيد عن المسئوليات التي يتحملها عن القيام بمدققة القوائم المالية للمؤسسات البنكية.

([1]).DALVINDER SINGH, **The Role of External Auditors in Bank Supervision: A Supervisory Gatekeeper**, International Lawyer Vol 47, No 1, Université de Warwick, 2013, p104.

7. تميز المدقق الخارجي بالموضوعية والاستقلالية إضافة إلى المعايير الأخلاقية عند مدققي القوائم المالية لبنوك القطاع البنكي، وذلك لتأثيرها على جانب اقتصادي مهم.

8. ممارسة الشك المهني وبذل العناية المهنية الواجبة عند التخطيط للقيام بمدققة بنوك القطاع البنكي، والالتزام بمعايير رقابة الجودة المطبقة محلية ودولية حيث يتم تقييم اختبارات تحمل الضغوط وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمخاطر البنكية

في هذا الجزء من البحث سوف نقوم بعرض وتحليل ومناقشة مختلف الدراسات التي تعرضت **المخاطر البنكية**، مختتمينها بعلاقتها بدراستنا.

أولا. دراسة الباحثين «وفيق حلمي الأغا ونسيم حسن أبو جامع»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**توافق معايير بازل II وإدارة مخاطر السيولة البنكية دراسة تحليلية على البنوك العاملة في قطاع غزة**»[1].

عالجت هذه الدراسة مجموعة من **التساؤلات** المتمثلة في:

1. هل تعمل البنوك العاملة بقطاع غزة على تحديث أنظمة المعلومات وتقنيات تحليل مخاطر السيولة اللازمة لتطبيق أساليب قياس مخاطر السيولة التي وردت في اتفاقية بازل II؟
2. هل تتجه البنوك العاملة في قطاع غزة نحو زيادة الاستثمار في الكادر البشري، لاسيما التدريب والتعليم في مجالات تقنية المعلومات وقياس وتحليل وإدارة مخاطر السيولة، وجلب الكفاءات والمهارات العلمية والعملية لإدارة البنوك وفق الفكر والعمل البنكي والمالي الحديث؟
3. ما واقع أنظمة إدارة مخاطر السيولة واستراتيجياتها التي تتبناها البنوك العاملة في قطاع غزة؟
4. ما مدى توجه البنوك العاملة في قطاع غزة نحو الشفافية والإفصاح عن مخاطر السيولة؟
5. هل تستند البنوك العاملة بقطاع غزة إلى نظام رقابة داخلية وخارجية قوي (السلطة النقدية)، يعزز عمليات الرقابة الفعالة على العمليات المالية، وعلى وجه الخصوص إدارة مخاطر السيولة؟

لذلك جاءت هذه الدراسة في البحث في معايير وأنظمة إدارة مخاطر السيولة التي تتعامل بها البنوك العاملة بقطاع غزة، ومدى الاستعدادات اللازمة لتطويرها وفق المعايير والإرشادات الرقابية البنكية، وهذا لأهميتها في كونها محاولة لوضع إطار متكامل، يساعد البنوك العاملة في قطاع غزة على تطوير نظم إدارة مخاطر السيولة، التي تستند إلى المعايير الدولية للإطار الجديد لكفاية رأس المال اتفاقية لجنة بازل II والتي ستحقق الكثير من المزايا للجهاز البنكي

---

[1] وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع، **توافق معايير بازل II وإدارة مخاطر السيولة البنكية دراسة تحليلية على البنوك العاملة في قطاع غزة**، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد 33، العدد 105، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011، بغداد.

في قطاع غزة، من حيث إتباع أساليب جديدة لإدارة المخاطر، فضلا عن نظام رقابي فعال، وعدم التمييز بين البنوك، وتقوية مراكزها المالية.

كما هدفت الدراسة إلى:

1. تطوير منهج إدارة مخاطر السيولة وفق الإدارة الحديثة للمخاطر البنكية من خلال مراجعة الإجراءات والتدابير في البنوك العاملة في قطاع غزة؛
2. تحديد المقومات اللازمة في البنوك العاملة في قطاع غزة لتطبيق الأساليب المعاصرة الواردة في اتفاقية لجنة بازل II لتحديد وقياس مخاطر السيولة لديها؛
3. التعرف على مدى توجه البنوك العاملة في قطاع غزة نحو تعزيز انضباط الشفافية والإفصاح في مجال إدارة مخاطر السيولة؛
4. تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة التي تتبناها البنوك العاملة في قطاع غزة؛
5. تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل التي تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك العاملة في قطاع غزة، وأن تساعد الإدارة في تحديد وقياس مخاطر السيولة بدقة وكفاءة.

وفي الأخير توصلت إلى مجموعة من **النتائج** التي من أهمها:

- يعتمد مجلس الإدارة في البنوك إستراتيجية لإدارة مخاطر السيولة، والتي تشمل وضع السياسات النقدية، وتحديد مخاطر السيولة، وأساليب قياس ورقابة هذه المخاطر والسيطرة عليها؛
- يراجع مجلس الإدارة السياسات النقدية، ويجري التعديلات الملائمة عليها، حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك، وخاصة أن الظروف السياسية والاقتصادية في قطاع غزة في حالة عدم استقرار دائم؛
- يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة السيولة البنكية ضمن إستراتيجية وسياسة إدارة مخاطر السيولة الموافق عليها من قبل المجلس؛
- يتابع مجلس الإدارة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة السيولة البنكية بفاعلية وكفاءة، وأنها تتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها؛
- يراجع مجلس الإدارة النتائج المالية للبنك بصورة دورية، من خلال التقارير الإدارية والمالية؛
- تلتزم الإدارة العليا (التنفيذية) بإدارة أنشطة السيولة البنكية وفق إستراتيجية، وأهداف إدارة مخاطر السيولة الموافق عليها من قبل مجلس إدارة البنك، وتعمل على تطوير السياسات النقدية للبنك؛
- يوجد ضوابط رقابية فعالة على الائتمان، حيث يتم متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، لتفادي مخاطرها في مراحلها المبكرة، وإيجاد الحلول المناسبة لتخفيضها، وتحقيق أهداف البنك والعملاء؛

- تحرص البنوك على كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية، ونجحت معظم البنوك في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة وسط توقعات بأن تواصل البنوك هذه الجهود، واعتبرت الديون المتعثرة لمعظم البنوك في إطار الحدود الآمنة؛
- يتصف العاملون بالجهاز الفني بالكفاءة المطلوبة لتحليل وتقييم جدوى السيولة.

من جهة أخرى أوصت هذه الدراسة توصيات، تشكل في مجموعها منهجية لتطوير نظم إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في قطاع غزة، على وفق إدارة ورقابة المخاطر البنكية وهي كما يأتي:

1. أن تعمل البنوك على تحسين إدارة المخاطر البنكية بأنواعها وخصوصاً مخاطر السيولة البنكية، والتي تتطلب من البنوك ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبية، والشفافية، والإفصاح؛
2. تعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة في البنوك، لأن الإدارة السليمة تعد أمراً هاماً لبقاء ونجاح المؤسسات على المدى الطويل؛
3. أن تتوافق السياسات النقدية بالبنوك مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، سواء في الاقتصاد ككل، أو في قطاعات معينة، وخاصة أن بيئة الاستثمار في قطاع غزة تتصف بالتقلبات السياسية والاقتصادية، مما يزيد من حدوث توقعات مخاطر السيولة والمخاطر البنكية الأخرى؛
4. يجب أن تحرص البنوك على وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر السيولة تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، ومدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة هذه المخاطر؛
5. زيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية، وخاصة ما يتعلق الحالية والمحتملة التي يواجهها البنك، مما يشجع البنوك على تحسين ممارسة أعمالها، بما يكفل تقوية أمان وسلامة القطاع البنكي العامل في قطاع غزة؛
6. تنمية الموارد البشرية في البنوك، في مجالات التحليل المالي وإدارة المخاطر البنكية، وخصوصاً إدارة مخاطر السيولة، وذلك بالتدريب المستمر والتعليم، ولاسيما في نواحي: أنظمة التصنيف الداخلي للسيولة، وأساليب قياس وتخفيض مخاطر السيولة الواردة في اتفاق بازل II، وتحديد كفاية رأس المال؛
7. تطوير تقنيات المعلومات في البنوك، بحيث تسهم في تحديد مستوى مخاطر السيولة في البنك، ووجود مستودع للبيانات (Data Warehouse) عن زبائن الودائع والائتمان والتي تساعد على احتساب معدلات التعثر المحتملة، والتي من خلالها توفر إمكانية التقييم الداخلي للزبائن، وتطبيق الأساليب الأكثر تقدماً في قياس مخاطر السيولة الواردة في اتفاقية بازل II؛
8. ضرورة توفير مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، لأن معظم البنوك العاملة في قطاع غزة صغيرة ومتوسطة الحجم، يصعب عليها الاستناد إلى نظم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر، مما يفرض عليها ضرورة الاعتماد على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية؛

9. من الضروري أن تقوم البنوك بالاطلاع على البيانات المجمعة التي تعدها وحدة المخاطر البنكية في دائرة الرقابة على البنوك، والتي تختص بتجميع المعلومات عن زبائن البنوك، وتستفيد من هذه المعلومات في عملية تحديد جودة الزبائن، ومن ناحية الرقابة المكتبية، تلتزم البنوك بتقديم تقارير ربع سنوية بشأن محفظة القروض والاستثمارات.
10. وأخيراً يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الأبحاث حول إدارة ورقابة المخاطر البنكية والتي تناولها الإطار الجديد والمعدل لكفاية رأس المال بازل II.

ثانيا. دراسة الباحث «سهيل الشيخ وعلاء عنقه»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**دراسة مدى تأثير كفاية الإفصاح عن المخاطر البنكية على إمكانية الرقابة على هذه المخاطر**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** وجود أو عدم وجود علاقة بين الإفصاح عن المخاطر البنكية وإمكانية الرقابة على هذه المخاطر، فأهمية هذه الدراسة تظهر من خلال ما يلي:

1. إن أحد أهم عناصر البيئة الاقتصادية السليمة هو ممارسة رقابة فعالة على المخاطر البنكية بسبب الدور الحيوي والمهم الذي تؤديه البنوك في النظام الاقتصادي، وهذا ما يتطلب وجود إفصاح محاسبي حساس لهذه المخاطر يوفر معلومات كافية تساعد الإدارات والجهات الرقابية وأصحاب الحق وذوي العلاقة من القيام بمتابعة تطور هذه المخاطر والرقابة، الأمر الذي سيؤثر على نحوٍ مباشر على القرارات الاقتصادية التي ستتخذ، وهذا ما أشارت له اتفاقية بازل II من خلال التأكيد على ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق البنكية بتقييم المعلومات الرئيسة الخاصة بالمخاطر التي يواجهها البنك، وهذا ما سيؤدي إلى انضباط السوق البنكية؛
2. شهدت الرقابة على المخاطر اهتماما ملحوظا في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب العديد من الأسباب، حيث تعد المنافسة بين البنوك من أهمها، إذ ازدادت التكلفة في البنوك كما زادت حساسية الأموال لتحركات أسعار الفائدة والصرف، كل هذا وغيره أدى إلى تنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك بحيث لم تعد تقتصر على المخاطر الائتمانية فقط، لذلك تعد البنوك ملزمة أمام الأطراف أصحاب العلاقة أن توفر معلومات كافية عما تتعرض له من مخاطر؛
3. إمكانية الكشف المبكر عن أية اتجاهات غير مواتية من شأنها التأثير السلبي في البنك، وهذا يعد مهما على مستوى المستخدمين للقوائم المالية والإدارة والجهات الرقابية أيضا.

كما **هدف** الباحثين من خلال دراسته إلى:

1. توضيح العلاقة بين كفاية الإفصاح عن المخاطر البنكية وإمكانية الرقابة على هذه المخاطر

[1] سهيل الشيخ، علاء عنقه، **دراسة مدى تأثير كفاية الإفصاح عن المخاطر البنكية على إمكانية الرقابة على هذه المخاطر**، المجلد 23، العدد 106، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012، بغداد.

2. التأكيد على أن المودعين والمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة لهم الحق في متابعة تطور مستوى المخاطر والتأكد من سلامة إدارتها والرقابة عليها، لأن ذلك سيؤثر على نحوٍ كبير على قراراتهم الاقتصادية، والتأكيد على أن هذا الأمر غير ممكن من دون توافر مستوى كافٍ من الإفصاح عن المخاطر البنكية.

من أهم **النتائج** التي توصل إليها الباحثين:

1. إن النتيجة الأساسية والمبنية على الاختبار الإحصائي لفرضية البحث هي أن هناك علاقة مهمة وحيوية بين الإفصاح عن المخاطر البنكية وإمكانية الرقابة عليها؛
2. إن نظرة تحليلية متفحصة لمضمون الأفكار المعروضة في الاستبانة تمكّن من التوصل إلى نتائج إضافية أخرى، وذلك بناءً على الأهمية النسبية لها بوصفها مسببات لحدوث تلك العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر البنكية وإمكانية الرقابة عليها، يمكن عرضها كما يأتي:

- من غير الممكن لمستخدمي القوائم مراقبة تطور مستوى المخاطر، من دون توافر معلومات عن هذه المخاطر، لأن الإفصاح عن المخاطر البنكية يتفق مع مفهوم الإفصاح العادل الذي يمكّن المستخدمين من الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها البنك، ويساعد الإدارة والأطراف ذات العلاقة على تحديد وتصنيف المخاطر الرئيسة التي يمكن أن يتعرض لها البنك، كما يمكن من معرفة مدى قدرة الإدارة من السيطرة والرقابة على المخاطر؛
- يساعد الإفصاح عن المخاطر في وضع إجراءات سريعة لمواجهة هذه المخاطر والسيطرة عليها، وإن عملية الرقابة على المخاطر تتم انطلاقا من توصيف المخاطر كميا ووصفيا، لأن الإفصاح عن المخاطر يمكّن من قياس هذه المخاطر ومن الحصول على المؤشرات الخاصة بها؛
- الإفصاح عن المخاطر يزيد من مسؤولية واهتمام إدارة البنك في الرقابة على هذه المخاطر أمام الأطراف أصحاب العلاقة، حيث يمكّن الإفصاح الدوري عن المخاطر يساعد في تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة وتلك التي لا يمكن السيطرة عليها.

ومن أهم **التوصيات** التي قدمها الباحثين ما يلي:

1. التأكيد على أهمية دور الإفصاح عن المخاطر البنكية في نجاح إجراءات الرقابة على هذه المخاطر عند قيام البنوك بالإفصاح عن نتائج أعمالها.
2. تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي عن المخاطر البنكية بما ينسجم مع متطلبات الرقابة على هذه المخاطر.
3. تشجيع البنوك الخاصة والعامة على مزيد من الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها ووضع حوافز أو تسهيلات معينة للبنوك التي تلبي ذلك.
4. رض عقوبات أو أي غرامات على البنوك سواء كانت خاصة أو عامة في حال عدم التزامها بالإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها.

5. تنظيم دورات تدريبية للعاملين في القطاع البنكي في مجال الرقابة على المخاطر البنكية باستخدام الأساليب الحديثة للرقابة.

ثالثا. دراسة الباحثين «إلياس خضير الحمدوني، عمار شهاب أحمد»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**تقدير الأخطار التشغيلية باستخدام منهج القياس الداخلي تطبيق على عينة من البنوك السعودية**»[1]

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** مدى التزام البنوك السعودية بمبادئ لممارسات السليمة في إدارة وضبط الأخطار التشغيلية.

تأتي **أهمية** الدراسة في التعرف على مدى قدرة البنوك في المملكة العربية السعودية في مواجهة الأخطار التشغيلية والتعرف على جوانب القوة والضعف في أدائها في مجال إدارة وضبط الأخطار التشغيلية، ومن ثم تقديم المقترحات الملائمة لتعزيز جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف في ضوء نتائج البحث وتحليلاته.

ومن أهم ما **هدفت** إليه هذه الدراسة التعرف على الأخطار التشغيلية وآلية احتساب رأس المال المخصص لمواجهتها، ومدى استعداد وكفاءة البنوك السعودية على تقدير الأخطار التشغيلية وفقا للممارسات السليمة، وذلك من خلال التعرف على أنواع الأخطار التشغيلية الأكثر أهمية في القطاع البنكي السعودي التي يتطلب التحوط لها ومواجهتها لتخفيض الخسائر التي قد تتحملها البنوك، ومدى التزام البنوك السعودية بمبادئ الممارسات السليمة في إدارة وضبط الأخطار التشغيلية، ومدى توافر الإجراءات والضوابط اللازمة لتقليل الخسائر الناجمة عن الأخطار التشغيلية وقدرة البنوك السعودية على إنشاء دوائر متخصصة لإدارة الأخطار ومدى التزامها بتكوين رأس المال المخصص لمواجهة الأخطار التشغيلية.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من **نتائج** نجد ما يلي:

1. اتضح من خلال الدراسة أن اتفاق بازل 1 وتعديلاته لم يعد يفي بالغرض في الوقت الحالي بسبب تعقد البيئة المالية التي تعرضت لها البنوك وظهور أخطار لم يتم تصنيفها من ضمن الأخطار الائتمانية والسوقية، وبالتالي أصدرت لجنة بازل للإشراف البنكي اتفاق بازل ٢ الذي أضاف الأخطار التشغيلية إلى الأخطار السابقة.

2. تتميز الأخطار التشغيلية بأنها ذات مفهوم متعدد الجوانب من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، مثل التجارة غير النزيهة والتزوير والسرقة وقرصنة الحاسوب والتجسس الصناعي والهجوم بالفيروسات على الحواسيب، والتهديدات التي تتعرض لها والكوارث الطبيعية وخسائر البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الأخطار التي لا تدخل ضمن الأخطار الائتمانية والسوقية، وهذا يعني أن الأخطار التشغيلية هي أخطار واسعة النطاق بسبب مشمولها لأنواع عديدة من الأخطار.

---

[1] إلياس خضير الحمدوني، عمار شهاب أحمد: **تقدير الأخطار التشغيلية باستخدام منهج القياس الداخلي تطبيق على عينة من البنوك السعودية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 111، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، 2013.

3. ارتبطت الأخطار التشغيلية بالعمل البنكي منذ نشوئه، فهي أخطار ليست بالجديدة، ولكن في السنوات القليلة الماضية وبسبب زيادة الاعتماد على التكنولوجيا وتأثير العولمة، أدى ذلك إلى ازدياد التعاملات البنكية وبالتالي زيادة الأخطار التشغيلية مما أفضى إلى ظهورها الخطر بحجمها الحالي.
4. يتميز منهج القياس الداخلي بالتطور والتعقيد والاعتماد على استخدام أسلوب تقدير داخلي لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك للخسائر التشغيلية واحتساب رأس المال المخصص لمواجهتها، إذ يتطلب هذا المنهج مشاركة فاعلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا، وتوفير أموال كافية، وتطبيق نظام إدارة أخطار متكامل مع أنظمة البنك الأخرى.

من خلال وصف الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة تبين أن أعلى الخسائر كانت نتيجة أحداث الاحتيال الداخلي، والزبائن والمنتجات وإجراءات العمل.

المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بكل من التدقيق البنكي والمخاطر البنكية

في هذا الجزء من البحث سوف نقوم بعرض وتحليل ومناقشة مختلف الدراسات التي تعرضت لكل متغيرات الدراسة والمتمثلة في كلٍ من التدقيق البنكي والمخاطر البنكية، مختتمينها بمميزات دراستنا عنها.

أولا. دراسة الباحث «إيهاب ديب مصطفى رضوان»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية للبنوك الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، حيث أن من أهم أهدافها ما يلي:

- التعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة؛
- توضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر؛
- تبيان مدى إمكان تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك الفلسطينية في قطاع غزة.

كما توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

1. بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...إلخ) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر بنسبة 72% وأفضل تطبيق في:
- توصيل نتائج التدقيق الداخلي من خلال التقارير التي تستخدم بها مختلف الوسائل (مستندات، جداول، رموز... إلخ) وعلى نحو فوري إلى الجهة المعنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق)؛
- يبني المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية؛
- وجود إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أو أوراق العمل؛
- قيام قسم التدقيق الداخلي في إعداد خطة التدقيق سنوياً وتطويرها وتحديد الأهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد على مختلف وحدات البنك بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم؛
- إسهام نشاط التدقيق الداخلي في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.

2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها بنسبة 18%، وأفضل تطبيق في:
- تعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسي عمليات إدارة المخاطر؛
- إدراك المدقق الداخلي بأهمية المخاطر البنكية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.

ثانيا. دراسة الباحث «الطيب سايح وعز الدين بن تركي»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: **«إسهامات نظام الرقابة الداخلية في دعم مراقبة التسيير البنكي في قيادة المخاطر التشغيلية لدى المؤسسة البنكية دراسة حالة: التشريع البنكي الجزائري»**[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** كيفية مساهمة نظام الرقابة الداخلية في قيادة المخاطر التشغيلية، وواقع ذلك في البنوك الجزائرية، حيث حصر الباحث **أهداف** البحث في النقاط التالية:
- بلورة الأبعاد الأساسية لنظام الرقابة الداخلية على المخاطر التشغيلية، من خلال توضيح مفهومه، أهدافه، ومعايير فعاليته؛
- إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الآلية الرقابية في التحكم والسيطرة على المخاطر التشغيلية، من خلال عرض وتحليل الإجراءات التي تسمح بتدنئة مستوى التعرض لهذه الفئة من المخاطر، سواء تعلق الأمر بتكرار الخطر أو بشدته.

[1] الطيب سايح وعز الدين بن تركي، **إسهامات نظام الرقابة الداخلية في دعم مراقبة التسيير البنكي في قيادة المخاطر التشغيلية لدى المؤسسة البنكية دراسة حالة: التشريع البنكي الجزائري**، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد ب، العدد 43، جامعة منتوري قسنطينة، 2015، قسنطينة.

- التعرف على نظام الرقابة الداخلية المعتمد من قبل المؤسسات البنكية في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على التشريع البنكي الجزائري ومستجداته في هذا الصدد.

وتحقيقا لأهداف البحث اعتمد الباحث في انجاز الدراسة على **المنهج** الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع المعلومات وتحليلها حول العناصر الرئيسة للدراسة، ومن خلال هذا البحث تبين:

- أن معرفة طبيعة مراقبة التسيير في البنوك، تتطلب معرفة الخصائص العامة لطبيعة العمل في هذا القطاع، والخصوصيات التي تميزه عن غيره من القطاعات الأخرى، وآثار ذلك على نظام مراقبة التسيير؛
- إن مراقبة التسيير في المؤسسة البنكية تتميز بخصائص معينة وتستلزم أدوات خاصة، نظرا لطبيعة نشاطها الذي يتميز بكثرة التعرض للمخاطر المتنوعة؛
- إن أغلبية القرارات التي يتخذها البنكي سواء على مستوى الوكالة أو في السوق المالي، تتقاطع مع المخاطر، وعلى مراقبة التسيير كنظام أن يكفل الأدوات والمؤشرات اللازمة لقيادة ومتابعة هذه المخاطر؛
- إن القرارات المالية المحضة التي تتخذها البنوك للحد من التعرض للمخاطر، كتنويع حافظة القروض أو السندات، تحويل الخطر إلى المؤمن، تنويع حافظة النشاطات...، هي قرارات قد ينتج عنها أشكال أخرى من المخاطر؛
- إن استخدام الأموال الخاصة كآخر جدار واقي من الخسائر الاستثنائية غير المتوقعة، من وراء تحقق المخاطر، وقياس الاحتياجات من الأموال الخاصة اللازمة لتغطية هذه المخاطر بشتى الطرق والأساليب المنتهجة، من شأنه أن يلهي المسيرين وأصحاب القرار عن التحكم والسيطرة الفعلية على المخاطر التشغيلية؛
- إن واقع البنوك يشير بأن أغلبية المشاكل التي صادفتها البنوك لم تكن بسبب قرارات خاطئة، بقدر ما كانت بسبب عمليات احتيال تمت نتيجة اختلالات في نظام الرقابة الداخلية المعتمد؛
- إن نظام الرقابة الداخلية يدعم نظام مراقبة التسيير البنكي من خلال تقليل احتمال مصادفة المخاطر التشغيلية، إلى جانب تدنية الخسائر المالية ذات الدلالة والأثر البالغ على نتائج البنك واستمراريته في حالة تحققها، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الأداء البنكي، وتخفيف الاحتياجات من الأموال الخاصة المطالب بها من قبل لجنة بازل؛
- يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أبرز الآليات المتكاملة التي يمكن الاعتماد عليها للسيطرة والتحكم في المخاطر التشغيلية، والحكم على مدى سلامة الأنظمة والعمليات، وكفاءة أداء العاملين والتزاماتهم بالسياسات والإجراءات الإدارية الموضوعة، وذلك من خلال:
  - خلق بيئة مواتية لإدارة المخاطر؛
  - شفافية العمليات؛
  - بساطة وسهولة الإجراءات؛
  - تحميل المسؤولية والمساءلة؛

- توفير الحماية والأمان للأصول المادية.

- إن تعرض البنك للخطر التشغيلي مرتبط ارتباط كبير بفعالية نظام الرقابة الداخلية لديه؛
- إن كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك تتوقف على مدى كفاءة وفعالية الأعوان الداخيلين (العمال، مصلحة التدقيق، مصلحة الرقابة الداخلية(والخارجيين (محافظي الحسابات، لجان التدقيق...إلخ) الفاعلين في نظام الرقابة الداخلية، إلى جانب كفاءة وفعالية قواعد حوكمة هذا الأخير، الهادفة إلى تحقيق المستوى الكاف من التنسيق والتنظيم بين مختلف مكوناته، بغية عدم نسيان أو إهمال أي بعد من النشاطات البنكية؛
- تنتهج البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر نظاماً للرقابة الداخلية يتمفصل حول ستة محاور أساسية، تتفاعل فيما بينها بهدف ضمان احترام الأنظمة والإجراءات الداخلية، المصداقية والموثوقية في المعلومات المحاسبية، التحكم في المخاطر، وهذا بالاستناد إلى جملة من الوسائل والتدابير أهمها: الرقابة المستمرة أو الدائمة، الرقابة الدورية، والفصل بين الوظائف واستقلاليتها.

ثالثا. دراسة الباحث «ليث أكرم القضاة»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج C'S5 في البنوك التجارية الأردنية**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** إمكانية وجود دور للمقومات الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) بأبعادها مجتمعة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج C'S 5 في البنوك التجارية الأردنية، **حيث تبرز أهمية هذه الدراسة** من خلال ما يلي:

1. **أهمية ميدانية:** وتتمثل بالنتائج التي يمكن لهذه الدراسة أن تقدمها للبنوك موضوع البحث، وذلك من خلال توفير قاعدة معلومات لأصحاب القرار في البنوك التجارية الأردنية، وبما يخولهم الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك البنوك، حيث أن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، ويعد نموذج التحليل الائتماني C'S5 المستخدم في هذه الدراسة أبرز منظومة ائتمانية، حيث يساعد هذا النموذج على تحليل المخاطر الائتمانية وتحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعد البنوك التجارية على التحكم أو التقليل من هذه المخاطر؛
2. **أهمية موضوعية:** وتتمثل بمتغيرات الدراسة المبحوثة والمتمثلة بالرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) وتحليل مخاطر الائتمان وفق منهج C'S 5 في البنوك التجارية الأردنية، إذ تنال هذه الموضوعات أهمية كبيرة

[1] ليث أكرم القضاة، **أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج C'S5 في البنوك التجارية الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 04، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 2017، الأردن.

من قبل الأكاديميين والمهنيين على حد سواء، وإمكانية الربط بينهما ويمثل هذا الربط إضافة علمية للدراسة الحالية.

3. **أهمية القطاع المبحوث (البنوك التجارية الأردنية):** يعتبر قطاع البنوك في الوقت الحاضر عماد الاقتصاد لجميع دول العالم، فقد شهد هذا القطاع في الأردن نقله نوعية وتحسن بدليل كثير من المؤشرات، حيث بلغت قيمة إجمالي موجودات البنوك التجارية الأردنية (33) مليار دينار ورصيد الودائع (31.4) مليار دينار وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة (19.2) مليار دينار في نهاية عام 2014 (جمعية البنوك الأردنية، 2014).

ومن أهم ما **هدفت** إليه هذه الدراسة نجد:

1. بيان أثر تطبيق الرقابة الداخلية وفق مقرا رت لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج C'S 5 في البنوك التجارية الأردنية؛
2. الخروج بتوصيات ومقترحات تساهم في توفير قاعدة معلومات لأصحاب القرار في البنوك مجتمع الدراسة حول نقاط القوة والضعف في تطبيق الرقابة الداخلية وفق مقرا رت لجنة (COSO) وتحليل مخاطر الائتمان وفق منهج C'S5، وبما يخولهم الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك البنوك؛
3. المساهمة في إغناء الأدبيات المحاسبية المتعلق بالرقابة الداخلية وتحليل مخاطر الائتمان، حيث لوحظ من خلال مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ندرة ومحدودية في دراسة هذه المتغيرات.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج Cs 5 في البنوك التجارية الأردنية. وهذه النتيجة متماثلة مع دراسة (Akwaa-Sekyi&Gené، 2016) ودراسة (جمعة والبرغوثي، 2007) ودراسة (كحاله وأبو عفيفة، 2012)، في حين هذه النتيجة غير متماثلة مع دراسة (عوض 2012)، كما أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الشخصية) في البنوك التجارية الأردنية. وأشارت النتائج أيضاً بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (طاقة العميل أو قدرته على التسديد) في البنوك التجارية الأردنية. كما بينت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (راس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل) في البنوك التجارية الأردنية. وأظهرت الدراسة أيضا إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الضمانات أو التأمينات المقدمة) في البنوك التجارية الأردنية. واستخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الظروف البيئية المحيطة بالعميل) في البنوك التجارية الأردنية.

وقد أوصى **الباحث** في ضوء نتائج الدراسة التوصيات التالية:

1. توصي الدراسة الباحثين والأكاديميين بضرورة التركيز في بحوثهم المستقبلية على موضوع إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO)؛
2. ضرورة الاهتمام بكفاءة الإفراد العاملين ضمن أجهزة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مما يؤدي إلى تحسين بيئة الرقابة الداخلية؛
3. ضرورة قيام الإدارات في البنوك التجارية الأردنية باطلاع كافة الموظفين لديها على أدوارهم في إطار عمليات
4. الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة؛
5. العناية بتحسين أنشطة الرقابة من خلال الاهتمام بتقييم أداء العاملين في دائرة الرقابة مما يمكنهم من أداء وظائفهم بكفاءة ومسؤولية؛
6. ضرورة المراقبة والتقييم المستمر لأنظمة الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي وصيانة هذه الأنظمة وتطويرها المستمر، مما يساعد على إدراك مخاطر قرارات منح الائتمان قبل حدوثها.

رابعا. دراسة الباحثين «بوخروبة الغالي ودواح بلقاسم»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية –دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم–**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات البنكية لولاية مستغانم، ومدى التزام المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات البنكية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية البنوك ودورها في التنمية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على معرفة أهمية دور المدقق الداخلي تجاه إدارة المخاطر ومساعدة البنوك في التغلب عليها، وإبراز الدور الفعال لعملية تسيير المخاطر المتعلقة بعملية التدقيق الداخلي باعتبار أن هذا الأخير يمثل إحدى الركائز الأساسية في تفعيل إدارة المخاطر التي تساهم في إضافة قيمة للمؤسسة.

ومن أهم **أهداف** الدراسة التي حددها الباحثان ما يلي:

- أهمية التدقيق الداخلي وإجراءاته في المؤسسات البنكية؛
- التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات البنكية؛
- التعرف على دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر، وما هي الطرق التي تتم بواسطتها عملية تحديد وتقييم المخاطر البنكية.

[1] بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر البنكية – دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، 2019.

ومن أهم **النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:**

وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك) عينة الدراسة (من خلال:

1. نشاط التدقيق الداخلي يشمل تقييم الأداء والرقابة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر؛
2. إدارة التدقيق الداخلي تقوم بوضع نظم لإجراءات إدارة المخاطر في البنك؛
3. من مهام التدقيق الداخلي في البنوك (عينة الدراسة) التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر وفاعلية النتائج.
4. الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي يساعد على تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات البنكية لولاية مستغانم من خلال:
   - امتلاك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر؛
   - يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم؛
   - يتلقى المدقق الداخلي تدريبا وتعليما مستمرا على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر؛
5. توفر إجراءات للتدقيق الداخلي تساعد على تحديد وتقييم المخاطر التي يواجهها البنك من خلال:
   - قيام إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على الرقابة الداخلية في البنك؛
   - تعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية؛
6. المدقق الداخلي يقوم بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.

ومن أهم ما أوصت به هذه الدراسة نجد:

- إعطاء عناية أكبر لوظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة البنكية؛
- تكوين دوري للعمال والمدققين الداخليين لطرق التقليل من المخاطر البنكية؛
- إنشاء إدارة عامة لإدارة المخاطر في كل مؤسسة بنكية.

خامسا. دراسة الباحث «عمر السر الحسن محمد»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل البنكي –دراسة حالة البنوك التجارية السودانية–**»[1].

عالجت هذه الدراسة مجموع من **التساؤلات** والمتمثلة في: هل تؤثر المكانة التنظيمية لإدارة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل البنكي؟؛ هل هناك علاقة بين تأهيل وتدريب موظفي إدارة التدقيق الداخلي والحد من مخاطر التشغيل البنكي؟؛ وهل يؤثر تنوع تخصصات موظفي إدارة التدقيق الداخلي على مخاطر التشغيل البنكي؟.

وتكمن **أهمية** هذه الدراسة من خلال:

- **الأهمية العلمية:** سد النقص في الدراسات السابقة بالمساهمة في لفت انتباه الأكاديميين ومراكز الأبحاث لمشكلة تبعية إدارة التدقيق الداخلي، وإثراء المكتبات العلمية ببحوث علمية تربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي؛
- **الأهمية العملية:** تقديم منفعة عملية بما ستتوصل إليه الدراسة من نتائج تطبيقية تؤكد ضرورة انتماء إدارة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى إداري في المؤسسة حتى تتمتع بالحداد والاستقلال، ومعرفة كيفية رفع كفاءة إدارة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها في البنوك التجارية السودانية.

من أهم ما **هدفت** إليه هذه الدراسة هو تحليل العوامل المؤثرة على فعالية إدارة التدقيق الداخلي كمتغير مستقل على الحد من مخاطر التشغيل البنكي لمعرفة مدى استقلالية إدارة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية السودانية ومعرفة مستوي الكفاءة المهنية لموظفي إدارة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية السودانية.

وفي الأخير توصلت هذه الدراسة إلى **النتائج** التالية:

1. الدور الرقابي لإدارة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية السودانية ضعيف نسبة لسيطرة الإدارة التنفيذية عليها كما سلطة تعيين ونقل موظفين التدقيق الداخلي تحت صلاحية الإدارة التنفيذية؛
2. لأيتم مراعاة تنوع تخصصات فريق التدقيق الداخلي عند القيام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية السودانية فاثر ذلك سلبا على الحد من المخاطر البنكية فبعض المخالفات تطلب تخصصات مختلفة خاصة بعد التطور التقني وظهور الجرائم الإلكترونية؛
3. تبعية إدارة التدقيق الداخلي للإدارة التنفيذية أضعف دورها الرقابي وأضعف الالتزام بالأسس واللوائح البنكية في البنوك التجارية السودانية؛

---

[1] عمر السر الحسن محمد، **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل البنكي: دراسة حالة البنوك التجارية السودانية**، مجلة أماراباك، المجلد 07، العدد 20، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.

4. ضعف آلية الاتصال بين إدارة التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة أضعف فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية السودانية؛
5. تنوع تخصصات موظفي إدارة المراجعة يؤدي إلى سهولة اكتشاف المخالفات البنكية وسهولة معالجتها؛
6. تنوع تخصصات موظفي إدارة التدقيق الداخلي يساعد على تفادي المخاطر البنكية من خلال توافر خبرات متنوعة في فريق عمل المراجعة؛
7. ضعف الاهتمام بالتأهيل العلمي لموظفي إدارة التدقيق الداخلي أضعف فعالية تقرير التدقيق الداخلي وجعل التقرير غير مجدي؛
8. عمل موظفي التدقيق الداخلي بأقسام البنك المختلفة يساعد على سهولة اكتشاف المخالفات البنكية مما يؤدي إلى الحد مخاطر التشغيل البنكي.

ومن أهم ما أوصت به هذه الدراسة **التوصيات** التالية:

1. ضرورة وجود هيئة رقابية عليا بالبنوك تهتم بتبعية إدارة التدقيق الداخلي للإدارة العليا لتفعيل دورها الرقابي؛
2. تفعيل آلية الاتصال بين إدارة التدقيق الداخلي والإدارة العليا بالبنوك التجارية السودانية للحد من مخاطر التشغيل البنكي؛
3. الاهتمام بتنوع تخصصات موظفي إدارة التدقيق الداخلي لتفادي المخاطر البنكية من خلال توافر خبرات متنوعة في فريق عمل المراجعة؛
4. ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي لموظفي إدارة التدقيق الداخلي والتدريب العملي بكل أقسام البنوك التجارية لتفادي المخاطر البنكية والحد من المخالفات ومنع الغش.

سادسا. دراسة الباحث «طلال خليفة الهيلع»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ:« **دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر البنكية في ظل متطلبات الحوكمة: دراسة تحليلية**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** مدى استجابة الفكر المحاسبي لدور المراجع الخارجي ميدانيا في إدارة المخاطر البنكية في ظل متطلبات الحوكمة، وتتمثل أهمية الدراسة في إبراز دور المراجع الخارجي في حوكمة الشركات بهدف إدارة المخاطر في القطاع البنكي، من خلال محاولة تحديد مهام وواجبات كل طرف من هذه الأطراف، وإبراز دورها في إعطاء تأكيد أن إدارة البنوك تقوم باختيار أفضل بدائل القياس والتقييم المحاسبي، وأفضل السياسات التي توصي بها معايير المحاسبة، وكذلك تقديم الإفصاحات العادلة للأطراف الخارجية وتقييم مدى التزام الإدارة بالسلوك الأخلاقي أثناء ممارسة مهامها. كما ترتكز أهمية البحث العملية في إمكانية الحد من الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها

[1] طلال خليفة الهيلع، **دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر البنكية في ظل متطلبات الحوكمة: دراسة تحليلية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 01، العدد01 جامعة بور سعيد، كلية التجارة، بور سعيد، 2012.

البنك، والتي تعوق تحقيق الأهداف أو تعدد الاستمرارية وتكون النتيجة الفشل في تطبيق الإستراتيجية من خلال تطوير دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر البنكية.

ومن أهم ما **هدفت** إليه هذه الدراسة ما يلي:

1. إبراز الدور المتوقع للمدقق الخارجي في إدارة المخاطر البنكية في ظل متطلبات الحوكمة، واختبار كيفية تأدية هذا الدور ميدانية؛
2. توضيح دور الفكر المحاسبي في مجال مراجعة إدارة المخاطر البنكية في ظل متطلبات مبادئ الحوكمة؛
3. تبيان مسؤولية المراجع الخارجي في مراجعة إدارة المخاطر البنكية عند تطبيق متطلبات مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي؛
4. إجراء دراسة ميدانية لاختبار الدور المتوقع الذي يؤديه المراجع الخارجي في مراجعة إدارة المخاطر البنكية بالقطاع البنكي في ظل متطلبات مبادئ الحوكمة.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من **نتائج** نجد ما يلي:

1. تنطوي أنشطة القطاع البنكي على العديد من المخاطر البنكية، وهذا يتطلب من الفكر المحاسبي المعاصر ضرورة تعريفها، وقياسها، والسيطرة عليها؛
2. يسهم الإطار المفاهيم الفعال لحوكمة الشركات بما يتضمنه من مبادئ ومتطلبات في تفعيل أهمية حوكمة الشركات في القطاع المصري، ويوضح العلاقة المزدوجة بين القطاع البنكي والحوكمة من خلال عدة محاور؛
3. توجد مجموعة من الاعتبارات التي تؤثر على دور المراجع الخارجي في مراجعة إدارة المخاطر البنكية من أهمها تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية وتحديد درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية المطبق؛
4. يعد التطبيق غير الفعال لإصدارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتمثلة في اتفاقية بازل 02للرقابة على أعمال البنوك بالإضافة إلى برنامج التدقيق الخارجي التقليدي للبنوك ومن أهم الأسباب الداعية إلى تطوير دور المراجع الخارجي لمراجعة إدارة المخاطر البنكية في ظل متطلبات مبادئ الحوكمة.

ومن أهم ما **أوصت** به هذه الدراسة من نتائج نجد ما يلي:

1. ضرورة مراعاة نشر ثقافة الحوكمة وبازل بين المراجعين الخارجيين بأخذ آليات الحوكمة في الاعتبار عند تحديد برامج المراجعة الملائمة وتقييمهم للمخاطر، حيث أن تطبيق قواعد الحوكمة بشكل سليم يعد مؤشرا على وجود نظم جيدة للرقابة الداخلية بالبنوك، كما يعد مؤشرا فاعلا على جودة تقرير المراجع الخارجي؛
2. ضرورة تشكيل فريق عمل مختص بالجوانب التطبيقية والممارسات القياسية لآليات الحوكمة في مجال القطاع البنكي؛
3. ضرورة تطبيق بنوك القطاع البنكي عل؛ المستوى المحلي لأحد آليات الحوكمة وهي الإفصاح والشفافية عن الأنواع المختلفة للمخاطر البنكية في ضوء مقررات لجنة بازل 02 والتطبيق العملي لها؛

4. ضرورة العمل على تشجيع البنوك التابعة للقطاع البنكي على عقد دورات تدريبية منتظمة بهدف تعريف المحاسبين بطرق قياس المخاطر المتعددة والبنكية بقواعد ومبادئ ومتطلبات الحوكمة وذلك في ضوء اتفاقية بازل 02 وبازل 03؛
5. ضرورة العمل على تطوير برامج المراجعة لمراجعة المخاطر البنكية وإدارتها وذلك من خلال اعتماد المراجع الخارجي على تطبيق متطلبات مبادئ الحوكمة وذلك لضمان كفاءة وفاعلية تقرير المراجع الخارجي عن مراجعة إدارة المخاطر البنكية وبما يضمن المحافظة على حقوق المستثمرين والطرف الثالث.

سابعا. دراسة الباحثة «ناهد محمد يسري الهواري»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ:«**دور آليات الحوكمة في ضبط المخاطر البنكية**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** أثر تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية في قياس وتقييم المخاطر البنكية وإدارتها، تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة في التعرف على أثر تطبيق آليات الحوكمة بفاعلية على ضبط المخاطر في البنوك المصرية، مما يساعد على الحد من التلاعب في التقارير المالية، وتجنيب المستثمرين العديد من المخاطر المالية، وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية المستمدة من التقارير المالية، وبالتالي تحظى العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشفافية والوضوح والثقة يمنع حدوث أي أزمات مالية في المستقبل.

وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات اهتمت بالحوكمة، وكذا المخاطر البنكية كل على حده، إلا أن القليل منها اهتم بدراسة العلاقة المباشرة بين الحوكمة وضبط المخاطر البنكية، مما يجعل هذا الموضوع جدير بمزيد من البحث والدراسة.

ومن أهم ما **هدفت** إليه هذه الدراسة هو:

1. معرفة مدى التزام البنوك المصرية بتطبيق آليات الحوكمة بفاعلية، ودراسة واختبار العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة البنوك بفاعلية وضبط المخاطر البنكية، وكذلك تحديد أهم الآليات التي يمكن أن تؤثر على هذه العلاقة في البنوك المصرية؛
2. معرفة لمفهوم المخاطر البنكية بالتحليل والدراسة؛
3. التعرض للإصدارات المهنية التي اهتمت بضبط المخاطر البنكية؛
4. التعرض لمفهوم حوكمة البنوك، والآليات الداخلية والخارجية للحوكمة؛
5. معرفة كيفية تفعيل الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة لضبط المخاطر البنكية.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من **نتائج** نجد ما يلي:

[1] ناهد محمد يسري الهواري، **دور آليات الحوكمة في ضبط المخاطر البنكية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 01، العدد01 جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، 2016.

1. تتبنى مجالس إدارات البنوك والإدارة العليا بها العمل على تفعيل مبادئ وآليات حوكمة القطاع البنكي في إطار الالتزام بتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية؛
2. إن الممارسة السليمة لآليات الحوكمة تؤدي عامة إلى دعم وسلامة الجهاز البنكي، وأحكام الرقابة على أداء البنوك وبالتالي ضبط المخاطر البنكية، وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك خاصة:

- على إدارة المخاطر اتخاذ إجراءات فعالة لإنشاء قاعدة بيانات متكاملة بشأن المخاطر البنكية ككل وتحديثها بصفة دورية بحيث تتضمن كل من الأحداث التاريخية ومدى تكرارها وأثرها على ربحية وسيولة البنك وتحديد الأحداث المتوقعة التي تؤثر على هذه المخاطر؛
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية للائتمان والسيولة، حيث تتماشى مع تعليمات السلطات الرقابية والإشرافية؛
- تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها؛
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

ومن أهم ما **أوصت** به هذه الدراسة نجد ما يلي:

1. ضرورة قيام الإدارة بتحديد أهداف البنك ووسائل تحقيق تلك الأهداف ورقابة الأداء مع توفير الحافز الملائم لمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية للسعي نحو تحقيق الأهداف لصالح البنك والمساهمين ضمن إجراءات تسهل الرقابة الفعالة، وتشجع البنوك على استخدام الموارد بصورة أكثر فاعلية، وبذلك تقوم إدارة البنوك بالموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها الإدارة وحماية حقوق المساهمين ومصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة؛
2. يجب أن تلتزم إدارة المخاطر بالبنك بمتابعة سياسات وضوابط إدارة المخاطر من قبل الجهات المسئولة، وتحديد دور مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية ومدى مسئولية السلطات الإشرافية في الرقابة على مثل هذه المخاطر؛
3. يجب لفت نظر الإدارة العليا ومجلس الإدارة إلى المشاكل التي تم فحصها أو شخصيها خلال قيام المفتشين التابعيين له بأعمالهم الرقابية الدورية على البنكة؛
4. وضع دليل مكتوب لقواعد الحوكمة والتأكد من أن البنوك تلتزم به وتطبقه؛

إصدار تعليمات مفسرة وموضحة لكافة القوانين ذات الصلة بعمل البنوك.

ثامنا. دراسة الباحث «حمزة محمد محمود أكريم»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**تطوير دور المراجع الداخلي بالقطاع البنكي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: دراسة ميدانية**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** مدى تأثير خبرة وتأهيل المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها بصفة عامة من بروز نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على رأس الأحداث في السنوات الأخيرة والاتجاه المتزايد لدى كثير من البنوك سواء على المستوي المحلي أو الدولي في تطبيق مفهوم الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من خلال صياغة الأهداف طويلة الأجل في شكل استراتيجيات لتحقيق أهداف البنك ككل، مما انعكس ذلك في الحاجة إلى تطوير أداء المدقق الداخلي ليواكب التطور في قواعد السلوك المهني ومعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ومن جهة أخرى نجد أن أغلب الدراسات تهتم بالجانب السلوكي لإدارة التدقيق الداخلي وعلاقتها بالمدقق الخارجي ولكنها تجاهلت كيفية قيام المدقق الداخلي بتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية لدعم وظائف نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

ومن أهم ما **هدفت** إليه هذه الدراسة هو:

1. تحديد متطلبات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وتأثيرها على وظيفة المدقق الداخلي بما يساعد على توجيه أداء الوظيفة نحو تحقيق أهدافها التنافسية؛
2. قياس مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على بيئة الأعمال في زيادة قدرة المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية؛
3. محاولة وضع إطار فكري يعتمد على تحديد إجراءات برامج التدقيق الداخلي في ظل البيئة الاستراتيجية المتطورة وذلك بالتطبيق على البنوك الليبية؛
4. تحديد مدى تأثير المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من **نتائج** نجد ما يلي:

8. إن عدم معرفة المدقق الداخلي ببرمجة وتحليل وتصميم نظم التشغيل الإلكتروني يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية؛
9. إن التأهيل الكافي للمدقق الداخلي يؤدي إلى تقليل مخاطر عدم التأكد من صحة البيانات الإلكترونية؛
10. إن قلة خبرة المدقق الداخلي في الرقابة على نظام التشغيل الإلكتروني يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية؛
11. إن مستوى تأهيل المدققين الداخليين بالإدارة العامة للتدقيق الداخلي لأجهزة الدولة لا يتناسب مع بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات؛

---

[1] حمزة محمد محمود أكريم، **تطوير دور المراجع الداخلي بالقطاع البنكي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: دراسة ميدانية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 10، عدد 01، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، 2019.

12. كلما كان المدقق الداخلي على علم ودراية بنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات كلما قلت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

ومن أهم ما **أوصت** به هذه الدراسة من نتائج نجد ما يلي:

8. العمل على تفادي مخاطر عدم التأكد من صحة البيانات وذلك بتأهيل المدقق الداخلي؛
9. الاهتمام بمعرفة برامج التدقيق حتى يستطيع المدقق الداخلي تدقيق نظم المعلومات المحوسبة؛
10. ضرورة رفع مستوى تأهيل المدقق الداخلي بالإدارة العامة للتدقيق الداخلي في مجال التشغيل الإلكتروني؛
11. العمل على تقليل مخاطر تدقيق الإجراءات المحاسبية وذلك بعلم ومعرفة التدقيق الداخلي بالتشغيل الإلكتروني.

تاسعا. دراسة الباحثين «أشرف أحمد محمد غالي وأحمد حامد محمود عبد الحليم»: هذه الدراسة عبارة عن مقالة علمية موسومة بـ: «**أثر انعكاسات الدور الحديث للتدقيق الداخلي على تعزيز مراحل إدارة المخاطر "دراسة نظرية وميدانية"**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** أثر انعكاسات الدور الحديث للتدقيق الداخلي كأحد آليات الحوكمة في تعزيز مراحل إدارة المخاطر التي تتعرض لها المنشآت، تكمن الأهمية العلمية والتطبيقية لهذه الدراسة من خلال العناصر التالية:

1. قلة عدد البحوث التطبيقية والدراسات المتخصصة إلى حد علم الباحثين التي تناولت دراسة موضوع استراتيجية التدقيق الداخلي كأحد آليات الحوكمة وعلاقته بأداء إدارة المخاطر بالمنشآت، حيث لم تلقى اهتمامات كافية في الكتابات المحاسبية خاصة في البيئة العربية، كما يعتبر موضوع آليات الحوكمة ومنها التدقيق الداخلي من الموضوعات التي تأتي على قائمة أولويات البحث العلمي على المستوى الدولي والمحلي، وخاصة بعد تزايد حالات الفشل والإفلاس للعديد من منشآت الأعمال الكبرى.

ومن أهم ما **هدفت** إليه هذه الدراسة هو دراسة أثر انعكاسات الدور الحديث للتدقيق الداخلي بهدف تعزيز مراحل إدارة المخاطر بمنشآت الأعمال المصرية ويشتق من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

1. بيان ماهية وأهمية إدارة المخاطر في منشآت الأعمال وعلاقتها بالتدقيق الداخلي؛
2. القيام بدراسة تحليلية للتدقيق الداخلي على أساس المخاطر؛
3. توضيح انعكاسات الدور الحديث للتدقيق الداخلي كاستراتيجية لتعزيز مراحل إدارة المخاطر بمنشآت الأعمال؛

[1] أشرف أحمد محمد غالي، أحمد حامد محمود عبد الحليم: **أثر انعكاسات الدور الحديث للتدقيق الداخلي على تعزيز مراحل إدارة المخاطر "دراسة نظرية وميدانية"**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 07، العدد 04، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، 2016.

4. دراسة مدى فعالية جودة انعكاسات الدور الحديث للتدقيق الداخلي في تعزيز مراحل إدارة المخاطر من خلال القيام بدراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من **نتائج** نجد ما يلي:

1. إتباع المدقق الداخلي اتجاه التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر، يؤدي إلى قدرته على تقييم فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسة، والتأكد من قدرة المؤسسة على مواجهة المخاطر التي قد تؤدي إلى انهيارها وعدم قدرتها على الاستمرار في مزاولة أعمالها في بيئة الأعمال النتائج؛
2. تتميز بيئة الأعمال المعاصرة بالديناميكية وتزايد مستمر في المخاطر، الأمر الذي يزيد من أهمية إنشاء إدارة المخاطر تضمن سلامة واستقرار منشآت الأعمال، وبالتالي لابد من تطوير دور ومسئوليات المراجع الداخلي حتى يواكب المتغيرات البيئية التي تواجه منشآت الأعمال؛
3. ركز المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي على أن الأنشطة التي تقوم بها تلعب دورا فعالا في تقييم وتحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية، وتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، وتقييم وتحسين فعالية منظومة الحوكمة؛
4. يساهم إتباع المراجع الداخلي للاتجاه الحديث في المراجعة (التدقيق الداخلي على أساس الخطر) على تقييم وتعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسة؛
5. تقرير المراجع الداخلي عن المخاطر يزيد من ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية للمؤسسة، حيث يقدم لهم معلومات عن المخاطر المختلفة التي تواجهها أو التي من المحتمل أن تواجهها المؤسسة وكيف تم إدارتها؛
6. اتضح من خلال الدراسة النظرية ضعف التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين، وأيضا عدم الدراية الكافية بالمفاهيم والإضافات العلمية المعاصرة لمساهمة المراجعين الداخليين في إضافة قيمة للمؤسسة، من خلال تحسين نظم الرقابة الداخلية ونظم الحوكمة وإدارة المخاطر؛
7. تشير النتائج الإحصائية إلى توافر دليل ميداني من منشآت الأعمال المصرية علي المساهمة الإيجابية لانعكاسات الدور الحديث للتدقيق الداخلي في تعزيز مراحل إدارة المخاطر (مرحلة تحديد المخاطر- مرحلة تقييم المخاطر- مرحلة اقتراح وتطبيق أسلوب الاستجابة للمخاطر- مرحلة التقرير عن المخاطر).

ومن أهم ما أوصت به هذه الدراسة من **نتائج** نجد ما يلي:

1. ضرورة إعطاء إدارة التدقيق الداخلي كافة مقومات الرقابة والتقويم المرتكزين على قاعدة مناسبة من الاستقلالية والحياد اللازمين لمساعدة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر التي تحيط بها بمستوى مناسب من الكفاءة والفعالية؛
2. نشر الوعي بين القائمين على إدارة المنشآت المصرية والعاملين بها علي ضرورة إنشاء إدارة أو قسم مستقل ومتخصص في إدارة المخاطر، مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية التي تطلبها إدارة التدقيق الداخلي للقيام بدورها في تحسين مراحل إدارة المخاطر بمنشآت الأعمال؛

3. ضرورة إعادة التأهيل العلمي والمهني والتطوير والتحسين المستمر الأعضاء إدارات التدقيق الداخلي لاكتسابهم مهارات يستطيعون من خلالها استيعاب التطورات الخاصة في مبادئ وآليات الحوكمة وإدارة المخاطر؛
4. يجب على إدارات الشركات المصرية إعادة النظر في مهام ومسئوليات المراجعين الداخليين في ضوء المتابعة المستمرة للتطورات الحادثة في إصدارات معايير المراجعة والممارسة المهنية ذات الصلة بإدارة المخاطر؛
5. توجيه نظر الباحثين في مجال المراجعة نحو توجيه دراساتهم المستقبلية تجاه موضوع العلاقات التأثيرية بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في ضوء التطورات المتسارعة.

تاسعا. دراسة الباحث « إبراهيم رباح إبراهيم المدهون»: هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير موسومة بـ: «**دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في قطاع غزة –دراسة تطبيقية**»[1].

عالجت هذه الدراسة **إشكالية** مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في قطاع غزة؟ تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر. وما سيترتب عليه من فائدة للإدارة البنكية، وبالتالي انعكاسها الإيجابي على تطوير أداء البنك ونموه وزيادة قدرته على المنافسة، مما يدعم استقراره ودوره الايجابي في المجتمع.

ومن أهم ما **هدفت** إليه هذه الدراسة:

1. التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر.
2. الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.
3. معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر
4. الوقوف على دور المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من **نتائج** نجد ما يلي:

1. هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في البنك، وأهمية وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها البنك.
2. يركز المدققون الداخليون في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية وملاءمة المعلومات والرقابة الداخلية في المنظمات بصفة عامة.
3. يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك.
4. يوجد تعاون بين المدقق الداخلي وبين إدارة البنك لتطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية.

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في قطاع غزة –دراسة تطبيقية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

5. يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر.

6. يقوم المدقق الداخلي بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في البنك وذلك لتحقيق أهداف البنك وتقليل الخسائر المحتملة.

7. يطبق المدقق الداخلي آليات عملية لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في البنك.

8. هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها البنك لما له من طبيعة مختلفة عن المؤسسات المالية الأخرى، وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأعمال.

9. يقدم المدقق الداخلي استشارات الإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر.

10. هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر.

11. هناك وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة.

12. يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنك.

ومن أهم ما **أوصت** به هذه الدراسة نجد ما يلي:

1. ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في البنوك العاملة في قطاع غزة.

2. استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر.

3. العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر وإحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء البنكي.

4. الاستمرارية في تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال تكثيف وتنويع الدورات والنشرات المتعلقة بإدارة المخاطر في البنوك لإكسابهم المهارات البنكية المتجددة في هذه الموضوعات.

5. متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي ومدى علاقتها بإدارة المخاطر، مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمدققين الداخليين على هذه المعايير.

6. العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

7. ضرورة التحقق من وجود دليل محدث لإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، في ضوء المستجدات والتطورات على الساحة البنكية.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة

بعد عرض الدراسات السابقة، سوف نقوم من خلال هذا المبحث بمناقشتها وتحليلها، وذكر جوانب الاتفاق والاختلاف بينها وبين دراستنا، ثم نقوم بعرض مميزات دراستنا عن هذه الدراسات في الأخير.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال التدقيق البنكي والمخاطر البنكية، يتضح أن معظم الدراسات السابقة المتعلقة بالتدقيق البنكي تناولت دراسة الموضوع من خلال تأثير أحد أبعاده (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) على نوع أو أكثر من المخاطر البنكية.

اتفقت دراستنا مع معظم الدراسات السابقة بالنسبة لجانب التدقيق البنكي في كونها تناولت أحد مقومات التدقيق البنكي في قطاع البنوك وذلك في الدراسات التالية:

✓ يتضح من تاريخ الدراسات السابقة في موضوع التدقيق البنكي أن معظم هذه الدراسات حديثة نسبيا، والعديد منها كانت خلال الأربع سنوات الأخيرة فقط مثل دراسة (مصطفى زكي حسين، 2016) ودراسة (محمد رضا محمد الجندي، 2015) ودراسة (الطيب سايح عز الدين، 2015) ودراسة (ليث أكرم القضاة، 2017) ودراسة (عمر السر الحسن محمد، 2016) ودراسة (ناهد محمد يسري الهوراي، 2016) ودراسة (حمزة محمد محمود أكريم، 2019) ودراسة (أشرف أحمد محمد غالي، 2016)، وهذا يدل على حداثة تبني البنوك التجارية للتدقيق البنكي والاهتمام بدراسته وتشخيص آثاره عليها.

✓ جميع الدراسات السابقة تناولت أثر التدقيق البنكي في قطاع البنوك التجارية، أي أننا قمنا بالتعرض للدراسات التي قامت بدراسة أثر التدقيق في البنوك التجارية، وأهملنا الدراسات التي تناولت التدقيق في مؤسسات أو شركات اقتصادية أخرى، لعدم استفادة الباحث منها لخصوصية التدقيق في القطاع البنكي.

✓ أغلب الدراسات السابقة جاءت في بيئات عربية من بينها الجزائر مصنفة من طرف لجنة بازل بأنها عالية المخاطر لذلك اهتمت بدراسة التدقيق البنكي والمخاطر البنكية، حيث أن كلا من دراسة طارق محمد مختار ودراسة مصطفى زكي حسين متولي ودراسة محمد رضا محمد الجندي ودراسة ناهد محمد يسري الهواري جاءت في البيئة المصرية وجاءت دراسة الباحثين فاطمة جاسم محمد، ثامر عادل الصقر في البيئة العراقية وجاءت دراسة الباحث وفيق حلمي الآغا في فلسطين المحتلة، وجاءت دراسة الباحثين سهيل الشيخ، علاء عنقه في البيئة السورية، وجاءت دراسة ليث أكرم القضاة في البيئة الأردنية، وجاءت دراسة عمر السر الحسن محمد في البيئة السودانية، بينما جاءت كلا من دراسة الباحثين الطيب سايح وعز الدين بن تركي ودراسة الباحثان بوخروبة الغالي ودواح بلقاسم في البيئة الجزائرية.

✓ الدراسات السابقة أغلبها، تناولت نوعا (بعدا) واحدا فقط من أنواع (أبعاد) التدقيق البنكي، وكانت أغليها تدور حول تأثير التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية، حيث تناولت كلا من دراسة محمد رضا محمد الجندي ودراسة إيهاب ديب مصطفى ودراسة الطيب سايح وعز الدين بن تركي ودراسة بوخروبة الغالي ودواح بلقاسم ودراسة عمر السر الحسن محمد ودراسة حمزة محمد محمود أكريم ودراسة أشرف أحمد محمد غالي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، وتناولت كلا من دراسة مصطفى زكي حسين متولي ودراسة طلال خليفة الهيلع التدقيق الخارجي في البنوك التجارية، بينما تناولت كلا من دراسة فاطمة جاسم محمد، ثامر عادل الصقر لجان التدقيق في البنوك التجارية، في حين أنه لم يتم التطرق إلى الأنواع الثلاثة للتدقيق البنكي إلا في دراسة واحدة ناهد محمد يسري الهواري وبشكل سطحي فقط، باعتبار أن الأنواع الثلاثة تدخل في الأدوات الداخلية والخارجية للحوكمة البنكية.

✓ الدراسات السابقة أغلبها، تناولت جميع أنواع (أبعاد) المخاطر البنكية، مثل دراسة محمد رضا محمد الجندي ودراسة سهيل الشيخ ودراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان ودراسة ليث أكرم القضاة ودراسة بوخروبة الغالي ودراسة طلال خليفة الهيلع ودراسة ناهد محمد يسري الهواري ودراسة أشرف أحمد محمد غالي وأحمد حامد محمود عبد الحليم، في حين أن بعض الدراسات تناولت نوعا (بعدا) واحدا فقط من أنواع (أبعاد) المخاطر البنكية في البنوك التجارية، حيث تناولت مثلا دراسة ليث أكرم القضاة مخاطر الائتمان (القرض) فقط، وتناولت دراسة وفيق حلمي الأغا مخاطر السيولة فقط وتناولت كلا من دراسة إلياس خضير الحمدوني ودراسة الطيب سايح وعز الدين بن تركي المخاطر العملياتية (التشغيلية).

✓ كما يلاحظ من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن أهم التوصيات التي تبنتها هذه الدراسات توصي بضرورة الاهتمام بالتدقيق البنكي لما له دور كبير في تقييم وإدارة المخاطر البنكية.

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية:

سنبرز في هذا الجانب أهم مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، من حيث عدة جوانب فيما يلي:

- ✓ **من حيث المضمون:** سعت الدراسة إلى توضيح أثر التدقيق البنكي بجميع أبعاده وعملياته (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) مختلفة بذلك عن جميع الدراسات السابقة التي ذكرناها والتي لم نذكرها ووقعت في يد الباحث، ويمكن القول أنها الدراسة الوحيدة التي تناولت التدقيق البنكي بمقوماته الثلاثة في حدود علم الباحث.
- ✓ **من حيث مجتمع الدراسة:** تباينت الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة فمنها ما تم تطبيقه على المدققين الخارجيين ومنها ما تم تطبيقه على إطارات البنوك ومنها ما تم تطبيقه على الأكاديميين، في حين أن دراستنا تميزت بأنها طبقت في جميع البنوك التجارية العاملة بالجزائر (المديريات العامة) باستثناء بنك واحد لم يستجيب أي موظف به، وأيضا تم توسيعها إلى المدققين الخارجيين العاملين بالجزائر العاصمة بحكم أن أغلب المدققين الخارجيين للبنوك التجارية الجزائرية يتمركزون في عاصمتها.
- ✓ **من حيث الطريقة والأدوات:** الدراسات السابقة أغلبها استعملت أداة الاستبيان عند جمعها للمعلومات، في حين أننا في دراستنا هذه، قمنا بالجمع بين أداتي الاستبيان والمقابلة من أجل تدعيم الدراسة أكثر، ولقد سهلت علينا أداة المقابلة عملية بناء الاستبيان بشكل كثير، كما أن دراستنا تتميز بأنها استعملت تكنولوجيات الإعلام والاتصال في جمعها للبيانات، حيث أننا اعتمدنا على منصة التواصل الاجتماعي المهنية لنكد إن في توزيع الاستبيان على مختلف موظفي وإطارات البنوك التجارية الجزائرية، وهذا ما جعلنا نستقبل البيانات من جميع البنوك التجارية العاملة بالجزائر تقريبا (باستثناء بنك واحد).

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال البحث في الدراسات السابقة تبين لنا اختلافها عن دراستنا الحالية في بعض الجوانب ومتغيرات البحث، ومن حيث الأهداف والنتائج، حيث تعتبر دراستنا أوسع وأشمل لموضوع التدقيق البنكي في البنوك التجارية، حيث تم التطرق فيها إلى أبعاد ومقومات التدقيق البنكي (التدقيق الداخلي، الخارجي، لجان التدقيق)، في حين أن أغلب الدراسات إن لم نقل جميعها والتي وقعت في يد الباحث اقتصرت على بعد واحد فقط من أبعاد التدقيق البنكي، كما أنها شملت جميع البنوك التجارية العاملة بالجزائر تقريبا، وحاولت معالجة إشكالية أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية، وهذا ما سوف نتعرض له في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

- تمهيد
- المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية؛
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة؛
- نتائج الدراسة ومناقشتها؛
- خلاصة الفصل الثالث.

تمهيد:

بعد التعرض لمفهوم المخاطر البنكية وتحديد أنواعها والوقوف على أسبابها ومعرفة ما هي إجراءات التدقيق البنكي بمقوماته الثلاثة (التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، التدقيق الخارجي) في تقييمها سواء بالاعتماد على مقررات ومبادئ لجنة بازل أو القوانين الجاري العمل بها في الجزائر والتي تقوم بتحديد الإطار المتكامل لعملية تقييم المخاطر البنكية ولتوضيح انعكاس وأثر التدقيق البنكي على تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية، سيخصص هذا الفصل كدراسة ميدانية لاختبار وجود (أو غياب) أثر للتدقيق البنكي – من خلال مكوناته وعملياته – على تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية من وجهة نظر إطاراتها المعنية بالرقابة والتدقيق البنكيين وعينة من أخرى من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين لولاية الجزائر.

سيتم في هذا الفصل إسقاط أهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها من خلال الفصول السابقة على أرض الواقع وذلك لغرض اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها في محاولة للوصول إلى نتائج توضح أهمية متغيرات الدراسة والعلاقة التأثيرية الموجودة بينها.

إن تحقيق الأغراض السابقة تطلب تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، هي:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، وتم التطرق فيه إلى منهجية وتصميم الدراسة الميدانية إلى جانب توضيح حيثيات تطوير أداة قياس الدراسة (استمارة الاستبيان).

المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، واشتمل على عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بمدى توافر كل من مقومات التدقيق البنكي بأبعاده الثلاثة (التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، التدقيق الخارجي) ومدى إدراك إطارات الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية الجزائرية لأسباب المخاطر البنكية وسبل قياسها وتقييمها (مخاطر القرض، مخاطر السيولة، المخاطر العملياتية).

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها وتضمن الوقوف على نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر كل من التدقيق الداخلي بصفة مستقلة على تقييم المخاطر البنكية ولجان التدقيق بصفة مستقلة على تقييم المخاطر البنكية، والتدقيق الخارجي بصفة مستقلة على تقييم المخاطر البنكية، بالإضافة إلى اختبار فرضية هل يوجد أثر لأبعاد التدقيق البنكي بصفة مجتمعة على تقييم المخاطر البنكية.

هذا إلى جانب عرض وتحليل بيانات الفرضية المتعلقة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية لآراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يعتبر تحديد الإطار المنهجي للدارسة الميدانية بمثابة حلقة الربط بين ما هو موجود من مبادئ وتشريعات وقوانين تقوم بتأطير عملية التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية (المعايير الدولية للتدقيق، مبادئ ومقررات لجنة بازل، الأوامر والمراسيم، الأنظمة الخاصة ببنك الجزائر....) وما هو موجود فعلا في البنوك التجارية الجزائرية، وبين إمكانية تجسيد هذه الأسس والمتطلبات السابقة في البنوك التجارية محل الدراسة.

من أجل استعراض الإطار المنهجي للدراسة الميدانية يجب الإشارة إلى المنهجية التي تم وفقها تصميم هذه الدراسة بالإضافة إلى شرح كل الجوانب المحيطة بحيثيات بناء وتطوير أداة قياس الدراسة (المتمثلة في استمارة الاستبيان).

المطلب الأول: منهجية وتصميم الدراسة الميدانية

من خلال التطرق لمنهجية وتصميم الدراسة الميدانية سنعمل على عرض الإطار النظري لنموذج الدراسة عن طريق توضيح متغيراته وكيفية تحديد أبعادها إضافة إلى توضيح مجتمع الدراسة وعينتها والإشارة إلى طريقة جمع البيانات وأدوات تحليلها.

أولا: نموذج الدراسة

يقوم نموذج الدراسة على اعتبار وجود متغيرين اثنين أحدهما مستقل يتمثل في التدقيق البنكي، والآخر تابع يتمثل في تقييم المخاطر البنكية، ونظرا لأن دراستنا تعتبر الدراسة الأولى التي جمعت بين المكونات الثلاثة للتدقيق البنكي والتي اصطلحنا على تسميتها بمقومات التدقيق البنكي، حيث كما أسلفنا سابقا فإن جميع الدراسات سواء باللغة العربية أو الأجنبية التي وقعت في يد الباحث بعد عملية البحث والاستقصاء عن الدراسات السابقة جاءت لدراسة دور أو أثر مكون واحد من مكونات التدقيق البنكي (نوع واحد فقط من الأنواع الثلاثة) في تقييم المخاطر البنكية وهو ما أشرنا إليه في الفصل المتعلق بالدراسات السابقة.

تم بناء المتغيرات الفرعية **للمتغير المستقل والتابع** بناء على الدراسات السابقة المشار إليها في الفصل الثاني كما يلي:

– التدقيق البنكي يرتكز على ثلاث مقومات أساسية هي (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق).

– المخاطر البنكية ترتكز على أربع مقومات أساسية هي (مخاطر القرض- مخاطر السيولة – المخاطر السوقية – المخاطر العملياتية).

مما سبق، يمكن توضيح النموذج الفرضي للدراسة كما يلي:

الشكل رقم (3-1): النموذج الفرضي للدراسة

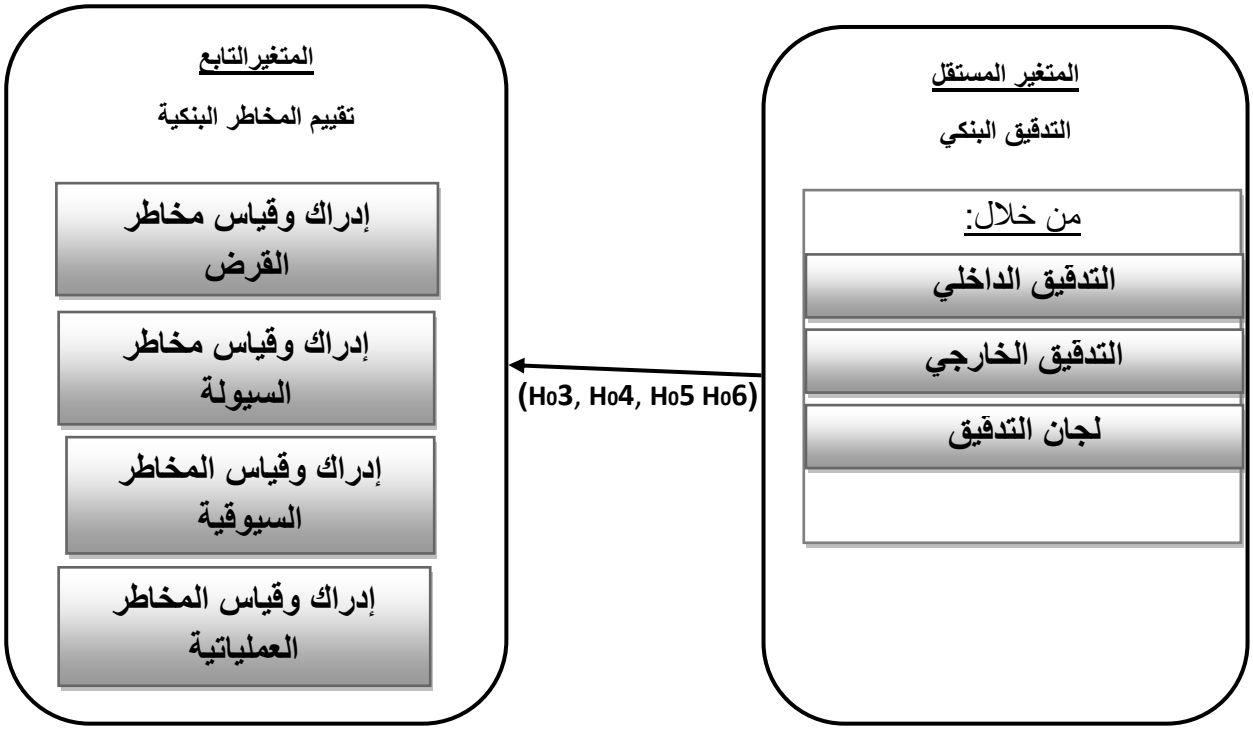

المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

سنحاول هنا توضيح أهم مبررات اختيار مجتمع الدراسة المتمثل في إطارات المديريات العامة للبنوك الخاصة بممارسة مهنة الرقابة والتدقيق وتقييم وقياس المخاطر البنكية، بالإضافة إلى إشراك عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين الممارسين لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر العاصمة، هؤلاء الإطارات الذين يعرفون إحصائيا – وفق ما يصطلح عليه- وحدة معاينة الدراسة، هذا إلى جانب تحديد حجم عينة الدراسة والقيام بوصف خصائصها الوظيفية.

1/ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الجزائر والبالغ عددها، 20 بنكا تجاريا، منها 06 بنوك وطنية عمومية، وبنكا واحد مختلطا و13 بنكا أجنبيا خاصا، بالإضافة إلى ممارسي مهنة التدقيق القانوني في الجزائر العاصمة (الخبراء ومحافظي الحسابات) ولقد تم اختيار مكاتب التدقيق الموجودة في العاصمة فقط لأنها تقريبا هي الوحيدة التي تشارك في عروض التدقيق البنكي القانوني والتعاقدي حسب التقارير السنوية التي وقعت في يد الباحث، أو هي الوحيدة التي دائما ما تفوز بهذه الاستشارات التي تعلن عنها المديريات العامة للبنوك.

2/ وحدة معاينة الدراسة:

تمثلت وحدة المعاينة في **إطارات المديريات العامة للبنوك التجارية الجزائرية** والتي تزاول مهامها في "**قسم التدقيق الداخلي مصلحة تحليل المخاطر،الإطارات السامية التي لديها عليها بالمحاسبة والتدقيق مثل المدراء العامون ونواب المدراء العاميين أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان التدقيق**" بالإضافة إلى المدققين الخارجيين باعتبارهم المعنيين أكثر بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وعمل المدققين الداخليين من جهة وباعتبار التدقيق الخارجي يعتبر من أهم مقومات التدقيق البنكي.

تم اختيار هذه الفئات بالنظر إلى أنها هي الوحيدة التي تستطيع الاستجابة لمحوري أداة الدراسة في الوقت ذاته، وذلك بسبب أن تقييم المخاطر البنكية مهمة منوطة بإطارات البنوك الخاصة المذكورين أعلاه، وبالتالي هي من تستطيع الحكم على مدى فعالية التدقيق البنكي نظرا لكونها هي من تتولى هذه التقييم أو تشرف عليه، كما تتابع سيرورته وتعمل على قياس فعاليته بصفة منتظمة ودورية.

3/ حجم عينة الدراسة:

قُدِّر عدد أفراد عينة الدراسة (137) فردا اختيروا من بين ثمانية وعشرين (19) بنكا تجاريا (مديرية عامة) من أصل (20) بنكا على المستوى الوطني والتي يقع مقرها كلها بالجزائر العاصمة ومكاتب التدقيق المنوطة بالتدقيق الخارجي (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين)، حيث بلغ عدد الأفراد المبحوثين في العينة الخاصة بالبنوك التجارية 85 فردا مبحوثا، وبلغ عدد أفراد العينة الخاصة بالمدققين الخارجيين 52 فردا.

الجدول رقم (3-1): الاستمارات الموزعة، المسترجعة والصالحة للتحليل لعينة الدراسة

البنك	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل
المؤسسة العربية البنكية- الجزائر ABC	/	05	05
بنك الخليج – الجزائر GULF	/	09	09
بنك البركة – الجزائر AL BARAKA	/	04	04
بنك السلام الجزائر Al salam	/	12	12
البنك العربي – الجزائر Arab Bank PLC	/	01	01
بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	/	05	05
بنك التنمية المحليةBDL	/	02	02
بنك الجزائر الخارجيBEA	/	02	01
البنك الوطني الجزائري BNA	/	02	02
باريبا الجزائر BNP	/	06	06
سيتي بنك الجزائرCitibank	/	00	00
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	/	3	3
القرض الشعبي الجزائري CPA	/	02	1
القرض الفلاحي والمؤسسات الاستثمارية الجزائر CIB	/	02	1
فرنسا بنك الجزائر Fransabank Al-Djazair	/	03	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائرHousing Bank	/	2	2
إتش إس بي سي الجزائر HSBC Algeria	/	1	1
بنك ناتكسيس الجزائر Natixis ALGERIE	/	3	3
بنك سوسيتيه جنرال Société Générale Algérie	/	7	7
بنك الثقة الجزائر TRUST BANK Algeria	/	14	14
مكاتب التدقيق (خبراء ومحافظي حسابات)	/	52	52
المجموع	/	**137**	**132**

المصدر: من إعداد الباحث

تم توزيع الاستبيان على المبحوثين الكترونيا فقط عبر المنصة المهنية العالمية لينكد إن (LinkedIn)* نظرا لصعوبة توزيع الاستبيان ورقيا على جميع المديريات الخاصة بالبنوك التجارية الجزائرية، وصعوبة استرجاعها، وقد سهلت علينا هذه المنصة العمل كثيرا، وتمكنا من التواصل مع مهني وإطارات البنوك التجارية الجزائرية بسهولة، حيث قمنا باسترجاع 137 إجابة الكترونية على الاستبيان، قمنا بإلغاء 05 إجابات نظرا لعدم صلاحيتها للتحليل، لأن المستجيبين ليسوا في ميدان المحاسبة والتدقيق وإدارة المخاطر البنكية، حيث أصبحت الاستمارات الصالحة للتحليل 135 استمارة بنسبة 98.54%.

4/ خصائص عينة الأفراد المبحوثين:

من أجل التعرف على الخصائص الوظيفية لعينة الأفراد المبحوثين تم توزيعهم حسب: المنصب الوظيفي، المستوى التعليمي، الخبرة، مؤسسة العمل.

أ/ توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير المنصب الوظيفي:

يمكن توضيح هذا التوزيع في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-2): توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدقق خارجي	52	39.4
مدقق، مراقب داخلي، موظف بدائرة التدقيق	10	7.6
مراقب مالي، مراقب تسيير، مفتش	11	8.3
محلل مخاطر	4	3
رئيس قسم أو مصلحة تحليل المخاطر	19	14.4
رئيس قسم أو مصلحة التدقيق الداخلي	2	1.5
محلل ائتمان، مكلف بالدراسة، بنكي	7	5.3
أخرى	27	20.5
المجموع	132	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

من أجل الإيضاح أكثر، يمكن تمثيل بيانات الجدول أعلاه في الشكل البياني الآتي:

* لينكد إن هو موقع على شبكة الإنترنت يصنف ضمن الشبكات الاجتماعية، تأسس في ديسمبر كانون الأول عام 2002 وبدأ التشغيل الفعلي في 5 مايو 2003، يستخدم الموقع أساسًا كشبكة تواصل مهنية، حيث يعتبر موظفي وإطارات المؤسسات المالية من أكبر المنتسبين له. لمزيد من المعلومات ابحث في ويكيبيديا على هذه المنصة.

الشكل رقم (3-2): تمثيل عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير المنصب الوظيفي

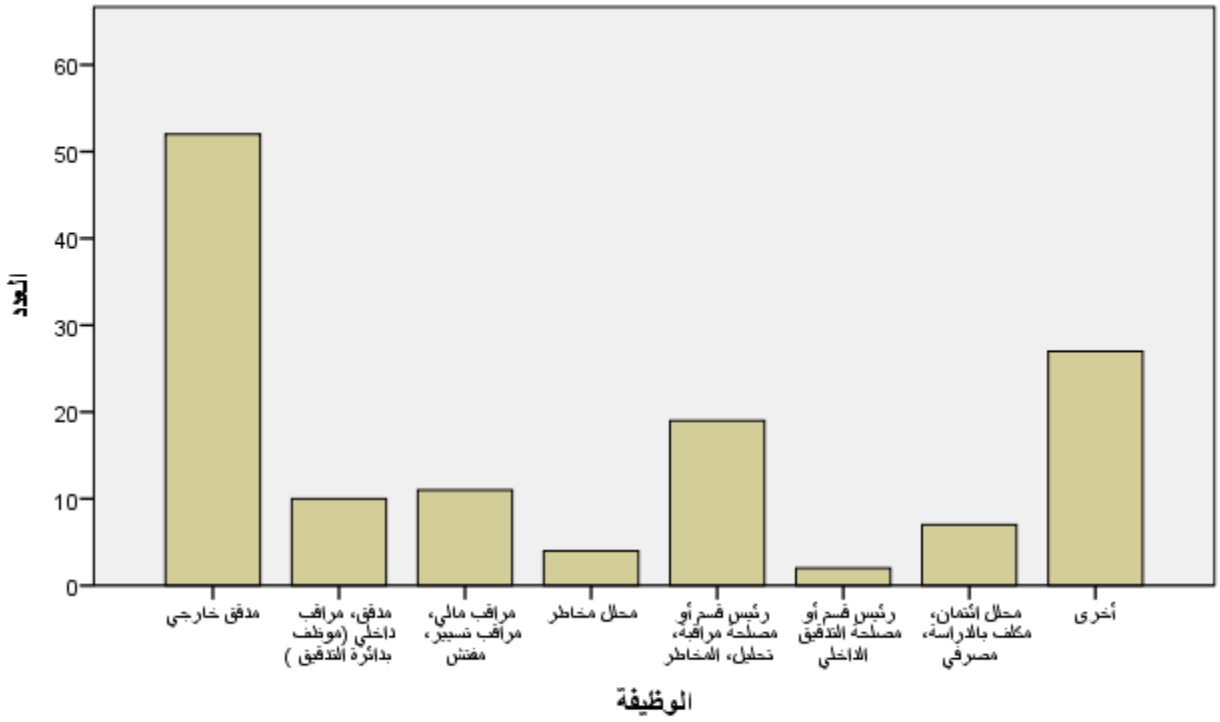

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 24

يشير الجدول (3-2) والشكل (3-2) إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير المنصب الوظيفي للأفراد المبحوثين، حيث يتضح أن (39.40 في المائة) من الأفراد المبحوثين هم من فئة المدققين الخارجيين، حيث أنه وحسب الاستبيانات المسترجعة تبين أن ثلثهم قد سبق لهم وان قاموا بالتدقيق الخارجي القانوني أو التعاقدي للبنوك، وما نسبته (14.4 في المائة) هم من رؤساء مصلحة تحليل المخاطر للبنوك محل الدراسة، في حين بلغت نسبة المدققين الداخليين (7.6 في المائة) وهذا كله في صالح الدراسة، لأن هؤلاء مهامهم كلها مرتبطة بالتدقيق البنكي أو المخاطر البنكية، وتجدر الإشارة أيضا أن فئة أخرى، منها مديرين عاميين و03 نواب عاميين وإطارات سامين في مصالح المحاسبة بالمديريات العامة.

ب/ توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي:

يمكن توضيح هذا التوزيع في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي

المصلحة	التكرار	النسبة المئوية
تقني سامي أو دراسات جامعية تطبيقية (DEUA)	05	3.8
ليسانس	42	31.8
ماستر	45	34.1
دراسات عليا متخصصة (PGS)	28	21.2
دكتوراه	8	8
أخرى	4	4
المجموع	**132**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

من أجل الإيضاح أكثر، يمكن تمثيل بيانات الجدول أعلاه في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (3-3): تمثيل عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي

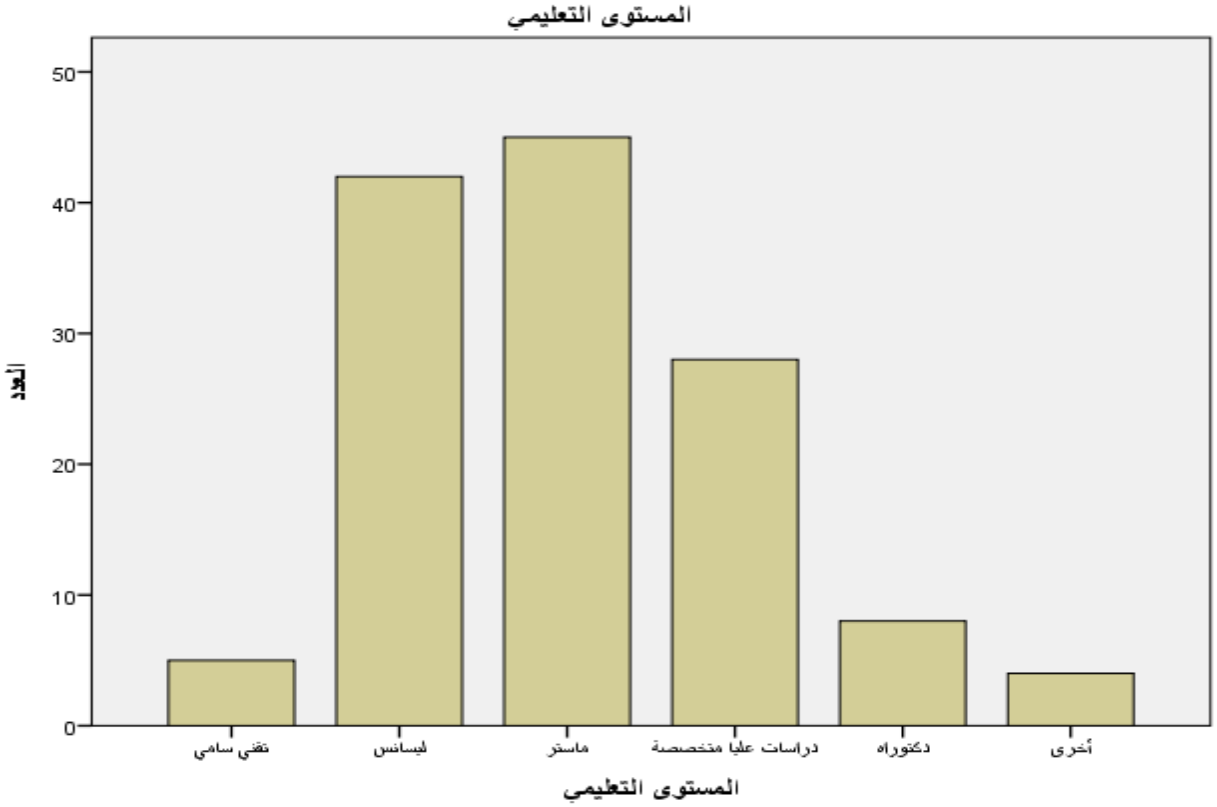

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 24

يشير الجدول (3-3) والشكل (3-3) إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير المستوى التعليمي للأفراد المبحوثين، حيث يتضح أن (94.10 في المائة) من الأفراد المبحوثين متحصلين على مستوى تعليمي يساوي أو يفوق الليسانس، حيث بلغت نسبة المتحصلين على شهادة الماستر من بين المبحوثين (34.10 في المائة) وبلغت نسبة المتحصلين على الدكتوراه (08.00 في المائة) وهذا يزيد من مصداقية الدراسة ويقويها.

ج/ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة:

يمكن توضيح هذا التوزيع في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-4): توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل أو يساوي 05 سنوات	32	24.2
من 05 إلى 10 سنوات	30	22.7
من 10 إلى 15 سنة	28	21.2
أكثر من 15 سنة	42	31.8
المجموع	132	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

من أجل الإيضاح أكثر، يمكن تمثيل بيانات الجدول أعلاه في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (3-4): تمثيل عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير مؤسسة العمل

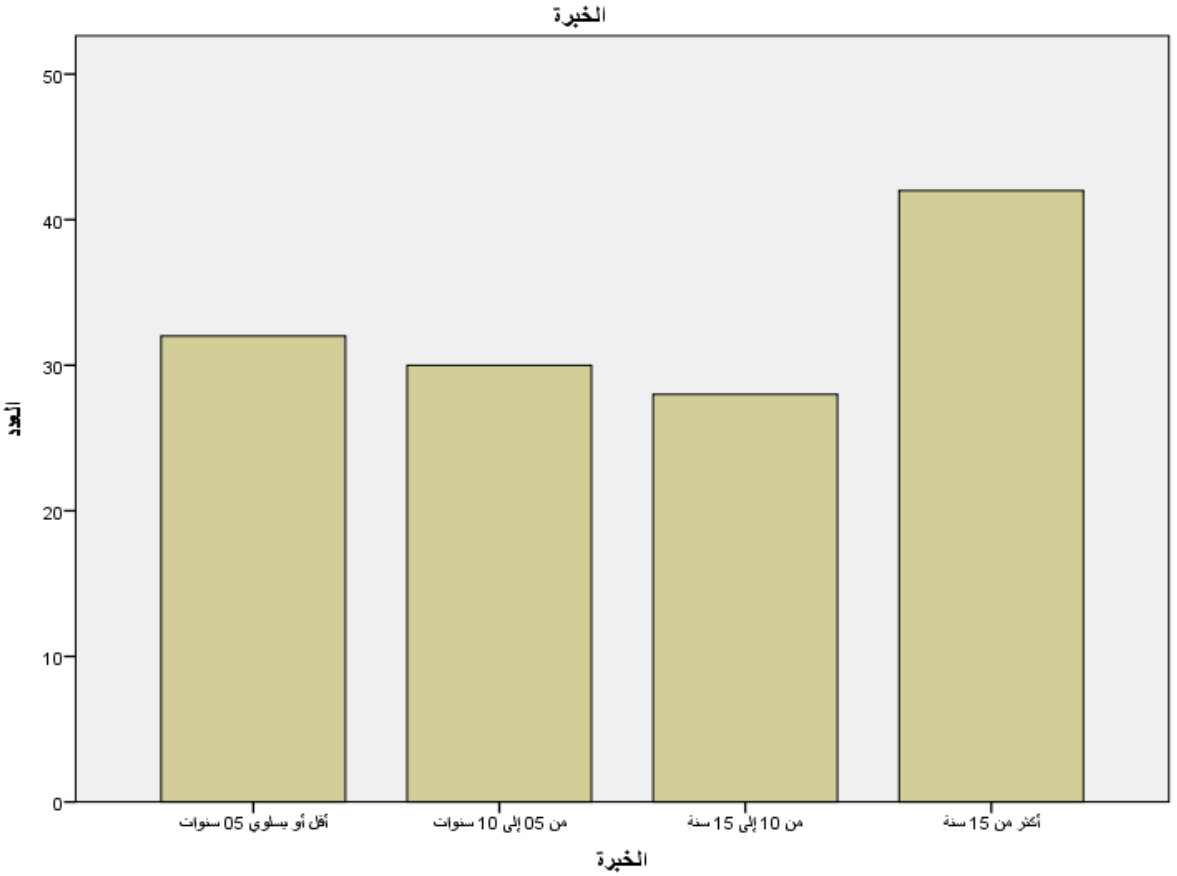

يشير الجدول (3-4) والشكل (3-4) إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير الخبرة للأفراد المبحوثين، حيث يتضح أن (31.80 في المائة) من الأفراد المبحوثين يفوقون خمسة عشر سنة عمل، كما بلغت نسبة الأفراد المبحوثين الذين يفوقون 10 سنوات عمل ما يقدربـ (53.00 في المائة)، أي أكثر من نصف الأفراد المبحوثين، وهذا كله يصب في صالح الدراسة ويزيد في مصداقيتها.

د/توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مؤسسة العمل:

الجدول رقم (3-5): توزيع عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير مؤسسة العمل

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
المؤسسة العربية البنكية- الجزائر ABC	05	3.8
بنك الخليج – الجزائر GULF	09	6.8
بنك البركة – الجزائر AL BARAKA	04	3
بنك السلام الجزائر Al salam	12	9.1
البنك العربي – الجزائر Arab Bank PLC	1	0.8
بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	5	3.8
بنك ا877777777لتنمية المحليةBDL	2	1.5
بنك الجزائر الخارجيBEA	1	0.8
البنك الوطني الجزائري BNA	2	1.5
باريبا الجزائر BNP	6	4.5
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	3	2.3
القرض الشعبي الجزائري CPA	1	0.8
القرض الفلاحي والمؤسسات الاستثمارية الجزائر CIB	1	0.8
فرنسا بنك الجزائر Fransabank Al-Djazair	1	0.8
بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائرHousing Bank	2	1.5
إتش إس بي سي الجزائر HSBC Algeria	1	0.8
ناتكسي الجزائر بنك Natixis ALGERIE	3	2.3
الجزائر سوسيتيه جنرال Société Générale Algérie	7	5.3
بنك الثقة الجزائر TRUST BANK Algeria	14	10.6
مكاتب التدقيق (خبراء ومحافظين حسابات)	52	39.4
المجموع	**132**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

من أجل الإيضاح أكثر، يمكن تمثيل بيانات الجدول أعلاه في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (3-5): تمثيل عينة الأفراد المبحوثين حسب متغير مؤسسة العمل

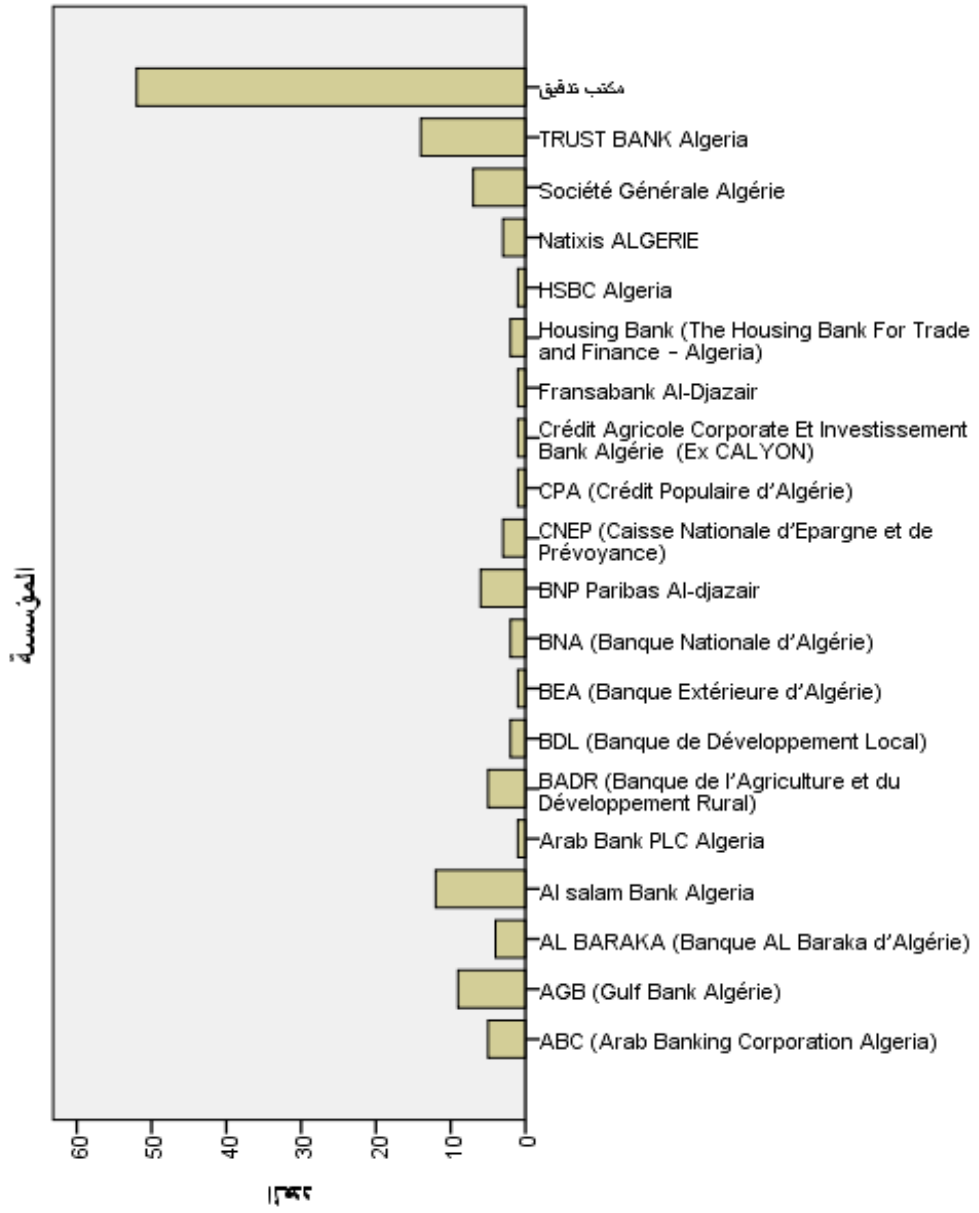

المصدر: من إعداد الباحث

يشير الجدول (3-5) والشكل (3-5) إلى نتائج التحليل الوصفي لمتغير المؤسسة التي ينتمي إليها الأفراد المبحوثين، حيث يتضح أن ما نسبته 50% من المديريات العامة للبنوك كانت استجابتها مرتفعة اكبر من 03 إجابات صالحة للتحليل، كما أن نسبة المدققين الخارجيين كانت أيضا مرتفعة وتشكل ما يقارب 40% من المبحوثين، وهذا كله يصب في صالح الدراسة ويزيد من مصداقيتها.

5/ تقديم المؤسسات البنكية لعينة الدراسة:

1.5/ المؤسسة العربية البنكية– الجزائر ABC :

تأسس بنك ABC المؤسسة العربية البنكية) في البحرين في سنة 1980 وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر (17) دولة منها دول الخليج وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والأمريكيتين وآسيا.

إن أسهم بنك ABC مسجلة في البورصة مع مساهمين من المؤسسات الاستثمارية مثل البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الكويتية.

تستجيب رغبة المجمع للاحتياجات المختلفة للسوق الجزائري وتتجسد من خلال إنشاء مكتب تمثيلي في عام 1995، ما مكّن بنك ABC (المؤسسة البنكية العربية) من تطوير وتعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية.

ونظراً لتنامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري، فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998. وهكذا نشأت المؤسسة العربية البنكية –الجزائر، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، والتي أصبحت بالفعل أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر، حيث بدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998 مع افتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رايس.[1] بلغ عدد فروعه (وكالاته) 24 وكالة نهاية سنة 2019 موزعة عبر التراب الوطني، كما بلغ رأس ماله 15 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة.[2]

2.5/ بنك الخليج – الجزائر GULF:

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، يملكها ثلاث بنوك ذات سمعة دولية مرموقة وهي 'Burgan Bank' بقيمة 60%، بنك تونس العالمي بنسبة 30% و10% للبنك الأردني الكويتي، وهي مجموعة مشاريع تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة.

بدأ البنك نشاطه بالجزائر سنة 2004 برأس مال يقدر بـ 10.000.000,00 دج، إذ تعتبر مهمته الرئيسية المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية بالجزائر وتقديم للمؤسسات والمهنيين والأفراد مجموعة واسعة من

(1). https://www.bank-abc.com/world/Algeria/ar/Pages/default.aspx consulté le: 29-06-2020.

(2). Rapport annuel de banque ABC Algérie, année 2019.

المنتجات والخدمات المالية التي هي في تطور مستمر، إذ انه يقدم عروض منتجات بنكية تقليدية وذلك بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. [1]

في نهاية 2019 أصبح بنك الخليج- الجزائر يتكون من شبكة فروع تبلغ 61 فرعا موزعة عبر 39 ولاية، مقابل 58 فرعا سنة 2015، وهو ماض في التوسع ليغطي كل أنحاء الجزائر، بلغ عدد موظفيه الإجمالي 1060 موظفا نهاية السنة، كما ارتفع رأس ماله 20 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة [2].

قام بتخفيض رأسماله نهاية سنة 2018 إلى النصف، حيث أصبح بقدر بـ 10 مليار دج [3]، ومازال ثابتا حتى نهاية سنة 2019. [4]

3.5/ بنك البركة – الجزائر AL BARAKA:

كانت البداية بإنشاء « مجموعة دالة البركة » وذلك سنة 1980 في المملكة العربية السعودية بجدة برأس مال قدره 20مليون ريال سعودي، يملكها رجل الأعمال السعودي الشيخ « صالح عبد الله كمال ».

وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والمالي الجزائري والذي جاء في قانون النقد والقرض رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 الذي أدخل تعديلات جمة في نظام البنكي الجزائري، من بينها السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة، فكان أول اتصال بين الجزائر ومجموعة البركة الدولية سنة 1986 وذلك بموجب الدعوة التي قدمتها الحكومة الجزائرية للمجموعة وقد تم تشكيل لجنة مشتركة بين مجموعة البركة للمجموعة العربية السعودية بنسبة 58% والباقي بمشاركة الجزائر الممثلة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، ليعد بنك البركة الجزائري أول مؤسسة بنكية ذات مال مختلط (عمومي وخاص) وقد تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة برأس مال يبلغ قدره 500.000.000 دج، وشرع هذا البنك في أنشطته البنكية بصفة فعلية خلال سبتمبر 1991.

وفي 22 يوليو 2002 في مملكة البحرين توحدت البنوك التاسعة للمجموعة فأصبحت مملوكة من قبل كل من الشيخ «صالح عبد الله كمال» بنسبة 55% وشركة «دالة البركة» القابضة (البحرين) بنسبة 45% وتعمل المجموعة بموجب ترخيص بنك «اوشفورت»، ليسير البنك فيما بعد وفقا لأحكام الأمر رقم 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

هذا وقد مر البنك بالعديد من الأحداث الحاسمة أثناء مساره، فبعد تأسيسه بأربع سنوات فقط عرف البنك استقرار وتوازن مالي، ففي سنة 1999 قام البنك بالمساهمة في إنشاء شركة التأمين المسماة «البركة والأمان» وبعدها بسنة 2000، صنف بنك البركة الجزائري في الزيادة من بين المؤسسات البنكية ذات رأس المال الخاص وفي سنة 2002 شرع في تطبيق سياسة الانتشار خروج السوق عبر محوري القروض المهنية والخاصة، الأمر

(1) https://www.agb.dz/organisation/presentation.html, consulté le: 29-06-2020.

(2). Rapport annuel de banque AGB Algérie, année 2019.

(3). Rapport annuel de banque AGB année 2018.

(4). . Rapport annuel de banque AGB Algérie, année 2019.

الذي ساعده على رفع رأس ماله إلى 2.5 مليار دج سنة 2006 وارتفع رأس ماله ثانية إلى 10 مليار دج سنة 2009[1].

ارتفع رأس ماله سنة 2017 إلى 15 مليار دج، وبقي محافظا عليه نهاية سنة 2019. [2]

4.5/ بنك السلام الجزائر Al salam:

يعتبر بنك السلام الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وقد تم إنشاؤه بتعاون جزائري إماراتي أسس بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 كبنك تجاري برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، ويعتبر ثان بنك إسلامي ينشط في السوق البنكية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري الذي مارس نشاطه منذ 1990، وقد بدأ بنك السلام الجزائر مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات بنكية مبتكرة بتاريخ 20 أكتوبر 2008، كما تم رفع رأس ماله سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، خلال هذه السنة كان يضم 06 فروع عبر أنحاء الجزائر(فرع دالي براهيم، فرع باب الزوار، فرع القبة، فرع البليدة، فرع وهران، فرع قسنطينة) ويتطلع البنك إلى توسيع حصته السوقية من خلال افتتاح فروع أخرى جديدة على مستوى عدة مدن من بينها ولايات عنابة وباتنة وبسكرة وورقلة والعاصمة، حيث يسعى البنك إلى فتح 14 فرع نهاية سنة 2018. [3]

في نهاية سنة 2019 أصبح بنك السلام يضم 18 فرعا موزعة عبر جميع مناطق الوطن (الشمال، الجنوب، الشرق، الغرب، وبلغ راس ماله في هذه السنة 15 مليار دينار جزائري. [4]

- **إدارة المخاطر في بنك السلام:**[5]

- **مخاطر الائتمان والتركيز:** عملا بسياسة مخاطر الائتمان المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 2017/09/18، وكذا الإجراء الخاص بنظام التصنيف الائتماني الداخلي المعتمد من طرف الإدارة العامة بتاريخ 2017/08/17، تم دراسة وتصنيف 518 طلب تمويل لسنة 2019، منها طلبات جديدة وتجديد طلبات أو إعادة النظر في السقوف، وتتمحور كلها في تمويلات قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل بما فيها طلبات التمويل الإيجاري.

---

(1). كداسة عائشة: **أثر تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية على قائمة المركز المالي للمؤسسات البنكية–دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، **تخصص**: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2018/2017، ص 312-313.

(2). Rapport annuel de banque BARAKA Algérie, année 2019.

(3). عمارية بختي، **إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية – دراسة مقارنة بين بنك دبي الإسلامي وبنك السلام الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، **تخصص**: إدارة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019/2018، ص 179-180.

(4). Rapport annuel de banque ELSALAM Algérie, année 2019.

(5). Rapport annuel de banque ELSALAM Algérie, année 2019.

- **مخاطر السيولة:** طبقا للسياسة العامة لتسيير مخاطر السيولة تم وضع مجموعة من الحدود المرفقة بأنظمة القياس والمراقبة ومخطط الإنذار وإحصاء مصادر التمويل للمحافظة على المعايير النظامية المتعلقة بنسبة السيولة لدى البنك.

- **المخاطر التشغيلية:** بناء على السياسة العامة لإدارة المخاطر التشغيلية والتي تسمح بتحديد وتقدير المخاطر التي قد يتعرض لها البنك تم إعداد خريطة للمخاطر التي يمكن التعرض لها بسبب خلل ما في الإجراءات الداخلية أو الأنظمة المعلوماتية أو الموظفين. وأخذ التدابير اللازمة للتحوط منها مستقبلا عبر إنشاء قاعدة بيانات الحوادث المسجلة ومراجعة جميع تقارير الرقابة وإعداد قاعدة التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة الشاملة والمفصلة،.وتتمثل أهدافها في تقييم العمليات اللازمة لكل نشاط على مستوى البنك من أجل تحديد جميع المخاطر التشغيلية بما في ذلك المخاطر الناتجة عن هذه الأنشطة وإعداد استراتيجيات للقضاء أو التخفيف أو نقل أو تسيير هذه المخاطر، وتقوم ممارسة التقييم الذاتي (RCSA) بتصنيف المخاطر التشغيلية بالترتيب وإسناد المسؤولين عن إدارتها، وقد تم إعداد خريطة المخاطر عبر استعمال طريقة التقييم الذاتي حيث تم وضع خطط عمل استباقية وتفاعلية مما مكن البنك من إعداد الاستراتيجيات للقضاء أو التخفيف من المخاطر. كما تم إعداد مسودة لإجراء اختبارات الإجهاد (Stress Testing) والتي تهدف إلى تقييم حساسية البنك لمقاومة أثر الأزمات المالية الشديدة التي قد تحدث في البيئة الاقتصادية المحيطة والتي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على البنك، وعكس مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر والمحافظة على رأسماله والتحوط وفقا لأسوأ السيناريوهات.

- **مخاطر الامتثال:** تم خلال سنة 2019 مراجعة مدي امتثال ملفات البنوك المراسلة الأجنبية التي تربطها علاقة عمل في إطار عمليات التجارة الخارجية، وتحيين ملفات اعرف عميلك KYCIAML للبنوك المراسلة الأجنبية، كما تمت مباشرة عملية تحيين ملفات حسابات المتعاملين على مستوى الفروع وكذا توجيه خطابات تحسيسية دورية لكافة الموظفين لرفع درجة الوعي والتحكم في إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتكفل بكافة عمليات البحث والتحري المتعلقة بأشخاص محل بحث من الجهات المخولة قضائيا.

5.5/ البنك العربي – الجزائر Arab Bank PLC:

تأسس البنك العربي والذي يتخذ من عمان، الأردن، مقراً له في العام 1930 وهو يمتلك إحدى أكبر الشبكات البنكية العربية العالمية، والتي تضم ما يزيد عن 600 فرع موزعة عبر خمس قارات، ويقدم البنك العربي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات البنكية وجدت لتلبية احتياجات الأفراد والشركات وغيرها من المؤسسات المالية العالمية. وتشمل هذه الخدمات البنكية المجالات التالية: الخدمات البنكية للأفراد وخدمات الشركات والمؤسسات المالية وأعمال الخزينة. كما ويحظى البنك بحضور بارز في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية في العالم مثل لندن ودبي وسنغافورة وجنيف وباريس وفرانكفورت وسيدني والبحرين. وللبنك العربي شركة شقيقة ومجموعة من الشركات التابعة والحليفة كما يلي:

الشركة الشقيقة:

- البنك العربي (سويسرا) المحدود

الشركات التابعة:

- البنك العربي أستراليا المحدود
- بنك أوروبا العربي ش م ع
- البنك العربي الإسلامي الدولي ش م ع
- البنك العربي السوداني المحدود
- البنك العربي لتونس
- البنك العربي – سورية
- شركة مجموعة العربي للاستثمار ذ م م
- الشركة العربية الوطنية للتأجير ذ م م
- شركة النسر العربي للتأمين ش م ع
- شركة العربي جروب للاستثمار م خ م – فلسطين

الشركات الحليفة:

- بنك عُمان العربي
- البنك العربي الوطني
- شركة التأمين العربية
- شركة الأبنية التجارية. (1)

6.5/ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

هو أحد البنوك العمومية الجزائرية تم إنشاؤه بتاريخ: 13 مارس 1982، يساهم في تنمية قطاع من بين القطاعات الحساسة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهو الزراعة والتي تعاني منها العديد من الدول على المستوى العالمي؛

وهكذا، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ليس عليه الاهتمام فقط بمستوى الأداء في العمل، ولكن أيضا في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في البلاد.

(1). https://www.arabbank.dz/fr/la-navigation/menu/votre-banque/notre-profil, consulté le: 03-07-2020.

يضم البنك شبكة مكونة حاليا من 321 وكالة استغلال محلية (ALE) و39 مجمع جهوي للاستغلال (GRE)، إضافة إلى 47 مديرية وأكثر من 7000 من الموظفين والذين ينشطون في الهياكل المركزية والمجموعات الإقليمية ووكالات الاستغلال المحلية.

إن هذا البنك هو أول بنك في الجزائر من حيث مدى شبكته وحجم عضويته، وفي عام 2005، قررت الحكومة إعادة تركيز مهمة وأنشطة هذا البنك في تمويل الزراعة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والأنشطة التابعة لها.

وإذا اعتبرت الزراعة في أي وجهة نظر كقطاع استراتيجي بالنسبة للبلد، فإنها وجهة صحيحة، لكن ذلك يطرح مشاكل تمويلية بالنسبة للبنوك. والواقع أن هذا القطاع يمثل خطرا كبير لأنه لا يزال يعتمد إلى حد كبير على، والعوامل المناخية (الجفاف، الفيضانات...) وكذلك مشاكل ندرة الموارد المائية، وارتفاع تكاليف الاستغلال خاصة بالنسبة للجنوب، وبالتالي وجد هذا البنك نفسه أمام مشاكل عدة من أهمها:

- عدم وجود ضمانات ملموسة بالنسبة للقروض وبالتالي يجد البنك نفسه أمام إشكالية توفير مصادر لتغطية عدم القدرة على السداد؛
- تراكم الديون غير المسددة التي توشك أن تصل إلى العتبات الحرجة التي تهدد استمرار التمويل لهذا القطاع في
- نفس الظروف.

ويضاف إلى ذلك عدم وجود ثقافة بنكية بين المزارعين، كذلك بالنسبة لهذا القطاع فالمتقدم للائتمان لا يساهم بنسبة كبيرة في تمويل موارد البنك، والواقع أن أرقام أعمال من يعملون في ذلك القطاع لا يتم تدويرها بين الوكالات إلا بصفة جزئية، بل على العكس يتم استعمالها بصفة غير رسمية في عمليات المضاربة. ووجد أن مستوى الموارد التي تم جمعها من القطاع الزراعي لا يزال محدودا جدا بالمقارنة مع الاحتياجات الشاملة للبنك، كذلك إن تلك الموارد تغلب عليها نسبة الموارد تحت الطلب على الموارد لأجل باستثناء بعض ولايات ذات الإمكانات الزراعية.

وإدراكا لأهمية القضايا المتعلقة بضيق السوق والمنافسة، وكذلك ضرورة الامتثال لقواعد الإدارة الحديثة، ومسايرة بنوك القطاع الخاص، وهذا بهدف تحقيق أفضل أداء ممكن، وتحقيق الأهداف المرجوة فقد قام البنك بتأسيس مديرية لذلك الغرض والذي اعتبره البنك هو مسألة ذات أولوية. [1]

يبلغ رأس ماله حاليا 54 مليار دينار جزائري. [2]

---

[1] .مرغني وليد "بتصرف"، **دور نظام مراقبة التسيير في التحكم في تسيير المؤسسات البنكية–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة ونظم المعلومات، جامعة الوادي، 2010-2011، ص 113-114.

[2]. http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres, consulté le: 05-07-2020.

7.5/ بنك التنمية المحلية BDL:

بنك التنمية المحلية هو مؤسسة عمومية اقتصادية انشأ بموجب المرسوم 85 – 85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 01 ماي 1985 جاءت فكرة تأسيسه عن إعادة هيكلة وتنظيم القرض الشعبي، وقد كان إنشاء بنك التنمية المحلية ضروريا آنذاك للاستجابة لتمويل المؤسسات العمومية المحلية التي كانت تعتبر في نظر السلطات العمومية الطريق الأفضل الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي للبلاد والنهوض بالتنمية المحلية.

وقد رافق البنك هذه المؤسسات في نشاطاته المختلفة وجعل منها الزبون المفضل إذ كانت تشكل من حافظة زبائن البنك 90%.

وبعد مضي 10 سنوات من تأسيس بنك التنمية المحلية تحول وضع هذه المؤسسات وكذا البنك بحيث أصبح القطاع الخاص هو المهيمن على حافظة زبائن البنك، وأصبح يشكل 80% نتيجة التوجه الاقتصادي الجديد للبلاد والمتمثل في الاقتصاد الحر.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي سطرها الدولة بموجب صدور قانون رقم 88 –10 المؤرخ في 8 يناير 1988، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية تم تحويل بنك التنمية المحلية إلى شركة بالأسهم ذات رأس مال قدره 500.000.000 دج مقسم إلى أسهم (بمساهمة 8 صناديق) بموجب القانون الأساسي المحرر في 20 فبراير 1989 وحسب أخر الإحصائيات أصبح 15.800 مليار دج إلى غاية سنة 2013.

المركز الاجتماعي لبنك التنمية المحلية موجود بسطوالي بولاية الجزائر العاصمة، في نهاية سنة 2014 كانت لديه شبكة فروع مكونة من 149 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها، منها 06 وكالات مختصة في منح القروض على الرهن، وهو النشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية ويميزه عن باقي البنوك. [1]

بلغ رأسماله نهاية سنة 2016 مبلغا بقدر بـ 36 مليار و800 مليون دج [2]، وحسب موقع البورصة الجزائرية فإنه مازال ثابتا حتى الآن. [3]

---

[1]. قبايلي حورية، **إدارة المخاطر البنكية في الجزائر– دراسة حالة بنك التنمية المحلية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تسويق، جامعة الجزائر 3، 2013–2014، ص 223.

[2]. Rapport annuel de banque BDL année 2016.

[3]. http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres, consulté le: 05-07-2020.

8.5/ بنك الجزائر الخارجي BEA :

يعتبر البنك الخارجي الجزائري أهم البنوك التجارية المتواجدة بالجزائر، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم مملوكة 100% للدولة الجزائرية، مقره الرئيسي 11 شارع عميروش بالجزائر العاصمة ويقدر رأسماله حاليا ب 100 مليار دينار جزائري، يتمثل نشاطه في الإنتاج البنكي وتمويل كافة قطاعات النشاط الاقتصادي خاصة الصناعة النفطية، صناعة الصلب، النقل، البناء والخدمات، ويحتوي البنك على شبكة تضم 92 وكالة مقسمة إلى وكالات الشركات، وكالات خاصة ووكالات دولية بالإضافة إلى 1200 مراسل بنكي أجنبي وله علاقات مع بنوك خارجية أخرى متواجدة بحوالي 21 دولة.

وقد انتقل البنك في السنوات الأخيرة من بنك مرتبط كلية بقطاع المحروقات إلى بنك عالمي ذي نطاق واسع، وتمكن من تعزيز حصته في السوق في قطاع المؤسسات الكبيرة خارج المحروقات وقطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى قطاع الأفراد.

حيث تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67/ 204 في شكل شركة جزائرية برأس مال مبدئي قدر ب 20 مليون دينار جزائري، وقد تم إنشاؤه في إطار تأميم القطاع البنكي الجزائري على أنقاض المؤسسات البنكية التالية:

- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967 (Le crédit Lyonnais)؛
- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967 (Société Générale)؛
- البنك الشمالي للتسليف في 30 أفريل 1968 (Credit du nord).
- البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968 (Banque Industrielle D'Algérie et de la Mediterrané) BLAM.
- بنك باركليز الفرنسي عام 1968 (Bale Barclays)

في سنة 2013 وحسب ما ورد في الموقع الرسمي للبنك تم تعزيز شبكة البنك بفتح 09 وكالات جديدة في كل من: معسكر، مشرية، تلمسان، الشلف، عين باي (قسنطينة)، وهران خميستي، عنابة، بوفاريك، دراية (الجزائر العاصمة) بالإضافة إلى وكالات أخرى من المقرر فتحها خلال سنة 2014 ليصل عددها في نهاية هذا العام إلى 127 وكالة، كما قام البنك خلال نفس السنة برفع رأسماله الاجتماعي من 76 مليار دينار جزائري إلى 100 مليار دينار جزائري.

هذا ونجح البنك خلال هذه السنة في توسيع نشاطه البنكي في مجال تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير أدوات تمويلية جديدة شرع في تقديمها في جانفي 2013 من طرف الشركة الفرعية التابعة له Ijar Leasing Algerie التي يقدر رأس مالها بـ 3.5 مليار دينار جزائري موزع بين بنك الجزائر الخارجي بنسبة 65 % والبنك البرتغالي Banco Espirito Santo بنسبة 35% وذلك في إطار الجهود والاتفاقيات التي تم إبرامها سنة 2009، وحسب تقرير المدير العام للبنك الخارجي الجزائري فإن خدمات الإيجار

المالي التي تقدمها الشركة الجديدة موجهة في الأساس لفائدة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الجزائر وطنية كانت أم أجنبية وذلك تماشيا مع البرنامج الذي سطرته الدولة لتنمية هذه المؤسسات التي تعرف انتشارا متزايدا على الساحة الاقتصادية الوطنية. [1]

يبلغ رأس ماله حاليا 54 مليار دينار جزائري. [2]

9.5/ البنك الوطني الجزائري BNA :

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شكل شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، حيث سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فان البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاديين وجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة والتجارة والزراعة...الخ، كما أنه استخدم كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

كما أنه من الممكن أن يقوم بـ:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- قبول الودائع بكل أشكالها؛
- إعطاء قروض وتسبيقات بدون أو بضمانات؛
- التدخل في العمل الصرف الآني أو الأجل؛
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية؛
- الإمضاء، خصم وشراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ.

---

(1) .قويدر إبتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية – وكالة قسنطينة (BEA) دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص 147 إلى 149.

(2). http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres, consulté le: 05-07-2020.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا القوانين 88-01 و88-03 و88-04 لـ 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 لـ 21 جوان 1988 وقانون 88-177 لـ 28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري.

وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها من صندوق المساهمة وسائل الإنتاج"؛
- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم، المحروقات، الهيدروليك"؛
- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية"؛
- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة". [1]

يبلغ رأس ماله حاليا 150 مليار دينار جزائري. [2]

10.5/ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP:

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون رقم 64 - 227 المؤرخ في 10 أوت تم1964 على أساس شبكة صندوق التضامن للولايات والبلديات الجزائرية وتتمثل مهامه في جمع التوفير. افتتحت أول وكالة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أبوابها يوم 1 مارس 1967 بتلمسان في حين، تم تسويق دفتر الصندوق الوطني للتوفير منذ سنة قبل فتح الوكالة على مستوى شبكة البريد، خلال الفترة ما بين 1964 و1970، كان يتمثل نشاط الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط على جمع التوفير، من خلال الدفاتر، مع منح قروض اجتماعية رهنية، شملت شبكة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط آنذاك وكالتين مفتوحتين فقط للمواطنين في 1967 وعلى 575 نقطة على مستوى شبكة البريد، في أفريل 1971، أصدرت تعليمة تكلف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتمويل برامج إنجاز سكنات باستعمال موارد الخزينة العمومية، وبالتالي عرف توفير الأسر انطلاقة وتطورا هائلا، في نهاية 1975، تعد الفترة التي تم فيها بيع أول السكنات لصالح مالكي دفاتر التوفير، في 1979صار للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 46 وكالة عملية.

خصصت مهام أخرى للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، يتعلق الأمر بالقروض العقارية الموجهة للخواص

---

(1) . ناريمان بن عياد، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار–دراسة حالة بنك الخليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2017-2018، ص 226 - 227.

(2). https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.html, consulté le: 05-07-2020.

وذلك من أجل بناء سكنات وتمويل السكن الترقوي وذلك حصريا لصالح الموفرين، في 31 ديسمبر 1988، تم بيع 11590 مسكنا في إطار بلوغ الملكية.

اتخذ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سياسة تنويع القروض الممنوحة، لاسيما لصالح أصحاب المهن الحرة، وعمال قطاع الصحة وتعاونيات الخدمة والنقل، توسعت شبكة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط حيث بلغ عدد وكالاته 120 وكالة (47 وكالة ولائية و73 وكالة ثانوية).

في 6 أفريل 1997، غير الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نظامه الأساسي بحصوله على ترخيص كبنك، حيث ومن هذا التاريخ أصبح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنكا أيضا يمكنه القيام بكل العمليات البنكية ما عدا التجارة الخارجية.

في 28 فيفري 2007 قررت الجمعية العامة العادية المرتبطة بإعادة التمركز الإستراتيجي للبنك السماح بما يتعلق بالقروض العقارية للخواص، القروض الرهنية المقررة بالنصوص القانونية السارية المفعول لدى البنك، القروض الاستهلاكية، كما تم قرار منح القروض مع منح الأولوية للموفرين أساسا، وبصفة ثانوية للغير موفرين، فيما يتعلق بتمويل الترقية العقارية، فتم السماح لهم باقتناء أراضي للبناء السكنات وإنجاز برامج السكن، والبرامج المختارة للتمويل هي البرامج الموجهة حصريا للموفرين. [1]

حاليا يمتلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 218 وكالة و3450 نقطة على مستوى بريد الجزائر موزعة عبر التراب الوطني. [2]

يبلغ رأس ماله حاليا 46 مليار دينار جزائري. [3]

11.5/ القرض الشعبي الجزائري CPA:

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر، بموجب الأمر 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967، برأس مال قدره 15 مليون دينار، كبنك ودائع ليسترجع بذلك أصول خمسة بنوك وهي (البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر، البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران، البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة، البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة، البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري).

وفي جانفي 1968 تم ضم بنك الجزائر – مصر إلى القرض الشعبي الجزائري، والشركة المارسيلية للبنوك في 30 جوان 1968، والشركة الفرنسية للتسليف في 1971، يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بجملة من

---

(1) . بوعسلة بشرى، **دور المصارف في بيع منتجات التأمين البنكي في الجزائر– دراسة حالة لبنك التوفير والاحتياط CNEP**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة البليدة02، 2015-2016، ص 138 - 140.

(2). https://www.cnepbanque.dz/index.php/a-propos/la-cnep-baque-en-quelques-chiffres, consulté le: 15-07-2020.

(3). http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres, consulté le: 05-07-2020.

الوظائف منها جمع الودائع لتمويل الصناعات التقليدية الحرفية، قطاع السياحة، المهن الحرة، التعاونيات الفلاحية الفنادق، كما يلعب البنك دور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة من حيث الإصدار والفوائد وتقديم قروض الإدارات المحلية.

والقرض الشعبي الجزائري مثل البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا، ويقوم بمنح القروض القصيرة وابتداء من 1971 أصبح يقوم بمنح القروض متوسطة الأجل أيضا، وتبعا لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة وكذا القطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.

ومع تزايد النشاط وبلوغ رأسماله حجم 800 مليون دينار في 1983، قرر البنك التخلي عن جزء من مهامه، فأسس في 1985 بنك التنمية المحلية BDL تاركا له 40 فرعا و89 ألف حساب في المناطق إضافة إلى 550 موظفا بعضهم من الكوادر.[1]

ينشط القرض الشعبي الجزائري حاليا بصفته بنكا دوليا في ميدان بنك التجزئة من خلال شبكته الكثيفة الموزعة على كامل التراب الوطني، كما أنه يجمع بين حضوره المحلي والتفتح على العالم بفضل مراسليه، لبنكين من أسمى المراتب. فهو يتوفر على شبكة بنكية مكونة من 165 وكالة مؤطرة من طرف 15 مديرية فرعية عبر كامل التراب الوطني، يستفيد كل زبون من نفوذ القرض الشعبي الجزائري في السوق المحلية وسعة شبكته الدولية من مراسلين بنكيين أجانب من أسمى المراتب.

يبلغ رأس ماله حاليا 48 مليار دينار جزائري.[2]

12.5/ القرض الفلاحي وبنك المؤسسات الاستثمارية الجزائرCIB :

مجموعة Crédit Agricole هي أول ممول للاقتصاد الفرنسي ومن أوائل البنوك النشطة والرائدة في أوروبا، كما تعتبر من أهم مسيري الأصول في أوروبا.

بفضل نموذج الخدمات البنكية الشاملة عن قرب – الارتباط الوثيق بين بنوكها القريبة والمؤسسات التي تمتلكها – ترافق مجموعة Crédit Agricole عملائها في مشاريعهم في فرنسا وحول العالم (وسائل الدفع والإدارة الأصول والائتمان والفواتير وبنك التمويل والاستثمار والتأمين...).

تعمل المجموعة في 50 دولة ولديها 52 مليون عميل.

يتواجد Crédit Agricole في الجزائر منذ عام 1998، على مر السنين أصدر البنك التجاري الدولي للائتمان الجزائري خطوطًا صلبة مع العديد من الشركات المحلية والدولية، ولاسيما في قطاعات الاتصالات

---

(1) بنية صابرينة، **تقدير الجدارة الائتمانية باستخدام طرق الذكاء الاصطناعي–دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA–**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون –تيارت–، 2014-2015، ص 215 - 217.

(2). https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/la-banque/presentation, consulté le: 08-07-2020.

والطاقة والبنية التحتية والأغذية الزراعية والنقل، يقوم بتطوير الاستثمار ويضع كل شيء في العمل لتلبية احتياجات عملائه من الشركات والمؤسسات المالية، كما يقوم بتعبئة خبرات شبكته الدولية بالإضافة إلى كفاءات والتزام فرقه المحلية الائتمانية، ليكون بذلك بنك القرض الفلاحي CIB بالجزائر كيان قانوني محلي، للمساهمة في تمويل الاقتصاد الحقيقي.

في ماي 2007، حصل البنك التجاري الدولي للقرض الفلاحي بالجزائر على اتفاقية لإنشاء بنك متكامل، يسمح هذا النظام الأساسي اليوم بمرافقة العملاء المحليين والدوليين من خلال مجموعة من الخدمات البنكية التجارية والخزينة والتمويل التجاري.

البنك موجود في الجزائر العاصمة فقط، يتيح توفير أدوات الإنترنت التفاعلية والآمنة والتفاعل عن بُعد مع عملائه لاسيما في معالجة عمليات التجارة الخارجية.

يبلغ رأس ماله حاليا 10 مليار دينار جزائري. [1]

13.5/ بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر Housing Bank

تم إنشاء بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر عام 2002، كفرع لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني، حيث تأسس هذا الأخير عام 1973 كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية، وبعد مرور 24 عاما من تأسيسه تحول إلى بنك تجاري شامل عام 1997، وحصل على ترخيص من بنك الجزائر في تاريخ 26/02/2002، وذلك انطلاقا من قناعة بنك الجزائر بأنه سوف يساهم في تطوير أداء الجهاز البنكي الجزائري، وتم استكمال الإجراءات القانونية وتسجيل البنك لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، كما تم تسجيله لدى هيئة السجل التجاري في تاريخ 13/08/2003، وتأسس مقره الرئيسي في بلدية دالي إبراهيم بالجزائر العاصمة.

باشر بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر نشاطه البنكي في 19 أكتوبر 2003 برأس مال بل 10 مليار دج، وتبلغ حصة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردن 85%، ويقدم مجموعة كبيرة من الخدمات البنكية في السوق الجزائري لعملائه في قطاعي الأفراد والشركات، حيث يعمل على خدمتهم من خلال 7 فروع موجودة حاليا، ورغم أنه يتمتع بكفاءة عالية في العمل البنكي وله مكانة داخل السوق البنكي، إلا أنه يبقى في مواجهة مجموعة من المخاطر تصاحب تلك الخدمات، لهذا فهو ملزم بإدارة تلك المخاطر، حيث يقوم بنك الإسكان للتجارة والتمويل بإدارة المخاطر على مستوى مديرية إدارة المخاطر التي تتكون من "دائرة إدارة القرض"، "دائرة مخاطر القرض والسيولة" و"دائرة المخاطر العملياتية واستمرارية الأعمال".[2]

يبلغ رأس ماله حاليا 10 مليار دينار جزائري. [3]

---

(1). http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres, consulté le: 05-07-2020.

(2). مباني عبد المالك، فياش آمال، **أنظمة وآليات إدارة المخاطر البنكية في الجزائر–دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر–**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد26، 2018، ص 09.

(3). http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres, consulté le: 05-07-2020.

14.5/ بنك ناتكسيس الجزائر Natixis ALGERIE :

بنك NATIXIS الدولي هو بنك فرنسي خاص وهو من أوائل البنوك الفرنسية والذي جاء نتيجة الدمج بين البنوك الشعبية وصندوق التوفير، ينظم البنك حوالي 6 أقطاب من الأنشطة: بنوك التجزئة، بنك تمويل المشاريع، بنك الاستثمار الخاص، تأمينات القرض وقروض الاستهلاك وغيرها من النشاطات، حصل البنك سنة 2014 على لقب أفضل بنك بالجزائر حسب صحيفة EMEA FINANCE في مسابقة " AFRICAN BANKING 2014 AWARDS "وليرافق زبائنه عبر العالم أنشأ 120 فرع حول العالم منها الجزائر.

أما بنك **ATIXIS ALGERIE** فقد نشاطه في الجزائر منذ سنة 1999، في بداية نشاطه لم يكن يملك إلا 6 فروع بنكية وبنهاية سنة 2014 أصبح يملك 28 فرع مقسمة عبر القطر الجزائري، يعمل البنك بشعار " l' efficacité, l 'engagement, la coopération, la confiance".[1]

يبلغ رأس ماله حاليا 10 مليار دينار جزائري.[2]

15.5/ بنك سوسيتيه جنرال الجزائر Société Générale Algérie :

سوسيتي جنرال هي واحدة من أكبر المجموعات الأوروبية للخدمات المالية حيث تأسست في ماي 1864 من قبل مجموعة صناعية وتم تأميمه في سنة 1945 ليلعب دورا هاما في تمويل إعادة اعمار الأراضي الفرنسية، وتعتمد سوسيتي جنرال على نموذج العمل البنكي الشامل المتنوع حيث يجمع المجمع بين الصلابة المالية وإستراتيجية النمو المستدام أكثر من 154000 موظف في حوالي 76 بلدا مرافقة يوميا لـ 32 مليون عميل في العالم بأكمله، يقدم فريق سوسيتي جنرال نصائح وخدمات إلى الأفراد والمؤسسات والشركات في ثلاث مجالات رئيسية وهي:

1. بنك التجزئة في فرنسا مع فروع سوسيتي جنرال، قرض الشمال وبورسوراما (بنك الكتروني) Boursoraulla؛
2. بنك التجزئة العالمي المتواجد في أوروبا الوسطى والشرقية وروسيا، حوض البحر الأبيض المتوسط، إفريقيا، آسيا؛
3. بنك التمويل والاستثمار مع خبرتها العامة في ميدان بنوك التمويل والاستثمار ونشاط السوق السوق المالي.

كما تلعب سوسيتي جنرال دورا مهما في مجال الخدمات المالية المتخصصة مثل التأمين، الخدمات البنكية الخاصة، إدارة الأصول وخدمات للمستثمرين.

---

(1) .قارة ابتسام وآخرون، **إدارة المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية–دراسة حالة بنك NATAXIS وكالة غليزان–**، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 02، العدد04، 2019، ص 84.

(2). http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres, consulté le: 05-07-2020.

ففي 04 مارس 2013 تم تنقيط سوسيتي جنرال من قبل S 'MOODY بـ A2 و+A لدى FICH و A لدى Standard &Poor.[1]

أما سوسيتي جنرال **الجزائر** هو بنك مملوك 100 % من قبل مجمع سوسيتي جنرال، وتعتبر واحدة من أوائل البنوك الخاصة في الجزائر (منذ سنة 2000)، شبكته في تزايد مستمر، لديها حاليا 91 فرع موزعة عبر 31 ولاية منها 13 مركز أعمال المخصصة لعملائها من الشركات، يقدم بنك سوسيتي جنرال الجزائر مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات البنكية أكثر من 000 450 عميل خاص مهنيين وشركات. ففي 31 ديسمبر 2018 بلغ عدد الموظفين 1500 موظف.[2]

بلغ رأس ماله نهاية سنة 2018 عشرة مليار دينار جزائري.[3]

16.5/ بنك الثقة الجزائر TRUST BANK Algeria:

هو عضو في (NEST INVESTMENTS HOLDING، LTD GROUP) التي تتخذ من قبرص مقرا لها حيث أغلبيتها ملك لأفراد الأسرة "أبو نحل" حيث تستثمر (NEST INVESTMENTS HOLDING، GROUP LTDA)، في مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك الخدمات البنكية أو المالية والتأمين وإعادة التأمين والتطوير العقاري والصناعة والسياحة.

المجموعة موجودة من خلال شركاتها الفرعية في (22) دولة بما في ذلك: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إنجلترا، قطر، قبرص، البحرين، الأردن، لبنان، فلسطين، المملكة العربية السعودية،...الخ.

بالإضافة إلى (TRUST BANK ALGERIA)، تعزز (NEST INVESTMENTS HOLDING LTD) وجودها في الجزائر من خلال 05 شركات أخرى هي:

تريست الجزائر للاستثمار – تريست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين – الصناعات الائتمانية– تريست العقارية – مركز التجارة العالمي الجزائر، أما بالنسبة لتريست بنك الجزائر (TBA) هو بنك برأسمال خاص يخضع للقانون الجزائري، بدأ النشاط في أفريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دج تم زيادته من السنة التاسعة للتشغيل، أي في عام 2012، إلى 13 مليار دج، أكثر من 50٪ من رأسمال بنك تريست الجزائر تمتلكه كلا من شركة الثقة الجزائرية للاستثمار وشركة المغتربين الأردنيين القابضة، والمساهمان المهمان اللذان يملكان أكثر من 10% من رأس المال هما شركة ترست الجزائر للاستثمار وشركة ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين.

---

(1) . بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة البنكية –دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2014-2015، ص 306 إلى 310.

(2). https://particuliers.societegenerale.dz/fr/nous-connaitre/presentation-societe-generale-algerie, consulté le: 10-07-2020.

(3). Rapport annuel de banque SOCIETE GENERAL Algérie, année 2019.

بلغ رأس ماله نهاية سنة 2019 أكثر من 17 مليار دينار جزاري. [1]

ثالثا: طريقة جمع البيانات وأدوات تحليلها

من أجل جمع البيانات الميدانية المتعلقة بواقع ومستوى متغيرات الدراسة في البنوك التجارية الجزائرية تم الاستعانة باستمارة الاستبيان، ولغرض تحليلها واستخلاص المعلومات المفيدة في التعرف على العلاقة التأثيرية للتدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية، تمت الاستعانة بالعديد من الأدوات الإحصائية والمتوفر جلها في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 24).

1/طريقة جمع البيانات

تتعدد الطرق والأساليب التي يتم استخدامها من أجل جمع البيانات ونذكر منها (استمارة الاستبيان، الملاحظة، المقابلة،...الخ)، وفي هذه الدراسة سيتم الاستناد إلى طريقة استمارة الاستبيان بشكل رئيس.

تتكون أداة القياس –في هذه الدراسة– والمتمثلة في استمارة الاستبيان من قسمين أساسين، القسم الأول يتضمن بيانات وظيفة، أما القسم الثاني فيتكون من محورين، المحور الأول خصص لمتغير (التدقيق البنكي)، والمحور الثاني فخصص لمتغير (المخاطر البنكية).

لغرض قياس مدى توافق آراء عينة الأفراد المبحوثين مع عبارات محاور الدراسة، تم اعتماد الشكل المغلق في إعداد استمارة الاستبيان وفقا لمقياس ليكرت(Likert) الخماسي، وذلك بأن يقابل كل عبارة من عبارات المحاور قائمة تحمل الاختيارات الآتية: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، كما تم إعطاء كل اختيار من الاختيارات السابقة درجات للترجيح لكي يتم معالجتها إحصائيا، وذلك على النحو التالي:

موافق بشدة (خمس درجات "5")، موافق (أربع درجات "4")، محايد (ثلاث درجات "3")، غير موافق (درجتان "2")، غير موافق بشدة (درجة واحدة "1").

إن تحديد طول الفئات لمقياس ليكرت الخماسي (الحدود العليا والدنيا) المستخدم في الدراسة تطلب حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس من أجل الحصول على طول الفئة الصحيح أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس، وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كالآتي:

- المتوسط الحسابي من 1 إلى 1.79، يمثل (غير موافق بشدة) نحو كل عبارة، باختلاف (المحور/البعد) المراد قياسه؛
- المتوسط الحسابي من 1.80 إلى 2.59، يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة، باختلاف (المحور/البعد) المراد قياسه؛
- المتوسط الحسابي من 2.60 إلى 3.39، يمثل (محايد) نحو كل عبارة، باختلاف (المحور/البعد) المراد قياسه؛

(1). Rapport annuel de banque TRUST Algérie, année 2019.

- المتوسط الحسابي من 3.40 إلى 4.19، يمثل (موافق) نحو كل عبارة، باختلاف (المحور/البعد) المراد قياسه؛
- المتوسط الحسابي من 4.20 إلى 5.00 يمثل (موافق بشدة) نحو كل عبارة، باختلاف (المحور/البعد) المراد قياسه.

بالنسبة لتقدير مستوى توافر كل متغير أو بعد، نحتاج إلى مقياس خاص يقيس درجة توافره، من هذا المنطلق تتبنى العديد من الدراسات المقياس الثلاثي والذي ينطوي على ثلاث مستويات تصنيفية (مرتفع، متوسط ومنخفض).

إن تحديد طول الفئات لمقياس ليكرت الثلاثي تطلب حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الفئة الصحيح أي (3/4=1.33)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كالآتي:

- المتوسط الحسابي من 1 إلى 2.33، يعكس مستوى (منخفضا) للمحور أو البعد المراد قياسه؛
- المتوسط الحسابي من 2.34 إلى 3.67، يعكس مستوى (متوسطا) للمحور أو البعد المراد قياسه؛
- المتوسط الحسابي من 3.68 إلى 5.00، يعكس مستوى (مرتفعا) للمحور أو البعد المراد قياسه؛

2/ أدوات تحليل البيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة عن طريق جمع البيانات وتحليلها تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام برنامج (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية*) أو كما أصبح يسمى مؤخرا (الحلول الإحصائية للخدمات والمنتجات**) والذي يرمز له اختصارا (SPSS 24) حيث تم استخدام الإصدار الثاني والعشرين منه، وفي ما يلي أهم المقاييس الإحصائية التي تم استخدامها:

- **معامل ألفا كرونباخ** (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات محاور وأبعاد الاستبيان؛
- **اختبار كولمجروف–سميرنوف**(Kolmogorov-Smirnov) من أجل معرفة ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع أو تقترب من التوزيع الطبيعي أو لا؛
- **معامل تضخم التباين** (VIF: Inflation Factory Variance) **واختبار التباين المسموح** (Tolerance)من أجل التأكد من عدم وجود ارتباط عال بين أبعاد المتغير المستقل؛
- اختبار **دربن–واتسون** (Durbin-Watson) من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء؛
- **التكرارات** و**النسب المئوية** (Percentages&Frequencies) من أجل التعرف على الخصائص

*Statistical Package for Social Science.
**Statistical Product and Service Solutions.

الوظيفية لعينة الأفراد المبحوثين، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور التي تضمنتها الدراسة؛

- **المتوسط الحسابي** (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات عينة الأفراد المبحوثينعلى كل عبارة من عبارات محاور الدراسة، مع العلم أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي؛
- **استخدام الانحراف المعياري (**Standard Deviation**)** للتعرف على مدى انحراف إجابات عينة الأفراد المبحوثين لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، كما استخدم لترتيب العبارات ذات المتوسط الحسابي المتساوي لصالح أقل تشتت؛
- **اختبار T-test** (Independent-Samples)، للتعرف عن ما إذا كانت هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو متغيراتها، باختلاف متغيراتهم الوظيفية المقسمة إلى فئتين؛
- **اختبار تحليل التباين الأحادي** (One-way ANOVA)، للتعرف عن ما إذا كانت هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو متغيراتها، باختلاف متغيراتهم الوظيفية المقسمة إلى أكثر من فئتين؛
- **أسلوب المقارنات المتعددة** و(الذي يعرف **بالاختبارات البعدية** "Post Hoc") من خلال **اختبار أقل فرق معنوي لفيشر** ("Fisher's Least SignificantDifference" LSD)، وهي خطوة تالية لإيجاد الاختلافات في المتوسطات من أجل معرفة مصدرها؛
- **تحليلالانحدار الخطي البسيط** (Simple LinearRegression Analysis) لقياس تأثير متغير مستقل واحد على المتغير التابع؛
- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد** (Multiple LinearRegression Analysis) من أجل قياس أثر أكثر من متغير مستقل على المتغير التابع؛
- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي** (Stepwise Multiple LinearRegressionAnalysis) وذلك لغرض تضمين نموذج الانحدار فقط للمتغيرات المستقلة ذات التأثير الدال إحصائيا على المتغير التابع، مرتبة حسب قوة التأثير.

المطلب الثاني: تطوير أداة قياس الدراسة (استمارة الاستبيان)

من أجل بناء أداة قياس الدراسة وإخراجها وفق نسق علمي يتيح لها تحقيق الغرض الذي وضعت من أجله تم القيام بمراجعة وتمحيص الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة، ومن ثم العمل على تعزيز الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها على مجموعة باحثين متخصصين، كما التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة، وملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستعملة.

أولا: بناء أداة قياس الدراسة

من أجل الحصول على البيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم استمارة استبيان انطلاقا من نموذج الدراسة ومن خلال الرجوع إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية حول موضوع الدراسة، حيث جاءت استمارة الاستبيان في **صورتها الأولية** ضمن (52) عبارة وفق الصورة التالية:

القسم الأول (البيانات الشخصية والوظيفية، المستوى التعليمي، المركز الوظيفي).

القسم الثاني (متغيرات الدراسة)، وتكون من محورين:

- البعد الأول (**مقومات التدقيق البنكي**) واشتمل على (31) عبارة، وتم الاعتماد في بنائه على الدراسات التالية:
- المحور الثاني (**تقييم المخاطر البنكية**)، واشتمل على (24) عبارة، وتم الاعتماد في بنائه على الدراسات التالية:

ثانيا: الصدق الظاهري أداة قياس الدراسة والصورة النهائية لها

من أجل تعزيز الصدق الظاهري أو الخارجي (Face Validity)لأداة قياس الدراسة من خلال كونها صالحة لقياس ما أعدت من أجله وتعكس منطقية محتويات الاختبار ومدى ارتباطها بالظاهرة المراد قياسها، تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين لغرض الاستفادة من خبراتهم وتجاربهم كمحكمين حيث طلب منهم إبداء أرائهم وإصدار أحكامهم على أداة قياس الدراسة، لاسيما من حيث:

- مدى اتساق المحاور، الأبعاد والعبارات مع أسئلة وفرضيات الدراسة؛
- ملائمة العبارات للمقياس؛
- انتماء العبارات للبعد الذي تندرج تحته؛
- سلامة صياغة العبارات، ومدى وضوح المعنى من الناحية اللغوية.

ويمكن توضيح مجمل اقتراحاتهم وملاحظاتهم كما يلي:

- الاستغناء عن المتغير الجنسي وهو جنس المبحوث لأن إدراجه لا يخدم أغراض الدراسة ولا يساهم في الإجابة عن أسئلتها، حيث تم الاستعاضة عنها بالمتغيرات الوظيفية الأربعة فقط (المركز الوظيفي، مؤسسة

الانتماء، الخبرة، المستوى التعليمي) لأن كلا منهم يخدم أغراض الدراسة ويزيد في توضيح مدى قوتها أو ضعفها.

- تبسيط محتوى بعض العبارات؛
- حذف العديد من العبارات، إما لتكرارها في معنى آخر أو أنها لا تلائم البعد المراد قياسه، حيث تم تقليص بعض عبارات الأبعاد وزيادة أخرى.
- تصحيح مجموعة من الأخطاء اللغوية والنحوية.

بناءً على التعديلات والملاحظات المقترحة من المحكمين تم الاستقرار على الصورة النهائية لأداة قياس الدراسة ممثلة في استمارة الاستبيان ضمن صورتها النهائية مكونة من (55) عبارة كالآتي:

القسم الأول؛ يحتوي على البيانات الوظيفية التي تعبر عن خصائص عينة الأفراد المبحوثين(المركز الوظيفي، مؤسسة الانتماء، الخبرة، المستوى التعليمي).

القسم الثاني؛ يتكون من محورين:

-المحور الأول (مقومات التدقيق البنكي)؛ يحتوي على (31) عبارة على مقياس (ليكرت Likert) الخماسي للخيارات المتعددة، وقد توزعت العبارات لتشمل الأبعاد الثلاث الآتية:

- ✓ **البعد الأول** (فعالية التدقيق الداخلي): وخصص له العبارات (1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12)؛
- ✓ **البعد الثاني** (فعالية التدقيق الخارجي): وخصص له العبارات (13-14-15-16-17-18-19-20-21-22)؛
- ✓ **البعد الثالث** (فعالية لجان التدقيق): وخصص له العبارات (23-24-25-26-27-28-29-30-31).

-المحور الثاني (تقييم المخاطر البنكية)؛ يحتوي على (13) عبارة على مقياس (ليكرت Likert) الخماسي للخيارات المتعددة، وقد توزعت العبارات لتشمل الأبعاد الأربع الآتية:

- ✓ **البعد الأول** (إدراك وقياس مخاطر القرض): وخصص له العبارات (32-33-34-35-36-37)
- ✓ **البعد الثاني** (إدراك وقياس مخاطر السيولة): وخصص له العبارات (38-39-40-41-42-43)؛
- ✓ **البعد الثالث** (إدراك وقياس المخاطر السوقية): وخصص له العبارات (44-45-46-47-48-49)؛
- ✓ **البعد الرابع** (إدراك وقياس المخاطر العملياتية): وخصص له العبارات (50-51-52-53-54-55)؛

ثالثا: صدق المحتوى (الاتساق الداخلي) لأداة قياس الدراسة

بغية التعرف على صدق المحتوى أو مدى الاتساق الداخلي (Content Validity) لكل عبارة من عبارات أداة قياس الدراسة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه العبارة، سنقوم بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من العبارات البعد والدرجة الكلية لجميع عبارات هذا البعد، وذلك لكل متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (3–6): معاملات الارتباط بين عبارات التدقيق البنكي مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها

التدقيق الداخلي		التدقيق الخارجي		لجان التدقيق	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
01	0.360**	13	0.599**	23	0.411**
02	0.436**	14	0.627**	24	0.572**
03	0.478**	15	0.604**	25	0.545**
04	0.437**	16	0.642**	26	0.555**
05	0.676**	17	0.709**	27	0.668**
06	0.603**	18	0.735**	28	0.613**
07	0.651**	19	0.683**	29	0.541**
08	0.709**	20	0.360**	30	0.543**
09	0.629**	21	0.679**	31	0.505**
10	0.645**	22	0.596**		
11	0.599**				
12	0.572**				

**ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

بناءً على ما نتائج الجدول (3–6) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 15$) وذات إشارة موجبة، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين جميع عبارات التدقيق البنكي مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها، حيث تراوحت ما بين (0.360) في حدها الأدنى عند العبارة (01)، و(0.735) في حدها الأعلى عند العبارة (18).

الجدول رقم (3–7): معاملات الارتباط بين عبارات تقييم المخاطر البنكية مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها

إدراك وقياس مخاطر القرض		إدراك وقياس مخاطر السيولة		إدراك وقياس المخاطر السوقية		إدراك وقياس المخاطر العملياتية	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
32	0.704**	38	0.685**	44	0.563**	50	0.657**
33	0.647**	39	0.630**	45	0.726**	51	0.737**
34	0.573**	40	0.635**	46	0.701**	52	0.662**
35	0.622**	41	0.688**	47	0.735**	53	0.655**
36	0.683**	42	0.764**	48	0.706**	54	0.633**
37	0.645**	43	0.664**	49	0.505**	55	0.655**

*ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

بناء على ما نتائج الجدول (3–7) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) وذات إشارة موجبة، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين جميع عبارات تقييم المخاطر البنكية مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها، حيث تراوحت ما بين (0.505) في حدها الأدنى عند العبارة (49)، و(0.737) في حدها الأعلى عند العبارة (51).

رابعا: ثبات أداة قياس الدراسة

يشير الثبات (Reliability) إلى إمكانية الحصول على نفس النتائج عند تطبيق استمارة الاستبيان في المرة الثانية، بمعنى أنه يعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة ضمن نفس الظروف.

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ من أجل التحقق من مستوى الثبات الذي تتمتع به أداة قياس الدراسة، وجاءت نتائجه كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-8): معاملات الثبات لأداة قياس الدراسة (ألفا كرونباخ)

البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
فعالية التدقيق الداخلي	12	0.802
فعالية التدقيق الخارجي	10	0.817
فعالية لجان التدقيق	09	0.711
إدراك وقياس مخاطر القرض	06	0.719
إدراك وقياس مخاطر السيولة	06	0.763
إدراك وقياس المخاطر السوقية	06	0.733
إدراك وقياس المخاطر العملياتية	06	0.747
أداة الدراسة ككل	**55**	**0.919**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يتضح من الجدول (3-8) تمتع أداة قياس الدراسة -المتمثلة في استمارة الاستبيان- ومحاورها بنسبة ثبات عالية جدا حيث بلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.919)، في حين بلغ للأبعاد (0.802)، (0.817)، (0.711)، (0.719)، (0.763)، (0.733)، (0.747)، وهذا يعزز من قدرة أداة الدراسة على تحقيق الأغراض والأهداف التي وضعت لأجلها، وبشكل عام تبين معاملات ألفا كرونباخ إمكانية ثبات النتائج إلى يمكن أن تُسفِر عنها أداة قياس الدراسة جراء تطبيقها.

من أجل عرض أهمية كل عبارة ودورها في تحقيق ثبات أداة الدراسة، نستعرض معامل ألفا كرونباخ في حالة حذف وبقاء باقي العبارات الأخرى:

الجدول رقم (3-9): معامل ثبات أداة قياس الدراسة في حالة حذف عبارة وبقاء باقي العبارات الأخرى

العبارة	معامل الثبات	العبارة	معامل الثبات	العبارة	معامل الثبات	العبارة	معامل الثبات	العبارة	معامل الثبات
01	,918	12	,918	23	,917	34	,918	45	,918
02	,918	13	,917	24	,920	35	,918	46	,919
03	,918	14	,917	25	,918	36	,918	47	,917
04	,918	15	,917	26	,917	37	,916	48	,917
05	,917	16	,917	27	,917	38	,918	49	,917
06	,919	17	,917	28	,919	39	,918	50	,919
07	,918	18	,916	29	,919	40	,918	51	,918
08	,918	19	,917	30	**,920**	41	,917	52	,918
09	,918	20	,921	31	,918	42	,918	53	,917
10	,918	21	,917	32	,917	43	,917	54	,917
11	,918	22	,918	33	,917	44	,918	55	,917

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يلاحظ من الجدول (3-9) بأن قيم معامل الثبات في حالة حذف عبارة والإبقاء على العبارات الأخرى ترتفع في حالة واحدة فقط وهي الموافقة للعبارة (30) وبنسبة طفيفة جدا (0.001) حيث يصل إلى (0.920) فقط.

وعليه، يتضح أن كل العبارات مهمة ومؤثرة بصفة ملحوظة في قيمة معامل الثبات، كون حذفها يؤدي إلى انخفاض في قيمة معامل الثبات الكلي لأداة قياس الدراسة، وكمحصلة لذلك سيتم الاحتفاظ بكل العبارات لأغراض التحليل.

خامسا: ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة

من أجل تحقيق ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية التي سيتم استعمالها سنقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية، والتي تعتبر ضرورية من أجل التأكد من مدى توافر مجموعة من افتراضات التحليل الإحصائي المتعلقة باستخدام **الاختبارات المعلمية** و**أسلوب تحليل الانحدار الخطي**.

1/ اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test):

قبل إجراء تحليل الانحدار من أجل اختبار فرضيات الدراسة، ولكي نستطيع أن نتعامل مع بيانات الدراسة بالطرق المعلمية، يجب أولا إجراء اختبارات التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) من أجل التحقق من أن عينة الدراسة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي أو تقترب منه.

الجدول رقم (3-10): معاملات التوزيع الطبيعي لاختبار (KS) و(SW)

المتغير التابع	Kolmogorov-Smirnov		Shapiro-Wilk		التوزيع
	قيمة KS	Sig	قيمة SW	Sig	
تقييم المخاطر البنكية	0.075	0.063	0.983	0.092	طبيعي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يلاحظ من الجدول (3-10) بأن بيانات الدراسة تقترب من التوزيع الطبيعي بالنسبة للمتغير التابع، حيث كانت الدلالة الإحصائية لها أعلى جميعا من (0.05)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى واستنادا إلى نظرية النهاية المركزية، فإنه كلما زاد حجم العينة كلما اقترب تباينها من التباين المجتمعي مكن اعتبار أن التوزيع يكون طبيعيا بصورة تقريبية عندما يصبح حجم العينة (30) فما فوق. وبناء على هذا بإمكاننا استخدام **الاختبارات المعلمية** في هذه الدراسة.

2/خطية العلاقة بين المتغير المستقل والتابع (Linearity):

من أجل معرفة ما إذا كانت العلاقة بين المتغير المستقل (مقومات التدقيق البنكي) وأبعاده من جهة، والمتغير التابع (تقييم المخاطر البنكية") من جهة أخرى خطية أم لا، نستعين بمخطط الانتشار (Scatter Plot) لتمثيل شكل وقوة العلاقة بين هذه المتغيرات كما يلي:

الشكل رقم (3–6): العلاقة الخطية بين (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق)وتقييم المخاطر البنكية

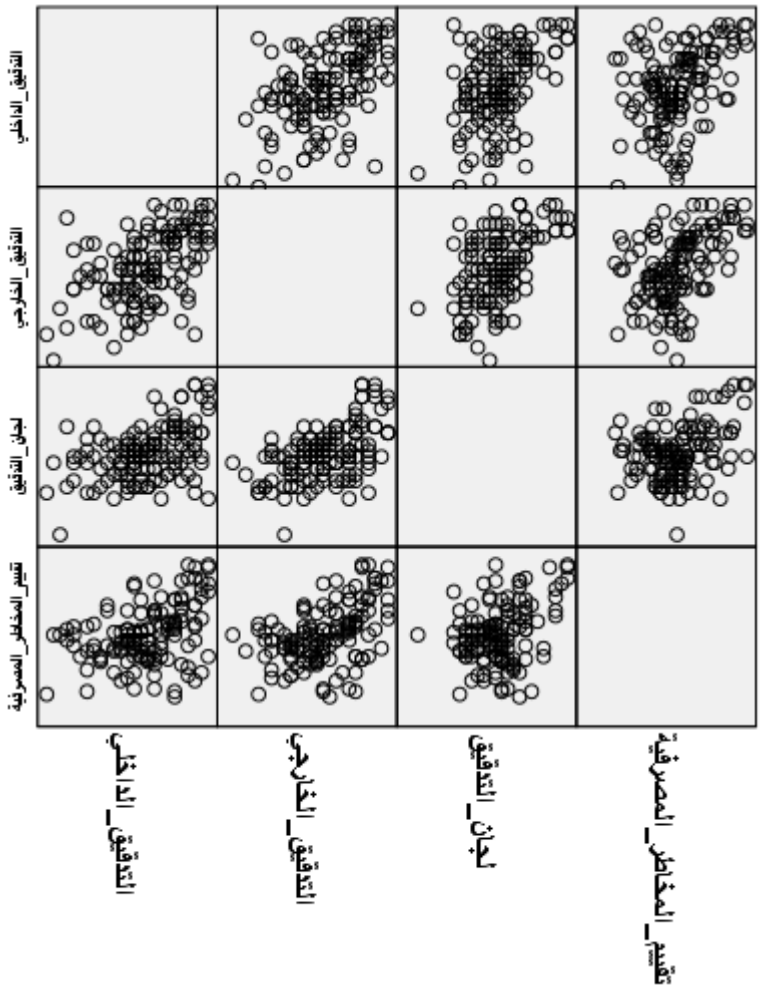

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

تشير مخططات الانتشار إلى وجود علاقة خطية جيدة بين كل (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) كمتغيرات مستقلة، وبين تقييم المخاطر البنكية، ومن أجل التأكيد نقوم بحساب معامل الارتباط، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

		التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي	لجان التدقيق
معامل ارتباط بيرسون	تقييم المخاطر البنكية	0.383	0.463	0.337
مستوى الدلالة		0.000	0.000	0.000

ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يلاحظ من الجدول (3-11) بأن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تفوق 0.30 وهو مما يشير الى وجود علاقة ارتباط خطية بين هذه المتغيرات، **وبالتالي فإن شرط (خطية العلاقة) متوافر**.

3/اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity):

الجدول رقم (3-12): معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بعضها

	فعالية التدقيق الداخلي	فعالية التدقيق الخارجي	فعالية لجان التدقيق
فعالية التدقيق الداخلي	1	0.508	0.442
فعالية التدقيق الخارجي	0.508	1	0.552
فعالية لجان التدقيق	0.442	0.552	1

ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

تشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط شبه تام بين المتغيرات المستقلة وهي خاصة بنماذج الانحدار المتعدد ولا تحدث في نموذج الانحدار البسيط، يعمل هذا الارتباط على تضخيم قيمة معامل التحديد (R^2) الأمر الذي يجعله أكثر من قيمته الفعلية، وتفاديا لهذا المشكل يجب التأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات الفرعية في المتغير المستقل.

يلاحظ من الجدول (3-12) عدم تجاوز معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة لقيمة 0.7، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

سنقوم بحساب معامل تضخم التباين (VIF: Inflation Factory Variance) واختبار التباين المسموح (Tolerance) للمتغيرات المستقلة، فإذا كان معامل تضخم التباين اكبر من 3 فإنه توجد احتمالية التعددية الخطية، وإن كانت اكبر من 10 فهذا يؤكد هذه التعددية.

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح للمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	معامل تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح (Tolerance)
فعالية التدقيق الداخلي	1.420	0.704
فعالية التدقيق الخارجي	1.641	0.609
فعالية لجان التدقيق	1.515	0.660

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

بالاعتماد على الجدول (3-13) يتضح أنه لا توجد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع الأبعاد أكبر من (1) وتقل عن (10) إذ تراوحت بين (1.420-1.515)، كما أن قيم التباين المسموح جاءت أكبر من (0.1) حيث تراوحت بين (0.609-0.704)، وهذا أمر مقبول إحصائيا، وبناءً عليه نستنتج تحقق شرط عدم وجود الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، **وبالتالي فإن شرط (عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة) متوافر.**

4/التوزيع الطبيعي للبواقي وعدم وجود قيم متطرفة (Normality of Residuals)

من بين الطرق التي يتم استخدامها من أجل التأكد من أن توزيع البواقي توزيعا طبيعيا حساب قيمتي (Mahalanobis) و(Cook's distance).

الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار (Mahalanobis) و(Cook's distance)

المتغيرات المستقلة	الدنيا	القصوى
Mahalanobis distance	0.029	13.673
Cook's distance	0.000	0.064

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

إن قيمة Mahalanobis (13.673) وهي أقل من القيمة الحرجة والتي تساوي (16.27) عند مستوى دلالة 0.001 ودرجة حرية 3، وهذا يدل على التوزيع الطبيعي للبواقي وعدم وجود قيم متطرفة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يهدف عرض وتحليل بيانات الدراسة إلى تمهيد الطريق من أجل الوصول إلى النتائج التي من شأنها أن تسمح بتقديم الإجابات عن أسئلة الدراسة، لأجل ذلك تم عرض مختلف البيانات الميدانية المتعلقة بفرضيات الدراسة من خلال عرض وتحليل بيانات الفرضيات المتعلقة بقياس مدى توافر كل من مقومات التدقيق البنكي، إلى جانب عرض وتحليل بيانات الفرضية المتعلقة بتقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الأول: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بمدى توافر مقومات التدقيق البنكي

سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بعرض ومناقشة البيانات التي تقيس درجة توافر مقومات التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال قياس درجة توافر كل من:

- فعالية التدقيق الداخلي؛
- فعالية التدقيق الخارجي؛
- فعالية لجان التدقيق.

لأجل تحقيق هذا الغرض سنقوم باستخدام التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. يمكن توضيح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد التدقيق البنكي وترتيبها كما يلي:

الجدول رقم (3-15): ملخص درجة توافر مقومات التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية

أبعاد مقومات التدقيق البنكي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
فعالية التدقيق الداخلي	4.232	0.468	1	مرتفعة
فعالية التدقيق الخارجي	4.030	0.545	2	مرتفعة
فعالية لجان التدقيق	3.733	0.501	3	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور	**3.999**	**0.457**	/	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يتضح من الجدول (3-15) أن أفراد عينة الدراسة المبحوثين **يوافقون** على **توافر** أبعاد مقومات التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (3.999) بانحراف معياري قدره (0.457)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00) مما يدل على **توافر** مقومات التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية بدرجة **مرتفعة** من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة المبحوثين.

جاء بعد (فعالية التدقيق الداخلي) في المرتبة **الأولى** بمتوسط حسابي بلغ (4.232) -وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام (3.999)- وانحراف معياري بلغ (0.457)، في حين جاء بعد (فعالية لجان التدقيق) في

المرتبة **الثالثة** والأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.733) -وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام (3.999)- وانحراف معياري قدره (0.501).

في ما يلي توضيح لآراء عينة الأفراد المبحوثين المتعلقة بالعبارات التي تقيس درجة توافر كل بعد من أبعاد التدقيق البنكي على حدة.

أولا: درجة توافر بعد فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية

يتكون هذا البعد من اثنتا عشرة عبارة، والتي يوافق ترتيبها في استمارة الاستبيان العبارات (**1، 2، 3، 4،، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11 و12**)، ولغرض تحليلها سنعمل على القيام بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعرض درجات الموافقة وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة المبحوثين، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-16): درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
1/يشترط في اختيار المدققين الداخلين الكفاءة العلمية والمهنية.	تك	78	48	4	1	1	4.523	0.670
	%	59.1	36.4	3	0.8	0.8		
2/يشترط في اختيار المدققين الداخليين الخبرة المهنية اللازمة.	تك	63	35	16	18	0	4.083	1.070
	%	47.7	26.5	12.1	13.6	0		
3/التدقيق الداخلي يعتبر من أهم أنواع الرقابة الدورية التي نص عليها النظام 11-08	تك	57	64	7	4	0	4.318	0.713
	%	43.2	48.5	5.3	3	0		
4/يستفيد المدققون الداخليين للبنك من دورات تكوينية في التدقيق البنكي ومبادئ ومقررات لجنة بازل.	تك	42	61	24	4	1	4.053	0.832
	%	31.8	46.2	18.2	3	8		
5/يؤكد رئيس قسم التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق	تك	57	56	16	1	2	4.250	0.814
	%	43.2	42.4	12.1	0.8	1.5		
6/يلتزم المدققون الداخليون الحياد عند أداء مهامهم.	تك	82	42	7	0	1	4.546	0.670
	%	62.1	31.8	5.3	0	0.8		
7/يبذل موظفو قسم التدقيق الداخلي العناية المهنية الكافية عند القيام بمهامهم.	تك	64	55	10	2	1	4.356	0.753
	%	48.5	41.7	7.6	1.5	0.8		

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
8/يسهر رئيس قسم التدقيق الداخلي على وضع برنامج لتأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي.	تك	60	54	16	1	1	4.296	0.769
	%	45.5	40.9	12.1	0.8	0.8		
9/يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بوضع خطة من أجل تقييم موثق للمخاطر مرة واحدة في السنة على الأقل.	تك	48	52	17	12	3	3.985	1.034
	%	36.4	39.4	12.9	9.1	2.3		
10/يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم إدارة المخاطر والإسهام في تحسينها.	تك	53	62	10	3	1	4.189	0.900
	%	40.2	47	7.6	2.3	3		
11/لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي معرفة وافيه لتقنيات التدقيق المعتمِدة على التكنولوجيا المتوفرة من أجل انجاز أعمالهم.	تك	62	51	10	9	0	3.931	0.812
	%	47	38.6	7.6	6.8	0		
12/يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للبنك (الرقابة الدائمة والدورية).	تك	62	51	10	9	0	4.258	0.870
	%	47	38.6	7.6	6.8	0		
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لدرجة توافر فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية							**4.232**	**0.468**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يشير الجدول رقم (3-16)إلى إجابات عينة الأفراد المبحوثين على العبارات المتعلقة بدرجة توافر فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية، ويتضح من خلال هذا الجدول أن المبحوثين **يوافقون** على توافر بعد **التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية**، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا البعد (4.232) بانحراف معياري قدره (0.468)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (3.68 إلى 5.00) مما يدل على **توافر** بعد التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية **مرتفعة** من وجهة نظر المبحوثين، وقد تم ترتيب العبارات المندرجة تحت هذا البعد حسب درجة الموافقة كالآتي:

1/جاءت العبارة رقم (06): (**يلتزم المدققون الداخليون الحياد عند أداء مهامهم**) في المرتبة **الأولى** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.546) بانحراف معياري قدره

(0.670)، وهذا مؤشر واضح يعكس التزاما كبيرا للمدققين الداخلين للبنوك التجارية الجزائرية للحياد عند ممارستهم لمهامهم، وهذا يزيد في فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية؛

2/جاءت العبارة رقم (01): (**يشترط في اختيار المدققين الداخلين الكفاءة العلمية والمهنية**) في المرتبة **الثانية** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.523) بانحراف معياري قدره (0.670)، ويتضح من هذا أن البنوك التجارية الجزائرية تشترط الكفاءة العلمية والمهنية عند توظيفها للمدققين الداخلين من خلال الاشتراط مثلا الحصول على شهادة الليسانس على الأقل في التخصصات المرتبطة بالمحاسبة والتدقيق.

3/جاءت العبارة رقم (07): (**يبذل موظفو قسم التدقيق الداخلي العناية المهنية الكافية عند القيام بمهامهم**) في المرتبة **الثالثة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.356) بانحراف معياري قدره (0.753)، وهذا يدل على سعي موظفي دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية على بذل العناية المهنية اللازمة عند ممارستهم لمهامهم، وهذا مما يزيد في فعالية التدقيق الداخلي فيها؛

4/جاءت العبارة رقم (03): (**التدقيق الداخلي يعتبر من أهم أنواع الرقابة الدورية التي نص عليها النظام 11-08**) في المرتبة **الرابعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.318) بانحراف معياري قدره (0.713)، ويتضح من هذا أن التدقيق الداخلي يعتبر فعلا من أهم أنواع الرقابة الدورية التي نص عليها النظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، ويلعب دورا هاما في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية؛

5/جاءت العبارة رقم (08): (**يسهر رئيس قسم التدقيق الداخلي على وضع برنامج لتأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي**) في المرتبة **الخامسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.296) بانحراف معياري قدره (0.769)، وهذا يعكس وجود مبادرات –وإن كانت ليست في جميع البنوك التجارية – من طرف رؤساء مصالح أو دوائر التدقيق الداخلي للبنوك التجارية الجزائرية على وضع برنامج لتأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي، مما يزيد في فعاليته ودوره في البنوك التجارية الجزائرية؛

6/جاءت العبارة رقم (12): (**يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للبنك (الرقابة الدائمة والدورية**) في المرتبة **السادسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.258) بانحراف معياري قدره(0.870)، وهذا يدل على أن قسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية محل الدراسة يقوم بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للبنك مما يزيد في فعاليته ودوره وبالتالي يزيد من فعالية التدقيق البنكي بصفة عامة في البنوك التجارية الجزائرية؛

7/جاءت العبارة رقم (05): (**يؤكد رئيس قسم التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي في تقريره**) في المرتبة **السابعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.250) بانحراف معياري قدره(0.814)، وهذا يدل على أن رؤساء أقسام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة غالبا ما يقومون بالتأكيد في تقاريرهم الموجهة لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي الذي يشرفون عليه البنوك التجارية الجزائرية على وضع برنامج لتأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي، مما يزيد في فعاليته ودوره في هذه البنوك؛

8/جاءت العبارة رقم (10): (**يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم إدارة المخاطر والإسهام في تحسينها**) في المرتبة **الثامنة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.189) بانحراف معياري قدره(0.900)، وهذا يدل على أن قسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية محل الدراسة يقوم بالمساهمة في تقييم إدارة المخاطر والإسهام في تحسينها استجابة للمعايير الدولية للتدقيق ومتطلبات لجنة بازل مما يزيد في فعاليه التدقيق البنكي بصفة عامة في البنوك التجارية الجزائرية؛

9/جاءت العبارة رقم (02): (**يشترط في اختيار المدققين الداخليين الخبرة المهنية اللازمة**) في المرتبة **التاسعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.083) بانحراف معياري قدره (1.070)، وهذا يدل على أن أغلب البنوك التجارية محل الدراسة تشترط الخبرة المهنية في توظيفها للمدققين الداخلين، إلا أنه يوجد البعض من هذه البنوك، يكتفي فقط بالمؤهل العلمي، ولا يهتم بعنصر الخبرة المهنية، عند توظيفه للمدققين الداخليين مما قد يؤثر في فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية؛

10/جاءت العبارة رقم (04): (**يستفيد المدققون الداخليون للبنك من دورات تكوينية في التدقيق البنكي ومبادئ ومقررات لجنة بازل**) في المرتبة **العاشرة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.053) بانحراف معياري قدره(0.832)، وهذا يدل على أنه غالبا ما يستفيد المدققون الداخليون للبنوك التجارية الجزائرية من دورات تكوينية وتربصات في التدقيق البنكي ومبادئ ومقررات لجنة بازل، وهذا ما أكدته فعلا بعض المقابلات التي قمنا بها مع بعض إطارات البنوك والمدققين الداخلين، مما يزيد من فعالية التدقيق الذي يقومون به في البنوك التجارية الجزائرية؛

11/جاءت العبارة رقم (09): (**يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بوضع خطة من أجل تقييم موثق للمخاطر مرة واحدة في السنة على الأقل**) في المرتبة **الحادية عشر** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.985) بانحراف معياري قدره (1.034)، وهذا يدل على أنه غالبا ما يقوم رؤساء أقسام التدقيق الداخلي بوضع خطط من أجل تقييم موثق للمخاطر مرة واحدة

في السنة استجابة للمعيار الدولي2010 IIA، مما يزيد من فعالية التدقيق الذي يقومون به في البنوك التجارية الجزائرية؛

12/جاءت العبارة رقم (11): (**لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي معرفة وافيه لتقنيات التدقيق المعتمِدة على التكنولوجيا المتوفرة من أجل انجاز أعمالهم**) في المرتبة **الثانية عشر** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.931) بانحراف معياري قدره(0.812)، وهذا يدل على أنه قد يكون أحيانا لموظفي قسم التدقيق الداخلي معرفة وافية لتقنيات التدقيق المعتمدة على التكنولوجيا، مما قد يساعدهم في أداء مهامهم بكفاءة وسرعة عاليتين، عكس المدققين الداخليين الذين لا يمتلكون هذه المهارات، ويجدر التنويه هنا إلى أنه يجب على المشرفين على البنوك التجارية الجزائرية الاهتمام بتكوين المدققين الداخليين وتطوير قدراتهم في تقنيات التدقيق المعتمدة على التكنولوجيا استجابة للمعيار الدولي IIA 1210، إن توفر هذه الميزة في المدققين الداخليين يزيد في فعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية؛

ثانيا: درجة توافر بعد فعالية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الجزائرية

يتكون هذا البعد من عشر عبارات، والتي يوافق ترتيبها في استمارة الاستبيان العبارات (**13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21 و22**)، ولغرض تحليلها، سنعمل على القيام بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وعرض درجات الموافقة وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة المبحوثين، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-17): درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر فعالية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الجزائرية

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
13/تدقيق البنك من طرف محافظي (02) حسابات بناء على المادة 100 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض يزيد من فعالية التدقيق الخارجي.	تك	49	57	21	3	2	4.121	0.865
	%	37.1	43.2	15.9	2.3	1.5		
14/يشترط في المدقق الخارجي للبنك معرفة وخبرة في تدقيق البنوك، ويتم تثمين ذلك في دفاتر الشروط لمحافظة الحسابات.	تك	57	50	20	4	1	4.197	0.860
	%	43.2	37.9	15.2	3.0	0.8		
15/تبليغ المدققان الخارجيان محافظ	تك	51	52	24	5	0	4.129	0.842

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
البنك المركزي عن أي مخالفة يرتكبها البنك بناء على المادة 101 من الأمر 03-11 يزيد من فعالية التدقيق الخارجي.	%	38.6	39.4	18.2	3.8	0		
16/عدم استفادة المدقق الخارجي من أي قرض أو أي خدمة من البنك الذي يقوم بتدقيقه بناء على المادة 102 من الأمر 03-11 يزيد في استقلاليته.	تك	61	42	19	9	1	4.159	0.964
	%	46.2	31.8	14.4	6.8	0.8		
17/يضع المدقق الخارجي مخطط واف وشامل لعملية التدقيق.	تك	55	49	24	3	1	4.167	0.857
	%	41.7	37.1	18.2	2.3	0.8		
18/تقديم المدققان الخارجيان تقريرا خاصا عن الرقابة في أجل أقصاه 04 أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية بناء على المادة 101 من الأمر 03-11.يزيد من فعالية التدقيق الخارجي.	تك	37	57	35	3	0	3.970	0.800
	%	28	43.2	26.5	2.3	0		
19/إرسال المدققان الخارجيان نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة إلى محافظ البنك المركزي بناء على المادة 101 من الأمر 03-11 يزيد من فعالية التدقيق الخارجي.	تك	37	57	31	5	2	3.924	0.896
	%	28	43.2	23.5	3.8	1.5		
20/إن عضوية المدقق الخارجي في لجنة التدقيق تزيد من فعالية التدقيق الخارجي.	تك	16	47	46	12	11	3.340	1.0760
	%	12.1	35.6	34.8	9.1	8.3		
21/يطلع المدقق الخارجي على الهيكل التنظيمي للبنك للتأكد من استقلالية قسم التدقيق الداخلي.	تك	48	57	21	6	0	4.113	0.835
	%	36.4	43.2	15.9	4.5	0		

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
22/يقوم المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية للبنك ويبدي رأيه حول ذلك في تقريره.	تك	57	46	25	4	0	4.182	0.845
	%	43.2	34.8	18.9	3.0	0		
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لدرجة توافر فعالية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الجزائرية							**4.030**	**0.545**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يشير الجدول (3-17) إلى إجابات عينة الأفراد المبحوثين على العبارات المتعلقة بدرجة توافر بعد فعالية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الجزائرية ويتضح من خلال هذا الجدول أن المبحوثين **يوافقون** على توافر بعد التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا البعد (4.030) بانحراف معياري قدره (0.545)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00) مما يدل على **توافر** بعد فعالية التدقيق الخارجي بدرجة **مرتفعة** من وجهة نظر المبحوثين، وقد تم ترتيب العبارات المندرجة تحت هذا البعد حسب درجة الموافقة كالآتي:

1/جاءت العبارة رقم (14): (**يشترط في المدقق الخارجي للبنك معرفة وخبرة في تدقيق البنوك، ويتم تثمين ذلك في دفاتر الشروط لمحافظة الحسابات**) في المرتبة **الأولى** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.197) بانحراف معياري قدره (0860)، وهذا يدل على أنه يتم تثمين عنصر الخبرة ومنحه نقاطا معتبرة عند تقييم العروض في اختيار المدققين الخارجيين للبنوك التجارية الجزائرية، وهذا ما أكدته المقابلات التي أجريناها مع بعض المدققين الخارجيين الذين قاموا بتدقيق البنوك، وبعض إطارات هذه البنوك، وهذا بالنسبة للتدقيق القانوني والتعاقدي، مما يزيد من فعالية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المدققين الخارجيين الذين قاموا بتدقيق البنوك قليل جدا إذا ما قورن بالعدد الإجمالي للمهنيين في الجزائر (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين)، حيث عند تحميلنا للتقارير المالية للبنوك التجارية العاملة بالجزائر لعدة سنوات، وجدنا نفس الأسماء مكررة في مختلف البنوك، أي أن تدقيق البنوك التجارية بالجزائر، تقريبا محتكرا في فئة معينة من المدققين (لا تتجاوز 30 مدقق) نظرا لشرط الخبرة الذي تكلمنا عنه.

2/جاءت العبارة رقم (22): (**يقوم المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية للبنك ويبدي رأيه حول ذلك في تقريره**) في المرتبة **الثانية** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.182)

بانحراف معياري قدره(0.845)، ويتضح من هذا أن المدققين الخارجيين للبنوك التجارية يقومون بفحص نظام الرقابة الداخلية للبنك ويبدون رأيهم حول ذلك في تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة، وفي حالة وجود أي قصور في هذا النظام يقومون بالإشارة له في تقاريرهم سواء الموجهة للبنك في حد ذاته، أو لمحافظ بنك الجزائر.

3/جاءت العبارة رقم (17): (**يضع المدقق الخارجي مخطط واف وشامل لعملية التدقيق**) في المرتبة **الثالثة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.167) بانحراف معياري قدره (0.857)، وهذا النتيجة بديهية باعتبار أن وضع مخطط واف وشامل لعملية التدقيق من أولى أولويات المدقق الخارجي، من أجل قيامه بمهمته بسهولة تامة، ولكي يتجنب ضياع الوقت، خاصة وأن عملية التدقيق الخارجي للبنوك قد تستغرق وقتا كبيرا وقد يشترك فيها عدة موظفين في مكاتب التدقيق التي تم إسناد مهمة التدقيق لها، إن تجاهل بعض المدققين لهذه النقطة المهمة جدا في مراحل التدقيق الخارجي قد يؤدي إلى نقص فعالية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية.

4/جاءت العبارة رقم(16): (**عدم استفادة المدقق الخارجي من أي قرض أو أي خدمة من البنك الذي يقوم بتدقيقه بناء على المادة 102 من الأمر 03-11 يزيد في استقلاليته**) في المرتبة **الرابعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.159) بانحراف معياري قدره (0.964)، وهذا يدل على أن الالتزام بتدابير الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض فيما تعلق بعدم استفادة المدقق الخارجي من أي قرض أو أي خدمة من البنك الذي يقوم بتدقيقه يزيد من الحفاظ على استقلاليته ويمكنه من ممارسة مهامه الموكلة له قانونا دون أي ضغوطات، إلا أن هذا الأمر غير وارد دائما، أي أنه قد يحدث وأن يستفيد هذا المدقق من قرض باسم شخص آخر من أقاربه أو معارفه، وهذا ما جعل بعض المبحوثين يجيبون بعدم الموافقة، ويرون أن هذا الأمر لا يزيد من استقلالية المدقق الخارجي.

5/جاءت العبارة رقم (15): (**تبليغ المدققان الخارجيان محافظ البنك المركزي عن أي مخالفة يرتكبها البنك بناء على المادة 101 من الأمر 03-11 يزيد من فعالية التدقيق الخارجي**) في المرتبة **الخامسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.129) بانحراف معياري قدره (0.842) وهذا يدل على أن الإجراء الذي بموجبه يتم تبليغ محافظ البنك المركزي بناء على المادة 101 من الأمر 03-11 يزيد من فعالية التدقيق الخارجي.

6/جاءت العبارة رقم (13): (**تدقيق البنك من طرف محافظي (02) حسابات بناء على المادة 100 من الأمر03-11 المتعلق بالنقد والقرض يزيد من فعالية التدقيق الخارجي**) في المرتبة **السادسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.121) بانحراف معياري قدره (0.865)، وهذا يدل على أن تدقيق البنوك من طرفي محافظي حسابات بناء على المادة 100 يساهم نوعا ما في زيادة فعالية التدقيق الخارجي.

7/جاءت العبارة رقم (21): (**يطلع المدقق الخارجي على الهيكل التنظيمي للبنك للتأكد من استقلالية قسم التدقيق الداخلي**) في المرتبة **السابعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.113) بانحراف معياري قدره(0.835)، وهذا يدل على أن المدقق الخارجي أحيانا يقوم بالاطلاع على الهيكل التنظيمي لمعرفة تبعية قسم التدقيق للإدارة العليا للبنك من عدمها.

8/جاءت العبارة رقم (18): (**تقديم المدققان الخارجيان تقريرا خاصا عن الرقابة في أجل أقصاه 04 أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية بناء على المادة 101 من الأمر 03-11.يزيد من فعالية التدقيق الخارجي** في المرتبة **الثامنة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.970) بانحراف معياري قدره(0.800)، وهذا يدل على أن تقديم المدققان الخارجيان تقريرا خاصا عن الرقابة في أجل أقصاه 04 أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية يزيد نوعا ما في فعالية التدقيق الخارجي حسب رأي المبحوثين.

9/جاءت العبارة رقم (19): (**إرسال المدققان الخارجيان نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة إلى محافظ البنك المركزي بناء على المادة 101 من الأمر 03-11 يزيد من فعالية التدقيق الخارجي**) في المرتبة **التاسعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.924) بانحراف معياري قدره (0.896)، يدل على أن الإجراء الذي بمثابته يقوم المدققان نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة إلى محافظ البنك المركزي يزيد نوعا ما من فعالية التدقيق الخارجي حسب رأي المبحوثين.

10/جاءت العبارة رقم (20): (**إن عضوية المدقق الخارجي في لجنة التدقيق تزيد من فعالية التدقيق الخارجي**) في المرتبة **التاسعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.340) بانحراف معياري قدره(1.067)، وهذا يدل على أن عضوية المدقق الخارجي في لجنة التدقيق تزيد نوعا ما من فعالية التدقيق الخارجي نوعا ما، ويجدر التنويه هنا إلى أنه أظهرت نتائج بعض المقابلات التي أجريناها مع بعض إطارات البنوك أنه في أغلب البنوك التجارية العاملة في الجزائر فإن محافظ الحسابات (المدقق الخارجي) ليس عضوا في لجان التدقيق بهذه البنوك، مما ينقص من فعالية التدقيق الخارجي من جهة ولجان التدقيق من جهة أخرى في هذه البنوك.

ثالثا: درجة توافر بعد فعالية لجان التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية

يتكون هذا البعد من تسعة عبارات، والتي يوافق ترتيبها في استمارة الاستبيان العبارات (**23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31**)، ولغرض تحليلها، سنعمل على القيام بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وعرض درجات الموافقة وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة المبحوثين، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-18): درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد فعالية لجان التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
23/تنشأ لدى البنك لجنة تدقيق تنبثق من الأعضاء غير التنفيذين لمجلس الإدارة بناء على المادة 02 من النظام 08-11	تك	34	64	33	1	0	3.992	0.736
	%	25.8	48.5	25.0	0.8	0		
24/لجنة التدقيق مفعلة في أغلب البنوك التجارية الجزائرية.	تك	38	47	35	10	2	3.826	0.985
	%	28.8	35.6	26.5	7.6	1.5		
25/غالبا يكون لأعضاء لجنة التدقيق معارف وخبرات كافية في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق.	تك	35	55	28	11	3	3.818	0.995
	%	26.5	41.7	21.2	8.3	2.3		
26/عدد اجتماعات لجنة التدقيق كافي من أجل مناقشة القضايا المهمة وإيجاد الحلول المناسبة.	تك	21	45	50	13	3	3.515	0.953
	%	15.9	34.1	37.9	9.8	2.3		
27/تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من عدم وجود أية قيود تعرقل من عمل المدققين الداخلين وتؤثر في استقلاليتهم.	تك	42	63	24	2	1	4.083	0.792
	%	31.8	47.7	18.2	1.5	0.8		
28/تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في اختيار المدققين الداخليين.	تك	19	43	47	20	3	3.417	0.989
	%	14.4	32.6	35.6	15.2	2.3		
29/تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في إعداد دفاتر الشروط لاختيار المدققين الخارجيين.	تك	17	40	48	23	4	3.326	1.008
	%	12.9	30.3	36.4	17.4	3.0		
30/تقوم لجنة التدقيق بالتنسيق بين قسم التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين.	تك	19	48	44	19	2	3.477	0.961
	%	14.4	36.4	33.3	14.4	15		

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
31/تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة لتوصيات المدققين الخارجيين	تك	44	65	21	2	0	4.144	0.732
	%	33.3	49.2	15.9	1.5	0		
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لدرجة توافر فعالية لجان التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية							**3.733**	**0.501**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يشير الجدول (3-18) إلى إجابات عينة الأفراد المبحوثين على العبارات المتعلقة بدرجة توافر بعد لجان التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية، ويتضح من خلال هذا الجدول أن المبحوثين **يوافقون** على توافر بعد فعالية لجان التدقيق، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا البعد (3.733) بانحراف معياري قدره (0.501)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (3.68 إلى 5.00) مما يدل على **توافر** بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال بدرجة **مرتفعة** من وجهة نظر المبحوثين، وقد تم ترتيب العبارات المندرجة تحت هذا البعد كما يلي:

1/جاءت العبارة رقم (31): (**تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة لتوصيات المدققين الخارجيين والداخليين**) في المرتبة **الأولى** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.144) بانحراف معياري قدره (0.732)، ويتضح من هذا أن لجنة التدقيق تولي اهتماما كبيرا بتقارير وتوصيات المدققين الداخليين والخارجيين والحرص على تطبيقها من طرف الإدارة التنفيذية للبنك.

2/جاءت العبارة رقم (27): (**تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من عدم وجود أية قيود تعرقل من عمل المدققين الداخلين وتؤثر في استقلاليتهم**) في المرتبة **الثانية** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.083) بانحراف معياري قدره (0.792)، ويتبين من هذا الحرص الكبير من طرف لجنة التدقيق في توفير الجو المناسب للمدققين الداخليين وضمان عملهم في ظروف جيدة لا تؤثر على استقلاليتهم وأدائهم لأعمالهم على أكمل وجه ممكن.

3/جاءت العبارة رقم (23): (**تنشأ لدى البنك لجنة تدقيق تنبثق من الأعضاء غير التنفيذين لمجلس الإدارة بناء على المادة 02 من النظام 11-08**) في المرتبة **الثالثة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.992) بانحراف معياري قدره (0.736)، يعكس أن أغلب أفراد العينة المبحوثة يطلعون على الأنظمة والقوانين البنكية التي أتاحت للبنوك التجارية إمكانية تفعيل لجنة تدعى في صلب هذا النظام بلجنة التدقيق وهي موجودة في بعض البنوك التجارية الجزائرية.

4/جاءت العبارة رقم (24): (**لجنة التدقيق مفعلة في أغلب البنوك التجارية الجزائرية**) في المرتبة **الرابعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.826) بانحراف معياري قدره (0.985)،

ويتضح من هذا أنه فعلا عدم إلزام القانون البنكي البنوك التجارية بإنشاء وتفعيل لجنة التدقيق كان وراء عدم وجودها في العديد من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خاصة الوطنية، عكس البنوك الأجنبية التي أغلبها تم تفعيل فيها لجان التدقيق.

5/جاءت العبارة رقم (25): (**غالبا يكون لأعضاء لجنة التدقيق معارف وخبرات كافية في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق**) في المرتبة **الخامسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.818) بانحراف معياري قدره (0.995)، وهذا يدل على انه يكون أحيانا كثيرة للجنة التدقيق معارف وخبرات كافية في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق في البنوك التجارية الجزائرية، أي أن أغلب أعضائها يحققون أحد شروط قانون ساربينز أوكسلي (حيازة شهادة في المالية أو المحاسبة، أو شغل لوظيفة سابقة عليا في الإدارة والمالية بالبنوك...).

6/جاءت العبارة رقم (26): (**عدد اجتماعات لجنة التدقيق كافي من أجل مناقشة القضايا المهمة وإيجاد الحلول المناسبة**) في المرتبة **السادسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.515) بانحراف معياري قدره(0.953)، يعكس أنه قد يكون عدد اجتماعات لجنة التدقيق غير كاف في بعض من البنوك التجارية، وهذا من شأنه أن ينعكس سلبا على أدائها وفعاليتها في البنوك التجارية.

7/جاءت العبارة رقم (30): (**تقوم لجنة التدقيق بالتنسيق بين قسم التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين**) في المرتبة **السابعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.477) بانحراف معياري قدره(0.961)، يعكس هذا –حتى وإن كان ليس بصفة كبيرة جدا– أن لجنة التدقيق تقوم بالتنسيق بين قسم التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين في البنوك التجارية الجزائرية مما يزيد من فعالية كلا منهما.

8/جاءت العبارة رقم (28): (**تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في اختيار المدققين الداخليين**) في المرتبة **الثامنة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.417) بانحراف معياري قدره(0.989)، يعكس هذا أنه يمكن أن تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في اختيار المدققين الداخليين في بعض البنوك التجارية.

9/جاءت العبارة رقم (29): (**تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في إعداد دفاتر الشروط لاختيار المدققين الخارجيين**) في المرتبة **التاسعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.326) بانحراف معياري قدره(1.008)، يعكس هذا أنه يمكن أن تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في اختيار المدققين الداخليين في بعض البنوك التجارية.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بمدى توافر تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بعرض ومناقشة البيانات التي تقيس درجة توافر تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، من خلال قياس درجة توافر كل من:

- إدراك وقياس مخاطر القرض؛
- إدراك وقياس مخاطر السيولة؛
- إدراك وقياس المخاطر السوقية؛
- إدراك وقياس المخاطر العملياتية.

لأجل تحقيق هذا الغرض سنقوم باستخدام التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

يمكن توضيح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد تقييم المخاطر البنكية وترتيبها كما يلي:

الجدول رقم (3-19): ملخص درجة توافر تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

تقييم المخاطر البنكية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
إدراك وقياس مخاطر القرض	4.093	0.535	1	مرتفعة
إدراك وقياس مخاطر السيولة	3.941	0.527	3	مرتفعة
إدراك وقياس المخاطر السوقية	3.724	0.575	4	مرتفعة
إدراك وقياس المخاطر العملياتية	3.952	0.585	2	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور	**3.927**	**0.457**	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يتضح من الجدول (3-19) أن المبحوثين **يوافقون** على **توافر** أبعاد المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (3.927) بانحراف معياري قدره (0.457)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00) مما يدل على **توافر**تقييم المخاطر البنكيةبدرجة **مرتفعة** من وجهة نظر المبحوثين.

جاء بعد إدراك وقياس مخاطر القرض في المرتبة **الأولى** بمتوسط حسابي بلغ (4.093) -وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام (3.927)- وانحراف معياري بلغ (0.535)، في حين جاء بعد (إدراك وقياس المخاطر السوقية) في **الرابعة** والأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.724) -وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام (3.927)- وانحراف معياري قدره (0.575).

في ما يلي توضيح لآراء عينة الأفراد المبحوثين المتعلقة بالعبارات التي تقيس درجة توافر كل بعد من أبعاد تقييم المخاطر البنكية على حدة.

أولا: درجة توافر بعد إدراك وقياس مخاطر القرض

يتكون هذا البعد من ستة عبارات، والتي يوافق ترتيبها في استمارة الاستبيان العبارات (**32، 33، 34، 35، 36 و37**)، ولغرض تحليلها، سنعمل على القيام بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وعرض درجات الموافقة وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة المبحوثين، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-20): درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد إدراك وقياس مخاطر القرض

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
32/تنتج مخاطر القرض عن عدم سداد المدينين لأصول دينهم بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عنهم (في حال تعامل البنك بالفائدة).	تك	46	67	12	7	0	4.152	0.796
	%	34.8	50.8	9.1	5.3	0		
33/تنتج مخاطر القرض عن تأخر سداد المدينين لأصول دينهم بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عنهم (في حال تعامل البنك بالفائدة)	تك	36	69	15	11	1	3.970	0.890
	%	27.3	52.3	11.4	8.3	0.8		
34/تتأثر مخاطر القرض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.	تك	52	60	12	8	0	4.182	0.836
	%	39.4	45.5	9.1	6.1	0		
35/يُستعمَل نظام التصنيف الائتماني الداخلي كآلية لقياس مخاطر القرض.	تك	38	62	27	4	1	4.000	0.829
	%	28.8	47.0	20.5	3.0	0.8		
36/يتم تحليل الوضعية المالية لمتعاملي البنك باستعمال مؤشرات التحليل المالي قبل البت في قرار منح الائتمان.	تك	58	55	14	5	0	4.258	0.797
	%	43.9	41.7	10.6	3.8	0		
37/يتم استعمال مؤشرات الفشل المالي الحديثة لتحليل الوضعية المالية للعملاء.	تك	40	57	30	5	0	4.000	0.829
	%	30.3	43.2	22.7	3.8	0		
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لدرجة توافر إدراك وقياس مخاطر القرض في البنوك الجزائرية							**4.093**	**0.535**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يشير الجدول (3-20) إلى إجابات عينة الأفراد المبحوثين على العبارات المتعلقة بدرجة توافر بعد إدراك وقياس مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، ويتضح من خلال هذا الجدول أن المبحوثين **يوافقون** على توافر بعد إدراك وقياس مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا البعد (4.093) بانحراف معياري قدره (0.535)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00)مما يدل على **توافر** بعد إدراك وقياس مخاطر القرض بدرجة **مرتفعة** من وجهة نظر المبحوثين، وقد تم ترتيب العبارات المندرجة تحت بعد إدراك وقياس مخاطر القرض في البنوك الجزائرية حسب درجة الموافقة كالآتي:

1/جاءت العبارة رقم (36): (**يتم تحليل الوضعية المالية لمتعاملي البنك باستعمال مؤشرات التحليل المالي قبل البت في قرار منح الائتمان**) في المرتبة **الأولى** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.258) بانحراف معياري قدره (0.797)، ويعكس هذا وجود مستوى مرتفع جدا من اهتمام البنوك التجارية بتحليل الوضعيات المالية لمتعاملي البنك وطلاب الائتمان البنكي باستعمال المؤشرات المالية قبل البت في قرارات منح الائتمان البنكي.

2/جاءت العبارة رقم (34): (**تتأثر مخاطر القرض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد**) في المرتبة **الثانية** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.182) بانحراف معياري قدره (0.836)، وهذا يؤكد فعلا أن مخاطر القرض تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد ويعكس أيضا مدى إدراك الأفراد المبحوثين لمسببات مخاطر القرض.

3/جاءت العبارة رقم (32): (**تنتج مخاطر القرض عن عدم سداد المدينين لأصول دينهم بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عنهم (في حال تعامل البنك بالفائدة)** في المرتبة **الثالثة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.152) بانحراف معياري قدره (0.796)، وهذا يدل على أنه من بين أهم أسباب مخاطر القرض في البنوك التجارية الجزائرية هو عدم سداد المدينين لأصول دينهم بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عنهم، كما يعكس أيضا مدى إدراك الأفراد المبحوثين لمسببات مخاطر القرض.

4/جاءت العبارة رقم (35): (**يستعمَل نظام التصنيف الائتماني الداخلي كآلية لقياس مخاطر القرض**) في المرتبة **الرابعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.000) بانحراف معياري قدره (0.829) وهذا يدل على أن عددا كبيرا من البنوك التجارية الجزائرية تستعمل نظام الائتمان الداخلي كآلية لقياس مخاطر القرض، حيث تعتبر هذه الآلية من أهم الأدوات التي تستعملها البنوك في تقييم مخاطر القرض.

5/جاءت العبارة رقم (37): (**يتم استعمال مؤشرات الفشل المالي الحديثة لتحليل الوضعية المالية للعملاء**) في المرتبة **الخامسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.000) بانحراف معياري قدره (0.829) وهذا يدل على أن عددا معتبرا من البنوك التجارية الجزائرية تستعمل مؤشرات الفشل المالي الحديثة لتحليل الوضعية المالية للعملاء، وهذه الطريقة أفضل من سابقتها كونها تسمح بتفادي الوقوع في المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض) فضلا عن قياسها.

6/جاءت العبارة رقم (33): (**تنتج مخاطر القرض عن تأخر سداد المدينين لأصول دينهم بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عنهم (في حال تعامل البنك بالفائدة)** في المرتبة **السادسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.970) بانحراف معياري قدره (0.890)، وهذا يدل على أنه تحدث أيضا مخاطر القرض في البنوك التجارية الجزائرية نتيجة لتأخر سداد المدينين لأصول دينهم بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عنهم ولكن بصفة أقل من عدم السداد نهائيا (العبارة رقم 32).

ثانيا: درجة توافر بعد إدراك وقياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية

يتكون هذا البعد من ستة عبارات، والتي يوافق ترتيبها في استمارة الاستبيان العبارات (**38، 39، 40، 41، 42 و43**)، ولغرض تحليلها، سنعمل على القيام بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وعرض درجات الموافقة وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة المبحوثين، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-21): درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد إدراك وقياس مخاطر السيولة

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
38/تنتج مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند تواريخ استحقاقها.	تك	27	77	19	6	2	3.932	0.821
	%	21.2	58.3	14.4	4.5	1.5		
39/سداد الالتزامات المالية المترتبة على البنك بتكلفة أعلى نتيجة عدم القدرة على تسييل بعض الاستثمارات، يؤدي لوقوع البنك في خطر سيولة.	تك	18	75	30	8	1	3.765	0.790
	%	13.6	56.8	22.7	6.1	0.8		
40/يعرض ضعف تخطيط السيولة (كمنح آجال طويلة للتسهيلات وقبول أجال قصيرة للالتزامات) البنك لمخاطر سيولة.	تك	44	60	24	4	0	4.091	0.796
	%	33.3	45.5	18.2	4	0		
41/تُصنَّف التزامات البنك حسب الآجال ويتم الإفصاح عنها لاستعمالها في مؤشرات قياس السيولة البنكية.	تك	29	73	27	2	1	3.962	0.745
	%	22.0	55.3	20.5	1.5	0.8		

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
42/يتم تصنيف موجودات البنك حسب الآجال ودرجات سيولتها والإفصاح عنها من أجل استعمالها في مؤشرات قياس السيولة البنكية.	تك	25	74	29	3	1	3.902	0.750
	%	18.9	56.1	22.0	2.3	0.8		
43/يتم استعمال مؤشرات التحليل المالي للسيولة من أجل قياس مخاطرها والوقوف على نقاط القوة والضعف.	تك	30	77	21	2	2	3.992	0.767
	%	22.7	58.3	15.9	1.5	1.5		
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لدرجة توافر إدراك وقياس مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية							**3.941**	**0.527**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يشير الجدول (3-21) إلى إجابات عينة الأفراد المبحوثين على العبارات المتعلقة بدرجة توافر بعد إدراك وقياس مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية، ويتضح من خلال هذا الجدول أن المبحوثين **يوافقون** على توافر بعد إدراك وقياس مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا البعد (3.941) بانحراف معياري قدره (0.527)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00)مما يدل على **توافر** بعد إدراك وقياس مخاطر السيولة بدرجة **مرتفعة** من وجهة نظر المبحوثين، وقد تم ترتيب العبارات المندرجة تحت بعد إدراك وقياس مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية حسب درجة الموافقة كالآتي:

1/جاءت العبارة رقم (40): (**يعرض ضعف تخطيط السيولة (كمنح آجال طويلة للتسهيلات وقبول أجال قصيرة للالتزامات) البنك لمخاطر سيولة**) في المرتبة **الأولى** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.091) بانحراف معياري قدره (0.796)، ويعكس هذا أنه من بين أكبر المسببات لمخاطر السيولة الأخطاء في السياسة المالية للبنك وقبوله للالتزامات قصيرة الأجل مقابل منحه آجالا كبيرا للتسهيلات مما يعرضه للوقوع في مخاطر السيولة التي قد تؤدي به إلى الإفلاس.

2/جاءت العبارة رقم (43): (**يتم استعمال مؤشرات التحليل المالي للسيولة من أجل قياس مخاطرها والوقوف على نقاط القوة والضعف**) في المرتبة **الثانية** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.992) بانحراف معياري قدره (0.767)، يعكس اهتماما كبيرا للبنوك التجارية في استعمال مؤشرات السيولة البنكية من أجل تجنب الوقوع في مخاطرها.

3/جاءت العبارة رقم (41): (**تُصنَّف التزامات البنك حسب الآجال ويتم الإفصاح عنها لاستعمالها في مؤشرات قياس السيولة البنكية**) في المرتبة **الثالثة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.962) بانحراف معياري قدره (0.745)، وهذا يدل أن البنوك التجارية تقوم بتصنيف التزاماتها حسب الآجال وتفصح عنها في قوائمها المالية من أجل استعمالها في قياس السيولة البنكية من طرف المعنيين بذلك.

4/جاءت العبارة رقم (38): (**تنتج مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند تواريخ استحقاقها**) في المرتبة **الرابعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.932) بانحراف معياري قدره (0.821) حيث يدل ذلك على أنه كثيرا ما تتنج مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على سداد التزاماته المالية المترتبة عليه عند تواريخ استحقاقها من جهة، وتدل أيضا على أن الأفراد المبحوثين على دراية كافية بالأسباب التي تؤدي إلى مخاطر السيولة البنكية من جهة أخرى.

5/جاءت العبارة رقم (42): (**يتم تصنيف موجودات البنك حسب الآجال درجات سيولتها والإفصاح عنها من أجل استعمالها في مؤشرات قياس السيولة البنكية**) في المرتبة **الخامسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.902) بانحراف معياري قدره (0.750))، وهذا يدل أن الإجراء الذي من قيام البنوك التجارية بتصنيف موجوداتها حسب الآجال والإفصاح عنها في قوائمها المالية من أجل يساعدها كثيرا في قياس السيولة البنكية من طرف المعنيين بذلك.

6/جاءت العبارة رقم (39): **سداد الالتزامات المالية المترتبة على البنك بتكلفة أعلى نتيجة عدم القدرة على تسييل بعض الاستثمارات، يؤدي لوقوع البنك في خطر سيولة**) في المرتبة **السادسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.765) بانحراف معياري قدره (0.790) أنه نادرا ما يؤدي سداد الالتزامات المالية المترتبة على البنك بتكلفة أعلى إلى مخاطر سيولة بنكية نتيجة عدم قدرتها على تسييل بعض الاستثمارات.

ثالثا: درجة توافر بعد إدراك وقياس المخاطر السوقية في البنوك التجارية الجزائرية

يتكون هذا البعد من ستة عبارات، والتي يوافق ترتيبها في استمارة الاستبيان العبارات (**44، 45، 46، 47، 48 و49**)، ولغرض تحليلها، سنعمل على القيام بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وعرض درجات الموافقة وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة المبحوثين، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-22): درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد إدراك وقياس المخاطر السوقية

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
44/تنتج المخاطر السوقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة.	تك	18	64	38	9	3	3.644	0.884
	%	13.6	48.5	28.8	6.8	2.3		
45/يؤدي تذبذب أسعار العملات الأجنبية (التي تم تسعير بعض أصول والتزامات البنك بها) إلى مخاطر سوقية تعرض البنك إلى خسائر فادحة.	تك	30	60	26	12	4	3.758	1.005
	%	22.7	45.5	19.7	9.1	3		
46/تؤدي التحركات المعاكسة لأسعار الفوائد في السوق إلى مخاطر سوقية تعرض البنك إلى خسائر معتبرة.	تك	21	67	34	8	2	3.735	0.855
	%	15.9	50.8	25.8	6.1	1.5		
47/يتم تصنيف موجودات البنك وضبط الموجودات المقتناة بالعملات الأجنبية وتصنيفها والإفصاح عنها لاستعمالها في قياس المخاطر السوقية.	تك	15	55	55	6	1	3.583	0.782
	%	11.4	41.7	41.7	4.5	0.8		
48/يتم إجراء بعض الاختبارات وتوقع للسيناريوهات الضاغطة (كانخفاض معدلات الفائدة وتدهور أسعار بعض العملات وقياس الخسائر المتوقعة).	تك	27	63	34	6	2	3.811	0.866
	%	20.5	47.7	25.8	4.5	1.5		
49/يتم استعمال بعض الأساليب الكمية والإحصائية من أجل القياس الدقيق للمخاطر السوقية.	تك	29	58	37	7	1	3.811	0.866
	%	22	43.9	28	5.3	0.8		

العبارات	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لدرجة توافر إدراك وقياس المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية						**3.724**	**0.575**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يشير الجدول (3-22) إلى إجابات عينة الأفراد المبحوثين على العبارات المتعلقة بدرجة توافر بعد إدراك وقياس المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية، ويتضح من خلال هذا الجدول أن المبحوثين **يوافقون** على توافر بعد إدراك وقياس المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا البعد (3.724) بانحراف معياري قدره (0.575)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00)مما يدل على **توافر** بعد إدراك وقياس مخاطر السيولة بدرجة **مرتفعة** من وجهة نظر المبحوثين، وقد تم ترتيب العبارات المندرجة تحت بعد إدراك وقياس المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية حسب درجة الموافقة كالآتي:

1/جاءت العبارة رقم (48): (**يتم إجراء بعض الاختبارات وتوقع للسيناريوهات الضاغطة (كانخفاض معدلات الفائدة وتدهور أسعار بعض العملات وقياس الخسائر المتوقعة)**) في المرتبة **الأولى** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.811) بانحراف معياري قدره (0.866)، ويعكس هذا أن البنوك التجارية الجزائرية تهتم كثيرا بإجراء الاختبارات وتوقع للسيناريوهات الضاغطة (كانخفاض معدلات الفائدة وتدهور أسعار بعض العملات وقياس الخسائر المتوقعة).

2/جاءت العبارة رقم (49): (**يتم استعمال بعض الأساليب الكمية والإحصائية من أجل القياس الدقيق للمخاطر السوقية**) في المرتبة **الثانية** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.811) بانحراف معياري قدره (0.866)، ويعكس هذا أن البنوك التجارية الجزائرية تهتم بإجراء الأساليب الكمية والإحصائية من أجل التنبؤ وقياس المخاطر السوقية، لكن هذا الاهتمام ليس كبيرا جدا.

3/جاءت العبارة رقم (45): (**يؤدي تذبذب أسعار العملات الأجنبية (التي تم تسعير بعض أصول والتزامات البنك بها) إلى مخاطر سوقية تعرض البنك إلى خسائر فادحة**) في المرتبة **الثالثة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.758) بانحراف معياري قدره (1.005)، وهذا يدل على أن تسعير بعض أصول والتزامات البنك بعملات أجنبية يؤدي أحيانا إلى مخاطر سوقية لكن غالبا ما يكون هذا الخطر في البنوك التجارية الأجنبية الخاصة العاملة في الجزائر ويقل في البنوك التجارية الوطنية.

4/جاءت العبارة رقم (46): (**تؤدي التحركات المعاكسة لأسعار الفوائد في السوق إلى مخاطر سوقية تعرض البنك إلى خسائر معتبرة**) في المرتبة **الرابعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.735) بانحراف معياري قدره (0.855) وهذا يدل على أن التحركات المعاكسة لأسعار الفوائد في السوق

تؤدي أحيانا إلى وقوع البنوك التجارية الجزائرية إلى مخاطر سوقية ولكن بدرجة أقل من تذبذب أسعار العملات الأجنبية التي تم تسعير بعض أصول والتزامات البنك بها.

5/جاءت العبارة رقم (44): (**تنتج المخاطر السوقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة**) في المرتبة **الخامسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.644) بانحراف معياري قدره (0.884)، وهذا يدل على أنه أيضا يمكن ان تنتج المخاطر السوقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة لكن بدرجة أقل من تذبذب أسعار العملات الأجنبية التي تم تسعير بعض أصول والتزامات البنك بها ومن التحركات المعاكسة لأسعار الفوائد في السوق.

6/جاءت العبارة رقم (47): (**يتم تصنيف موجودات البنك وضبط الموجودات المقتناة بالعملات الأجنبية وتصنيفها والإفصاح عنها لاستعمالها في قياس المخاطر السوقية**) في المرتبة **السادسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.583) بانحراف معياري قدره (0.782)، وهذا يدل على أن الإجراء الذي من شأنه قيام بعض البنوك التجارية الجزائرية بالاهتمام بتصنيف وضبط الموجودات المقتناة بالعملات الأجنبية يسهل عملية قياس وتقييم المخاطر السوقية، ويجدر التنويه إلى أن عدم وقوع بعض البنوك التجارية الوطنية في مخاطر سوقية نظرا لعدم ارتباطها بالاقتصاديات والعملات الأجنبية يجعلها لا تهتم كثيرا بتقييم وقياس المخاطر السوقية.

رابعا: درجة توافر بعد إدراك وقياس المخاطر العملياتية في البنوك التجارية الجزائرية

يتكون هذا البعد من ستة عبارات، والتي يوافق ترتيبها في استمارة الاستبيان العبارات (**50، 51، 52، 53، 54 و55**)، ولغرض تحليلها، سنعمل على القيام بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وعرض درجات الموافقة وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة المبحوثين، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-23): درجات الموافقة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس درجة توافر بعد إدراك وقياس المخاطر العملياتية

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
50/تعتبر أخطاء الموظفين في معالجة العمليات المختلفة من بين أهم أسباب المخاطر العملياتية	تك	40	55	22	14	1	3.902	0.980
	%	30.3	41.7	16.7	10.6	0.8		
51/حدوث أخطاء أو أعطال في برامج المعلوماتية المستعملة من طرف البنك يؤدي إلى حدوث مخاطر عملياتية.	تك	44	60	20	8	0	4.061	0.854
	%	33.3	45.5	15.2	6.1	0		
52/يؤدي تحايل بعض الموظفين أو	تك	52	62	13	4	1	4.212	0.801

العبارات		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تواطئهم من أجل اختلاس بعض الأموال إلى مخاطر عملياتية تؤدي إلى خسائر	%	39.4	47.0	9.8	3.0	0.8		
53/يتم استعمال أنظمة إنذار حديثة للكشف عن عمليات الاحتيال من طرف الموظفين أو القرصنة الخارجية لحسابات العملاء.	تك	36	61	30	5	0	3.970	0.810
	%	27.3	46.2	22.7	3.8	0		
54/يتم قياس قدرة البنك في استئناف العمل ومواصلة نشاطه في حالة تعرضه لمخاطر عملياتية كبيرة (أخطاء، قرصنة، اختلاس....)	تك	33	59	29	11	0	3.864	0.889
	%	25.0	44.7	22.0	8.3	0		
55/يتم استعمال بعض مؤشرات التحليل المالي من أجل قياس كفاءة ومردودية موظفي البنك كصورة أولية للمخاطر العملياتية.	تك	27	54	38	11	2	3.705	0.939
	%	20.5	40.9	28.8	8.3	1.5		
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لدرجة توافر إدراك وقياس المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية							**3.952**	**0.585**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يشير الجدول (3-23)إلى إجابات عينة الأفراد المبحوثين على العبارات المتعلقة بدرجة توافر بعد إدراك وقياس المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية، ويتضح من خلال هذا الجدول أن المبحوثين **يوافقون** على توافر بعد إدراك وقياس المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا البعد (3.952) بانحراف معياري قدره (0.585)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة (من 3.68 إلى 5.00)مما يدل على **توافر** بعد إدراك وقياس المخاطر العملياتية بدرجة **مرتفعة** من وجهة نظر المبحوثين، وقد تم ترتيب العبارات المندرجة تحت بعد إدراك وقياس المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية حسب درجة الموافقة كالآتي:

1/جاءت العبارة رقم (52): **(يؤدي تحايل بعض الموظفين أو تواطئهم من أجل اختلاس بعض الأموال إلى مخاطر عملياتية تؤدي إلى خسائر كبيرة)** في المرتبة **الأولى** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (4.212) بانحراف معياري قدره (0.801)، ويعكس هذا يدل على أن أغلب

الأفراد المبحوثين يقرون بأن من بين أكبر مسببات المخاطر العملياتية الاختلاسات من خلال التحايل الذي يقوم به بعض الموظفين في البنوك التجارية.

2/جاءت العبارة رقم (51): (**حدوث أخطاء أو أعطال في برامج المعلوماتية المستعملة من طرف البنك يؤدي إلى حدوث مخاطر عملياتية**) في المرتبة **الثانية** من حيث درجة موافقة المبحوثين، وهذا يدل على أخطأ وأعطال برامج المعلوماتية المستعملة من طرف البنك تؤدي إلى مخاطر عملياتية بدرجة ثانية.

3/جاءت العبارة رقم (53): (**يتم استعمال أنظمة إنذار حديثة للكشف عن عمليات الاحتيال من طرف الموظفين أو القرصنة الخارجية لحسابات العملاء**) في المرتبة **الثالثة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.970) بانحراف معياري قدره (0.810)، وهذا يدل على ان أغلب البنوك التجارية الجزائرية تستعمل أنظمة حديثة للكشف عن عمليات الاحتيال من طرف الموظفين أو القرصنة الخارجية لحسابات العملاء.

4/جاءت العبارة رقم (50): (**تعتبر أخطاء الموظفين في معالجة العمليات المختلفة من بين أهم أسباب المخاطر العملياتية**) في المرتبة **الرابعة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.902) بانحراف معياري قدره (0.980)، وهذا يدل على ان أخطاء الموظفين في معالجة البيانات تؤدي إلى مخاطر عملياتية في البنوك التجارية الجزائرية ولكن بصورة أقل من المخاطر التي تسببها الاخطاء والأعطال في برامج المعلوماتية المستعملة من طرف البنك.

5/جاءت العبارة رقم (54): (**يتم قياس قدرة البنك في استئناف العمل ومواصلة نشاطه في حالة تعرضه لمخاطر عملياتية كبيرة (أخطاء، قرصنة، اختلاس....)**) في المرتبة **الخامسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.864) بانحراف معياري قدره (0.889)، وهذا يدل على أنه أغلب البنوك التجارية الجزائرية تقوم بقياس قدرتها في استئناف العمل ومواصلة النشاط في حال التعرض لمخاطر عملياتية كبيرة.

6/جاءت العبارة رقم (55): (**يتم استعمال بعض مؤشرات التحليل المالي من أجل قياس كفاءة ومردودية موظفي البنك كصورة أولية للمخاطر العملياتية**) في المرتبة **السادسة** من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة (3.705) بانحراف معياري قدره (0.939)، وهذا يدل على أن بعض البنوك التجارية تستعمل مؤشرات التحليل المالي من أجل قياس كفاءة ومردودية موظفي البنك كصورة أولية للمخاطر العملياتية.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سيتم اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالعلاقة التأثيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك عن طريق محاولة استكشاف وجود أو عدم وجود أثر لمقومات التدقيق البنكي بصفة مستقلة ومجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.

هذا إلى جانب عرض وتحليل بيانات الفرضية المتعلقة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية لآراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

تضمنت الفرضية (H_01) ما يلي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الداخلي** في تقييم **المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية**".

من أجل اختبار هذه الفرضية (H_01)، سنستخدم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-24): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sigمستوى الدلالةF
الانحدار	4.008	1	4.008	22.351	0.000
الخطأ	23.310	130	0.179		
الكلي	27.318	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-24) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث يظهر من خلاله أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (22.351) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (3-25): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.383	0.147	2.346	0.337	-	6.972	0.000
التدقيق الداخلي			0.374	0.079	0.383	4.728	0.000
المتغير التابع: تقييم المخاطر البنكية							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-25) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (6.972) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.474)، في حين معامل التحديد R^2(0.147)، وعليه، نستنتج أن التدقيق الداخلي يفسر ما نسبته (14.7 في المائة) من التغيرات في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.

بناءً على النتائج السابقة، **نرفض** الفرضية الصفرية (H_0)، و**نقبل** الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الداخلي** في تقييم **المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية** ".

بعد اختبار هذه الفرضية، نقوم باستعراض أثر التدقيق الداخلي في أبعاد تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية كالتالي:

- أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر القرض في البنوك التجارية الجزائرية؛
- أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية؛
- أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك التجارية الجزائرية؛
- أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك التجارية الجزائرية.

أولا: أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر القرض في البنوك التجارية الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-26): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig*مستوى الدلالةF
الانحدار	5,933	1	5,933	24,424	0.000
الخطأ	31,581	130	0,243		
الكلي	37,514	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-26) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (24,424) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3-27): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.398	0.158	2.169	0.392	-	5.539	0.000
التدقيق الداخلي			0.455	0.092	0.398	4.942	0.000
المتغير التابع: تقييم مخاطر القرض							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-27) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (4.942) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.398)، في حين معامل التحديد R^2(0.158)، وعليه، نستنتج أن التدقيق الداخلي يفسر ما نسبته (15.8 في المائة) من التغيرات في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية.

ثانيا: أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-28): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sigمستوى الدلالةF
الانحدار	4.005	1	4.005	16,101	0.000
الخطأ	32.336	130	0,249		
الكلي	36.341	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-28) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (16.101) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3-29): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.332	0.110	2.360	0.396	-	5.954	0.000
التدقيق الداخلي			0.373	0.093	0.332	4.013	0.000
المتغير التابع: تقييم مخاطر السيولة							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-29) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (4.013) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.332)، في حين معامل التحديد R^2(0.110)، وعليه، نستنتج أن التدقيق الداخلي يفسر ما نسبته (11.0 في المائة) من التغيرات في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

ثالثا: أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-30): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sigمستوى الدلالةF
الانحدار	4.736	1	4.736	15,955	0.000
الخطأ	38.588	130	0,297		
الكلي	43.324	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-30) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (15.955) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3-31): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.331	0.109	2.004	0.433	-	4.630	0.000
التدقيق الداخلي			0.406	0.102	0.331	3.994	0.000
المتغير التابع: تقييم المخاطر السوقية							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-31) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (3.994) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.331)، في حين معامل التحديد R^2(0.109)، وعليه، نستنتج أن التدقيق الداخلي يفسر ما نسبته (10.9 في المائة) من التغيرات في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية.

رابعا: أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الداخليفي تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-32): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig*مستوى الدلالةF
الانحدار	1.944	1	1.944	5.890	0.017
الخطأ	42.918	130	0.330		
الكلي	44.863	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-32) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (5.890) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3-33): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.208	0.043	2.851	0.457	-	6.243	0.000
التدقيق الداخلي			0.260	0.107	0.208	2.427	0.017
المتغير التابع: تقييم المخاطر العملياتية							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-33) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (2.427) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.208)، في حين معامل التحديد R^2(0.043)، وعليه، نستنتج أن التدقيق الداخلي يفسر ما نسبته (4.3 في المائة) من التغيرات في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

تضمنت الفرضية (H_02) ما يلي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**للتدقيق الخارجي** في تقييم **المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية**".

من أجل اختبار هذه الفرضية (H_02)، سنستخدم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الخارجيفي تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3–34): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sigمستوى الدلالةF
الانحدار	5.848	1	5.848	35.409	0.000
الخطأ	21.470	130	0.165		
الكلي	27.318	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3–34) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث يظهر من خلاله أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (35.409) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (3–35): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.463	0.214	2.365	0.265	-	8.928	0.000
التدقيق الخارجي			0.388	0.065	0.463	5.951	0.000
المتغير التابع: تقييم المخاطر البنكية							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3–35) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (5.951) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.463)، في حين معامل التحديد R^2(0.214)، وعليه، نستنتج أن التدقيق الخارجي يفسر ما نسبته (21.4 في المائة) من التغيرات في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.

بناءً على النتائج السابقة، **نرفض** الفرضية الصفرية (H_0)، و**نقبل** الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الخارجي** في تقييم **المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية** ".

بعد اختبار هذه الفرضية، نقوم باستعراض أثر التدقيق الخارجي في أبعاد تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية كالتالي:

- أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر القرض في البنوك التجارية الجزائرية؛
- أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية؛
- أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك التجارية الجزائرية؛
- أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك التجارية الجزائرية.

أولا: أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر القرض في البنوك التجارية الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-36): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sigمستوى الدلالةF
الانحدار	7.318	1	7.318	31.505	0.000
الخطأ	30.196	130	0,232		
الكلي	37,514	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-36) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (31,505) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3–37): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.442	0.195	2.346	0.314	-	7.467	0.000
التدقيق الخارجي			0.434	0.077	0.442	5.613	0.000
المتغير التابع: تقييم مخاطر القرض							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3–37) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (5.613) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.442)، في حين معامل التحديد R^2(0.195)، وعليه، نستنتج أن التدقيق الخارجي يفسر ما نسبته (19.5 في المائة) من التغيرات في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية.

ثانيا: أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3–38): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig*مستوى الدلالةF
الانحدار	5.356	1	5.356	22,470	0.000
الخطأ	30.985	130	0,238		
الكلي	36.341	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-38) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (22,470) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3-39): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.384	0.147	2.446	0.318	-	7.684	0.000
التدقيق الخارجي			0.371	0.078	0.384	4.740	0.000
المتغير التابع: تقييم مخاطر السيولة							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-39) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (4.740) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.384)، في حين معامل التحديد R^2(0.147)، وعليه، نستنتج أن التدقيق الخارجي يفسر ما نسبته (14.7 في المائة) من التغيرات في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

ثالثا: أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3–40): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig*مستوى الدلالةF
الانحدار	5.671	1	5.671	19,579	0.000
الخطأ	37.653	130	0,290		
الكلي	43.324	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3–40) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (19.579) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3–41): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.362	0.131	2.185	0.351	-	6.228	0.000
التدقيق الخارجي			0.382	0.086	0.362	4.425	0.000
المتغير التابع: تقييم المخاطر السوقية							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3–41) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (4.425) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.362)، في حين معامل التحديد R^2(0.131)، وعليه، نستنتج أن التدقيق الخارجي يفسر ما نسبته (13.1 في المائة) من التغيرات في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية.

رابعا: أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-42): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig*مستوى الدلالةF
الانحدار	5.163	1	5.163	16.907	0.000
الخطأ	39.700	130	0.305		
الكلي	44.863	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-42) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (16.907) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3-43): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.339	0.115	2.484	0.360	-	6.896	0.000
التدقيق الخارجي			0.364	0.089	0.339	4.112	0.017
المتغير التابع: تقييم المخاطر العملياتية							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-43) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (4.112) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.339)، في حين معامل التحديد R^2(0.115)، وعليه، نستنتج أن التدقيق الخارجي يفسر ما نسبته (11.5 في المائة) من التغيرات في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

تضمنت الفرضية (H_03) ما يلي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجان التدقيق في تقييم **المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية**".

من أجل اختبار هذه الفرضية (H_02)، سنستخدم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-44): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sigمستوى الدلالةF
الانحدار	3.094	1	3.094	16.602	0.000
الخطأ	24.225	130	0.186		
الكلي	27.318	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-44) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار الفرضية، حيث يظهر من خلاله أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (16.602) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم (3-45): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.337	0.113	2.782	0.284	-	9.814	0.000
لجان التدقيق			0.307	0.075	0.337	4.075	0.000
المتغير التابع: تقييم المخاطر البنكية							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-45) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (4.075) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.337)، في حين معامل التحديد R^2(0.113)، وعليه، نستنتج أنلجان التدقيق تفسر ما نسبته (11.3 في المائة) من التغيرات في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.

بناءً على النتائج السابقة، **نرفض** الفرضية الصفرية (H_0)، و**نقبل** الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للجان التدقيق** في تقييم **المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية** ".

بعد اختبار هذه الفرضية، نقوم باستعراض أثر لجان التدقيق في أبعاد تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية كالتالي:

- أثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر القرض في البنوك التجارية الجزائرية؛
- أثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية؛
- أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر السوقية في البنوك التجارية الجزائرية؛
- أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك التجارية الجزائرية.

أولا: أثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر القرض في البنوك التجارية الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر لجان التدقيقفي تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-46): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig*مستوى الدلالةF
الانحدار	3.397	1	3.397	12.942	0.000
الخطأ	34.118	130	0,262		
الكلي	37,514	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-46) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (12.942) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3-47): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.301	0.091	2.894	0.336	-	8.600	0.000
لجان التدفيق			0.321	0.089	0.301	3.598	0.000
المتغير التابع: تقييم مخاطر القرض							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-47) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجان التدقيق في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (3.598) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.301)، في حين معامل التحديد R^2(0.091)، وعليه، نستنتج أن لجان التدقيق تفسر ما نسبته (9.1 في المائة) من التغيرات في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية.

ثانيا: أثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3–48): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sig مستوى الدلالةF
الانحدار	2.464	1	2.464	9.457	0.000
الخطأ	33.876	130	0,261		
الكلي	36.341	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3–48) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (9.457) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3–49): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.260	0.068	2.919	0.335	-	8.705	0.000
لجان التدقيق			0.274	0.089	0.260	3.075	0.000
المتغير التابع: تقييم مخاطر السيولة							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-49) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (3.075) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.260)، في حين معامل التحديد R^2(0.068)، وعليه نستنتج أن لجان التدقيق يفسر ما نسبته (6.8 في المائة) من التغيرات في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

ثالثا: أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-50): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig*مستوى الدلالةF
الانحدار	2.084	1	2.084	6.570	0.012
الخطأ	41.240	130	0.317		
الكلي	43.324	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-50) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (6.570) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3-51): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.219	0.048	2.784	0.370	-	7.525	0.000
لجان التدقيق			0.252	0.098	0.219	2.563	0.012
المتغير التابع: تقييم المخاطر السوقية							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-51) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجان التدقيق في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (2.563) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.219)، في حين معامل التحديد R^2(0.048)، وعليه، نستنتج أن لجان التدقيق يفسر ما نسبته (4.8 في المائة) من التغيرات في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية.

رابعا: أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية

من أجل تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر لجان التدقيقفي تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم (3-52): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sigمستوى الدلالةF
الانحدار	4.748	1	4.748	15.386	0.000
الخطأ	40.115	130	0.309		
الكلي	44.863	131			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-52) أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار لأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (15.386) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (3-53): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.325	0.106	2.534	0.365	-	6.944	0.000
لجان التدقيق			0.380	0.097	0.325	3.922	0.000
المتغير التابع: تقييم المخاطر العملياتية							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-53) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لجان التدقيق في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (3.922) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.325)، في حين معامل التحديد R^2(0.106)، وعليه، نستنتج أن لجان التدقيق يفسر ما نسبته (10.6 في المائة) من التغيرات في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة والمتعلقة بأثر أبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

تضمنت الفرضية (H_04) ما يلي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد **التدقيق البنكي** بصفة **مجتمعة** في **تقييم المخاطر البنكية** في البنوك الجزائرية".

أولا: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد التدقيق البنكي بصفة مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

من أجل معرفة أي من أبعاد التدقيق البنكي—عندما تكون مجتمعة- يؤثر في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، نقوم بإجراء اختبار الانحدار المتعدد.

الجدول رقم (3-54): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر أبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	*Sigمستوى الدلالة
الانحدار	6.754	3	2.251	14.014	0.000
البواقي	20.564	128	0.161		
الكلي	27.318				

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-54) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص باختبار أثر أبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، حيث يظهر من خلاله أن نتائج التحليل تشير إلى أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة (14.014) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبناءً عليه نستنتج أن النموذج صالح للاختبار.

الجدول رقم (3-55): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

النموذج	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
			B	الخطأ المعياري	Beta		
(الحد الثابت)	0.497	0.247	1.808	0.352	-	5.144	0.000
لجان التدقيق			0.068	0.086	0.074	0.785	0.434
التدقيق الداخلي			0.179	0.089	0.183	2.007	0.047
التدقيق الخارجي			0.275	0.082	0.329	3.346	0.001
المتغير التابع: تقييم المخاطر البنكية							

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-55) أن نتائج تحليل الانحدار المتعدد تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لكل من المقومين التاليين (**التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي**) في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة T المحسوبة والتي بلغت (2.007، 3.346) على التوالي، وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط R(0.497)، في حين معامل التحديد R^2(0.247)، وعليه، نستنتج أنمقومات التدقيق البنكي مجتمعة تفسر ما نسبته (24.7 في المائة) من التغيرات في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.

لم تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود أثر معنوي **للجان التدقيق**في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.

من حيث المقومات الأكثر تأثيرا، يلاحظ من معامل Beta بأن التدقيق الخارجي الأكثر تأثيرا في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.

بناءً على النتائج السابقة، **نرفض** الفرضية الصفرية (H_04)، و**نقبل** الفرضية البديلة التي تنص على أنه" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد **التدقيق البنكي** بصفة **مجتمعة** في **تقييم المخاطر البنكية** في البنوك الجزائرية ".

ثانيا: نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لأثر أبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

من أجل تضمين نموذج الانحدار فقط للمتغيرات المستقلة ذات التأثير الدال إحصائيا على المتغير التابع مرتبة حسب قوة التأثير سنستخدم تحليل الانحدار المتعدد التدريجي.

الجدول رقم (3-56): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي للتنبؤ بتقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية من خلال التدقيق البنكي

النموذج		(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالةT
				B	الخطأ المعياري	Beta		
1	(الحد الثابت)	0.463	**0.214**	2.365	0.265	-	8.928	0.000
	التدقيق الخارجي			0.388	0.065	0.463	5.951	0.000
2	(الحد الثابت)	0.494	**0.244**	0.338	1.883	-	5.575	0.000
	التدقيق الخارجي			0.303	0.074	0.361	4.066	0.000
	التدقيق الداخلي			0.195	0.087	0.200	2.245	0.026
المتغير التابع: تقييم المخاطر البنكية								

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يبين الجدول (3-56) ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، ويلاحظ أن التدقيق الخارجي كانت أول المتغيرات المستقلة الداخلة إلى معادلة الانحدار "النموذج الأول"، حيث فسر ما مقداره (21.4 في المائة) من قيمة التغيرات في المتغير التابع (تقييم المخاطر البنكية) في البنوك التجارية الجزائرية.

دخل متغير (التدقيق الداخلي) ثانيا إلى النموذج مع (التدقيق الخارجي) "النموذج الثاني"، حيث أضاف قوة تفسيرية مقدارها (3 في المائة). وتبلغ القوة التفسيرية للتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي مع بعضهما البعض (24.4في المائة) من قيمة التغيرات في **تقييم المخاطر البنكية**) في البنوك التجارية الجزائرية.

بناءً على هذه النتيجة يمكن كتابة **معادلة الانحدار المقدرة** لنموذج هذه الدراسة وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$Y=0.338 + 0.303\ X_1 + 0.195\ X_2 + e_i$$

حيث أن:

Y: تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية؛

X_1: التدقيق الخارجي؛

X_2: التدقيق الداخلي؛

e_i: الخطأ العشوائي.

يمثل (0.338) قيمة الحد الثابت وهي قيمة تقييم المخاطر البنكية غير المرتبطة بالتدقيق الداخلي والتدقيق والخارجي أي (قيمة Y لما X=0)، أما (0.303) و(0.195) فتمثل معاملات الانحدارات.

إن هذه النتيجة تؤكد تصور الدراسة وتدعم النموذج الفرضي، فالتدقيق البنكي في البنوك التجارية من خلال مقومتيه (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) يؤثر بشكل جزئي في تقييم المخاطر البنكية وتبقى المتغيرات الأخرى الغير مدروسة تؤثر أيضا في تقييم المخاطر البنكية مثل لجان المخاطر، الهيئات الخاصة بالإشراف على البنوك (اللجنة البنكية، البنك المركزي).

المطلب الخامس: اختبار الفرضية الخامسة والمتعلقة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة

تضمنت الفرضية (H_05) ما يلي:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراءعينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق، تقييم المخاطر البنكية) تعزى للمتغيرات الوظيفية (الوظيفة، الخبرة، المؤسسة)."

وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

(H_05-1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثينتجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق، تقييم المخاطر البنكية) تعزى لمتغير (الوظيفة)؛

(H_05-2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق، تقييم المخاطر البنكية) تعزى لمتغير (الخبرة)؛

(H05-3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثينتجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق، تقييم المخاطر البنكية) تعزى لمتغير (المؤسسة).

أولا: الفروق في آراء عينة الأفراد المبحوثين باختلاف الوظيفة

من أجل التعرف على الفروق في آراء عينة الأفراد المبحوثينتجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق، تقييم المخاطر البنكية) تعزى لمتغير (الوظيفة)، نستعمل اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA).

الجدول رقم (3–57): نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا للوظيفة

البعد	مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	الفروق
فعالية التدقيق الداخلي	بين المجموعات	1.369	6	0.228	1.043	0.401	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	27.339	125	0.219			
	الكلي	28.709	131	-			
فعالية التدقيق الخارجي	بين المجموعات	1.905	6	0.317	1.072	0.383	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	37.014	125	0.296			
	الكلي	38.919	131	-			
فعالية لجان التدقيق	بين المجموعات	2.894	6	0.482	2.010	0.069	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	29.992	125	0.240			
	الكلي	32.885	131	-			

البعد	مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	الفروق
تقييم المخاطر البنكية	بين المجموعات	1.798	6	0.300	1.468	0.194	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	25.520	125	0.204			
	الكلي	27.318	131	-			

* عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (3-56) ما يلي:

- **لا يوجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير التدقيق الداخلي، وذلك بالنظر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للوظيفة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (1.043) غير دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛
- **لا يوجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير التدقيق الخارجي، وذلك بالنظر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للوظيفة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (1.072) غير دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛
- **لا توجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير لجان التدقيق، وذلك بالنظر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للوظيفة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (2.010) غير دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- **لا توجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير تقييم المخاطر البنكية، وذلك بالنظر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للوظيفة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (1.468) غير دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بناءً على النتائج السابقة، **نقبل** الفرضية ($H_0$5-1) التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، تقييم المخاطر البنكية) تعزى لمتغير (المنصب الوظيفي)".

ثانيا: الفروق في آراء عينة الأفراد المبحوثين باختلاف الخبرة

من أجل التعرف على الفروق في آراء عينة الأفراد المبحوثينتجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق، تقييم المخاطر البنكية) تعزى لمتغير (الخبرة)، نستعمل اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA).

الجدول رقم (3-58): نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا للخبرة

البعد	مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig*مستوى الدلالة	الفروق
فعالية التدقيق الداخلي	بين المجموعات	0.698	3	0.233	1.063	0.367	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	28.011	128	0.219			
	الكلي	28.709	131	-			
فعالية التدقيق الخارجي	بين المجموعات	2.400	3	0.800	2.804	0.042	توجد فروق
	داخل المجموعات	36.518	128	0.285			
	الكلي	38.919	131	-			
فعالية لجان التدقيق	بين المجموعات	0.711	3	0.257	1.025	0.384	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	32.114	128	0.251			
	الكلي	32.885	131	-			
تقييم المخاطر البنكية	بين المجموعات	0.347	3	0.116	0.549	0.650	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	26.971	128	0.211			
	الكلي	27.318	131	-			

* عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (3-58) ما يلي:

- **لا يوجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير التدقيق الداخلي، وذلك بالنظر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للخبرة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (1.063) غير دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛
- **يوجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير التدقيق الخارجي، وذلك بالنظر إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للخبرة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (2.804) دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛
- **لا يوجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير لجان التدقيق، وذلك بالنظر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للخبرة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (1.025) غير دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- **لا يوجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير تقييم المخاطر البنكية، وذلك بالنظر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للخبرة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (0.549) غير دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بناءً على النتائج السابقة، **نقبل** الفرضية ($H_0 5\text{-}2$) بصفة جزئية، وذلك في ما يتعلق بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، تقييم المخاطر البنكية) تعزى لمتغير (الخبرة)"، و**نرفضها** في الجزء الذي يتعلق بكون أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه (التدقيق الخارجي) تعزى لمتغير (الخبرة)".

ثالثا: الفروق في آراء عينة الأفراد المبحوثين باختلاف المؤسسة

من أجل التعرف على الفروق في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق، تقييم المخاطر البنكية) تعزى لمتغير (المؤسسة)، نستعمل اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA).

الجدول رقم (3-59): نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا المؤسسة

البعد	مصدر التباين	SS مجموع المربعات	DF درجات الحرية	MS متوسط المربعات	F المحسوبة	Sig*مستوى الدلالة	الفروق
فعالية التدقيق الداخلي	بين المجموعات	5.213	19	0.274	1.308	0.193	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	23.496	112	0.210			
	الكلي	28.709	131	-			
فعالية التدقيق الخارجي	بين المجموعات	7.274	19	0.383	1.355	0.165	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	31.645	112	0.283			
	الكلي	38.919	131	-			
فعالية لجان التدقيق	بين المجموعات	6.193	19	0.326	1.368	0.158	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	26.693	112	0.238			
	الكلي	32.885	131	-			
تقييم المخاطر البنكية	بين المجموعات	6.743	19	0.355	1.932	0.018	يوجد فروق
	داخل المجموعات	20.575	112	0.184			
	الكلي	27.318	131	-			

* عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 24

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (3-58) ما يلي:

- **لا يوجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير التدقيق الداخلي، وذلك بالنظر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤسسة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (1.308) غير دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛
- **لا يوجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير التدقيق الخارجي، وذلك بالنظر إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤسسة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (1.355) غير دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛
- **لا يوجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير لجان التدقيق، وذلك بالنظر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤسسة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (1.368) غير دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).
- **يوجد اختلاف** في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير تقييم المخاطر البنكية، وذلك بالنظر إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤسسة، حيث كانت قيمة F المحسوبة، والتي بلغت (1.932) دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

بناءً على النتائج السابقة، **نقبل** الفرضية ($H_0$5-3) بصفة جزئية، وذلك في ما يتعلق بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) تعزى لمتغير (المؤسسة)"، و**نرفضها** في الجزء الذي يتعلق بكون أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه (تقييم المخاطر البنكية) تعزى لمتغير (المؤسسة)".

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي توضيح الإطار المنهجي للدراسة الميدانية التي تم استخدامها من أجل الحصول على بيانات الدراسة ومعالجتها، بالوجه الذي يمكن من تحقيق أغراض الدراسة وأهدافها والمتمثلة بصفة جوهرية في الإجابة عن أسئلة الدراسة وإشكاليتها، حيث تم عرض ومناقشة مختلف البيانات الميدانية المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة إلى جانب اختبار الفرضيات عن طريق عرض النتائج المتعلقة بكل من بالعلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة والفروق في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة.

تم استخلاص أن كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في مقومات التدقيق البنكي (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق)، وكذلك كل أبعادها تتوافر بدرجة مرتفعة في البنوك التجارية الجزائرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة المبحوثين.

من خلال اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لكل من (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق) بصفة مستقلة في تقييم المخاطر البنكية ووجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لكل من التدقيق الداخلي والخارجي بصفة مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية.

أسفرت نتائج اختبار الفروق عموما عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق، لجان التدقيق) تعزى للمتغيرات الوظيفية (المنصب الوظيفي، الخبرة، المؤسسة) باستثناء وجود فروق في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغير تقييم المخاطر البنكية تعزى للمؤسسة.

خاتمة

خاتمـــــة

- نتائج الدراسة؛
- اقتراحات وتوصيات الدراسة؛
- آفاق الدراسة.

في ظل تنامي المخاطر المحدقة بالبنوك التجارية خاصة في ظل التطور التكنولوجي ومواجهة للمتغيرات والتطورات التي يمر بها القطاع البنكي، ظهرت الحاجة إلى إنشاء آليات رقابية من أجل ضمان كفاءة معينة وخلق مناخ من الثقة بين البنوك التجارية وبين مختلف الأفراد سواء كانوا مساهمين أو مودعين أو مقترضين، ويعتبر التدقيق البنكي خطوة مهمة لأي بنك يسعى إلى تحسين إدارته وبالتالي زيادة كفاءته وقدرته في التغلب على هذه المخاطر.

يعتبر التدقيق البنكي من أهم أنواع الرقابة الدورية التي تقوم بها البنوك التجارية الجزائرية من أجل قياس المخاطر البنكية والتنبؤ بها، فهو يعمل جنبا إلى جنب مع مختلف الأنواع الأخرى من الوسائل الرقابية التي تستعملها البنوك في التحوط من هذه المخاطر، مثل الرقابة الدائمة التي جاء بها النظام 11-08 ورقابة اللجنة البنكية والبنك المركزي، ولقد أضحى لزاما على هذه البنوك الاهتمام به من أجل ضمان بقائها واستقرارها كما هو موضح أعلاه.

حاولنا في دراستنا هذه من خلال الفصل الأول تقديم إطار نظري متكامل لكل من التدقيق البنكي والمخاطر البنكية، كما قمنا بوصف وتشخيص مقومات التدقيق البنكي وعمليات تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية، ثم قمنا في الفصل الأخير بدراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر وحاولنا الوقوف على واقع التدقيق البنكي فيها، كما قمنا بقياس أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية فيها.

1.نتائج الدراسة:

- لدى المدققين الداخليين للبنك وإطاراته وعي بخصوص الأسباب المؤدية للمخاطر البنكية.
- المدققون الداخليون للبنوك عينة الدراسة يبذلون العناية المهنية الكافية عند القيام بمهامهم الموكلة إليهم لاسيما إجراءات تحليل وقياس المخاطر والتنبؤ بها.
- إن إلزام المشرع الجزائري البنوك بتدقيق حساباتها من طرف محافظي (02) حسابات بناء على المادة 100 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض يزيد من فعالية التدقيق الخارجي.
- البنوك التجارية الجزائرية تشترط الخبرة المسبقة في التدقيق البنكي للمدققين الخارجيين وذلك بالنسبة للتدقيق القانوني والتعاقدي، وهذا ما يفسر تدقيق البنوك التجارية الجزائرية واقتصارها على عدد معين من محافظي الحسابات لا يتجاوز الثلاثين مدققا خلال عقد من الزمن، وهذا ما تأكد منه الباحث من خلال الاطلاع على العديد من التقارير السنوية للبنوك التجارية الجزائرية لمختلف السنوات، وهذا الإجراء هو سلاح ذو حدين، من جهة له أثر ايجابي من خلال زيادة جودة التدقيق ومن جهة أخرى له أثر سلبي متمثل في عدم استفادة مدققين آخرين لم يسبق لهم تدقيق بنوك من حظ تدقيق بنك واكتساب الخبرة المهنية اللازمة في هذا المجال.
- الإجراء الذي فرضه المشرع الجزائري والمتعلق بعدم استفادة المدقق الخارجي من أي قرض أو أي خدمة من البنك الذي يقوم بتدقيقه بناء على المادة 102 من الأمر 03-11 يزيد في استقلاليته من خلال رأي عينة الدراسة.

-إن إلزام المشرع الجزائري المدققان الخارجيان إرسال نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة إلى محافظ البنك المركزي بناء على المادة 101 من الأمر 03-11 يزيد من فعالية التدقيق الخارجي كثيرا، وذلك لان ذلك يساعد في إطلاع البنك المركزي بصفته الهيئة المشرفة على عمل البنوك حول الوضعية الحقيقية للبنك وفي الوقت المناسب من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة حماية للمودعين والمستثمرين.

- عدم وجود المدقق الخارجي في لجان التدقيق لعدة بنوك تجارية يحد كثيرا من فعالية عمل لجان التدقيق ومن فاعلية التدقيق الخارجي.
- يقوم المدقق الخارجي بحفص نظام الرقابة الداخلية للبنك ويبدي رأيه حول الرقابة الدائمة التي يطبقها البنك من خلال المفتشين ومحللي الائتمان ولجان المخاطر، كما يبدي رأيه حول الرقابة الدورية والتي أهم أنواعها التدقيق الداخلي.
- إن عدم إلزام المشرع الجزائري البنوك التجارية إنشاء لجان التدقيق على مستوى مديرياتها العامة كان السب الرئيسي في عدم إنشائها في بعض البنوك خاصة الوطنية، وعدم تفعيل عملها من طرف البنوك الموجودة فيها وهذا ما فسر عدم وجود أثر لها عندما تكون ضمن توليفة التدقيق البنكي كله (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجان التدقيق).
- وجود أعضاء في لجان التدقيق ليس لهم أي خبرة في الامور المحاسبية والمالية في عدة بنوك تجارية من شأنه أن يعيق عملها خاصة في ظل قلة عدد أعضائها (لا بتجاوز 05)، وهو ماصرح به العديد من المستجوبين من خلال اجوبتهم، وهو ما أدى إلى عدم وجود أثر دال احصائيا للجنة التدقيق عندما تكون مجتمعة مع التدقيق الداخلي والخارجي.
- عدد اجتماعات لجان التدقيق مهم جدا من أجل مناقشة الأمور المهمة خاصة فيما تعلق بالتنسيق بين عمل المدققين الداخليين والخارجيين ومعالجة القضايا الحساسة، والتأكد من عدم وجود أية قيود تعرقل عملية إدارة المخاطر في البنوك، بالاضاقة إلى التأكد من مدى استجابة إدارة البنك لمختلف التوصيات المسجلة من طرف المدققين الخارجيين والداخليين.
- عملية تحليل الائتمان من خلال تقييم الوضعيات المالية بدقة لطالبي الائتمان بمختلف أنواعهم مفعلة جيدا ومتوافرة في البنوك التجارية حسب عينة الدراسة، وهي من أهم الأسباب المستعملة من طرف البنوك التجارية من أجل تلافي مخاطر القرض.
- عددا معتبرا من البنوك التجارية تستعمل مؤشرات الفشل المالي الحديثة في تحليل الوضعيات المالية لطالبي الائتمان خاصة في البنوك الأجنبية والخاصة.
- ضعف تخطيط السيولة (كمنح آجال طويلة للتسهيلات وقبول أجال قصيرة للالتزامات)كان من بين أهم الأسباب التي تعرض البنك للوقوع في مخاطر السيولة من وجهة نظر المجيبين.

- استعمال مؤشرات التحليل المالي للسيولة من أهم الطرق المستعملة من طرف البنوك التجارية في قياس وتقييم مخاطر السيولة البنكية حسب إجابات عينة الدراسة.
- يتم استعمال بعض الأساليب الاحصائية والكمية من أجل قياس والتنبؤ بالمخاطر السوقية في البنوك التجارية، وحسب إجابات عينة الدراسة فهي متوافرة خصوصا في البنوك الأجنبية والخاصة أكثر من البنوك الوطنية.
- من بين أهم أسباب المخاطر العملياتية في البنوك التجارية الجزائرية حسب إجابات أفراد عينة الدراسة تحايل أو تواطئ بعض الموظفين من أجل اختلاس بعض الأموال مما قد يؤدي إلى خسائر كبيرة، وفي واقع الحال فإن مثل هذه الحوادث نادرة الوقوع بسبب تطور أنظمة الكشف عن عمليات الاحتيال من طرف الموظفين أو القرصنة الخارجية لحسابات العملاء.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الخارجي في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجان التدقيق في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجان التدقيق في تقييم مخاطر القرض في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجان التدقيق في تقييم مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجان التدقيق في تقييم المخاطر السوقية في البنوك الجزائرية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجان التدقيق في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بصفة مجتمعة في تقييم المخاطر العملياتية في البنوك الجزائرية، وتبلغ القوة التفسيرية للتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي مع بعضهما البعض (24.4في المائة) من قيمة التغيرات في **تقييم المخاطر البنكية** في البنوك التجارية الجزائرية، وهي نسبة ضعيفة نسبيا، تؤكد تصور الدراسة وتدعم النموذج الفرضي، فالتدقيق البنكي في البنوك التجارية من خلال مقومتيه (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) يؤثر بشكل جزئي في تقييم المخاطر البنكية وتبقى المتغيرات الأخرى الغير مدروسة تؤثر أيضا في تقييم المخاطر البنكية مثل لجان المخاطر، الهيئات الخاصة بالإشراف على البنوك (اللجنة البنكية، البنك المركزي).

من بين أهم الأسباب التي أدت إلى أن التدقيق البنكي **لا يؤثر بشكل كبير جدا** في تقييم المخاطر البنكية:

- عملية تقييم المخاطر في البنوك الجزائرية، تعنى بها أكثر أدوات الرقابة الدائمة مثل لجان تقييم المخاطر وليست الرقابة الدورية المتمثلة في التدقيق الداخلي مثلا باعتباره أحد أبعاد ومقومات التدقيق البنكي.
- المدقق الخارجي عادة ما يكتفي بالاطلاع فقط على عمل الهيئات الخاصة بتقييم وإدارة المخاطر البنكية، ولا يقوم هو بالتأكد منها، أي أنه فقط يراقب الإجراءات والمراحل التي تم من خلالها ذلك.
- عدم اهتمام التشريعات (الأنظمة والقوانين) البنكية في الجزائر بالتدقيق البنكي عموما والتدقيق الخارجي على الخصوص.
- عدم إجبار هذه القوانين البنوك التجارية في الجزائر بتفعيل لجان التدقيق فيها، وتركها اختياريا فقط.
- عدم وجود مدققين خارجيين في متخصصين في التدقيق البنكي، يؤدي إلى ضعف أثره في تقييم المخاطر البنكية.
- عدم مسايرة المعايير الجزائرية للتدقيق المعايير الدولية التي تعنى بالتدقيق البنكي والمخاطر البنكية.

2.اقتراحات وتوصيات الدراسة:

من خلال مجموعة النتائج التي خرجت بها الدراسة يمكن طرح جملة من الاقتراحات والتوصيات من شأنها أن تسهم في تعزيز فعالية التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية:

- ضرورة التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات بازل 03 من أجل التحوط من الوقوع في المخاطر البنكية وإصدار أنظمة وقرارات تلزم البنوك بذلك.
- ضرورة التزام المدققين الخارجيين بالمعايير الدولية للتدقيق خاصة التي تعنى بالمخاطر البنكية.
- على البنوك التجارية أن تراعي شرط الخبرة عند توظيف المدققين الداخليين.
- على البنوك التجارية أن تراعي شرط التخصص في مجال المحاسبة والتدقيق، عند توظيف المدققين الداخليين (وجود بعض المدققين الداخليين على مستوى البنوك متحصلين على شهادة الليسانس في العلوم القانونية ولا علاقة لهم بالمحاسبة والتدقيق.
- ينبغي على البنوك التجارية تنظيم دورات تكوينية في مقررات لجنة بازل لفائدة المدققين الداخليين.
- ضرورة إشراك المدققين الخارجيين في عمليات التنبؤ والقياس الخاصة بالمخاطر البنكية في البنوك التجارية. الجزائرية.
- محاولة ايجاد صيغة لإشراك محافظي الحسابات الذين ليس لديهم خبرة في التدقيق البنكي للبنوك كأن يتم اشتراط الخبرة في محافظ حسابات واحد فقط واعتباره هو المدقق الرئيسي وعدم اشتراطها في المحافظ الثاني، واعتباره مدقق ثانوي، وذلك من أجل تكوين عدد معتبر من المدققين الخارجيين في قابل الأيام وعدم ابقائها حكرا على كهول هذه المهنة.
- محاولة ايجاد صيغة لتعيين محافظي الحسابات من طرف البنك المركزي مباشرة عن طريق اعلانه عن استشارات وطنية لتدقيق البنوك التجارية الجزائرية، بدل البنوك التجارية بنفسها ومنح صلاحية تجديد العقد أيضا للجنة المصرفية وذلك من أجل منح استقلالية كبيرة للتدقيق الخارجي في البنوك التجارية.

3.آفاق الدراسة:

إن معالجة موضوع التدقيق البنكي وأثره في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية، يثير عدة مواضيع على درجة كبيرة من الأهمية تشكل في مجملها آفاقا بحثية جديرة بالاهتمام، وكمواضيع بحثية نقترح ما يلي:

أولا: متطلبات معيار المراجعة رقم 1004 و1006 وأثرها في تقييم مخاطر السيولة في البنوك؛

ثانيا: الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك التجارية وأثره في تقييم المخاطر البنكية؛

ثالثا: دور آليات الحوكمة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. أبو جيب سعدي، **القاموس الفقهي لغة واصطلاحا**، ج01، ط02، دار الفكر، 1988.
2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2016.
3. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2016.
4. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات البنكية المحلية والدولية**، ط01، دار وائل للنشر، 2006.
5. زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة، ط02، القاهرة، 2010.
6. زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط03، دار وائل للنشر، عمان.
7. سعيد الخضري، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ط03، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
8. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، الجزائر، 1992.
9. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية**، ط.01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009 .
10. عزت قناوي، **أساسيات في النقود والبنوك، 2005**، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم.
11. علي معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات)**، المجموعة العربية للتدريب والتنمية، القاهرة، مصر، 2008.
12. فضل عبد الكريم محمد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، فصل كتاب الكتروني، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2008. الرابط:
https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-858551
13. محمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018.
14. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء، ط01، الإسكندرية، 2007.
15. محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، 1982 .

II. المذكرات والرسائل الجامعية:

16. عمارية بختي، **إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية – دراسة مقارنة بين بنك دبي الإسلامي ومصرف السلام الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، **تخصص**: إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019/2018.

17. قبايلي حورية، **إدارة المخاطر البنكية في الجزائر– دراسة حالة بنك التنمية المحلية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تسويق، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

18. بنية صابرينة، **تقدير الجدارة الائتمانية باستخدام طرق الذكاء الاصطناعي–دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA–**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون –تيارت–، 2014-2015.

19. بوعسلة بشرى، **دور المصارف في بيع منتجات التأمين المصرفي في الجزائر– دراسة حالة لبنك التوفير والاحتياط CNEP**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة البليدة02، 2015-2016.

20. قويدر إبتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية – وكالة قسنطينة (BEA) دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014.

21. كداسة عائشة: **أثر تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية على قائمة المركز المالي للمؤسسات المصرفية–دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، **تخصص**: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2018/2017.

22. مرغني وليد "بتصرف"، **دور نظام مراقبة التسيير في التحكم في تسيير المؤسسات البنكية–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** BADR **–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة ونظم المعلومات، جامعة الوادي، 2010-2011.

23. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة –دراسة تطبيقية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

24. ايهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير ضوء معايير التدقيق الدولية – دراسة حالة للبنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل (غير منشورة)، جامعة غزة، فلسطين، 2012.

25. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

26. بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2014-2015.

27. ناريمان بن عياد، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار–دراسة حالة بنك الخليج الجزائر والبنك الوطني الجزائري–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2017-2018.

III. المجلات:

28. أشرف أحمد محمد غالي، أحمد حامد محمود عبد الحليم: **أثر انعكاسات الدور الحديث للمراجعة الداخلية على تعزيز مراحل إدارة المخاطر "دراسة نظرية وميدانية"**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 07، العدد 04، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، 2016.

29. أشرف أحمد محمد غالي، أحمد حامد محمود عبد الحليم، **أثر انعكاسات الدور الحديث للتدقيق الداخلي على تعزيز مراحل إدارة المخاطر: دراسة نظرية وميدانية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، العدد الرابع، 2016، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، مصر،36.

30. الطنملي سهير فتحي، **دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات بالجهاز البنكي**، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، العدد 455، مارس 2007، القاهرة.

31. الطيب سايح وعز الدين بن تركي، **إسهامات نظام الرقابة الداخلية في دعم مراقبة التسيير البنكي في قيادة المخاطر التشغيلية لدى المؤسسة البنكية دراسة حالة: التشريع البنكي الجزائري**، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد ب، العدد 43، جامعة منتوري قسنطينة، 2015، قسنطينة.

32. إلياس خضير الحمدوني، عمار شهاب أحمد، **تقدير الأخطاء التشغيلية باستخدام منهج القياس الداخلي–تطبيق على عينة من المصارف السعودية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، مج35، ع111، 2013.

33. أنس محمد ساتي محمد، "**إدارة مخاطر الائتمان البنكي**"، مجلة الدراسات المالية والبنكية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، مركز البحوث المالية والبنكية، مجلد 23، عدد 04، 2015.

34. بن لدغم محمد وآخرون، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة: SEROR)**، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 04، نوفمبر 2017.

35. بن يحي علي، لعمور رميلة، **واقع تطبيق معايير التدقيق في الجزائر–دراسة استطلاعية لعينة من المدققين الخارجيين لسنة 2018**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 02، 2019، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

36. بندر بن شارع بن خالد العتيبي، **المخاطر البنكية: مفهومها وقياسها وإدارتها لدى المصارف الإسلامية**، مجلة الدراسة العربية، العدد23، كلية دار العلوم بجامعة المنيا، القاهرة.

37. بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية – دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، 2019.

38. بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية –دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، السنة 2019، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

39. بوعيشاوي يوسف، فطيمة عليش، **إدارة المخاطر البنكية وفقا لمتطلبات بازل01، 02، 03**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 30، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2019.

40. جاسم المناعي، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، ورقة بحثية مقدمة للجنة العربية البنكية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2004: نقلا عن حديدي آدم، **دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية–دراسة ميدانية–**، مجلة دفاتر اقتصادية، مج07، ع12، 2016.

41. حاج قويدر قورين، أبو بكر الصديق قيدوان، عمر عبو، **مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني –دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية**، مجلة الباحث، المجلد 19، العدد 01، 2019، جامعة قاصدي مرباح بورقلة.

42. حمزة محمد محمود أكريم، **تطوير دور المراجع الداخلي بالقطاع المصرفي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: دراسة ميدانية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 10، عدد 01، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، 2019.

43. دردوري لحسن، **دور إدارة المخاطر الائتمانية في استمرارية ونجاح المؤسسات البنكية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 39، العدد، 38، جامعة بسكرة، بسكرة، 2015.

44. رزين عكاشة، بورقعة فاطمة، **أهمية التدقيق الاجتماعي لتفعيل حوكمة الشركات حسب معايير المؤسسات الدولية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 04، جانفي 2020، ص 21.

45. رشاد خضر وحيد الداني، **المخاطر البنكية وكيفية إدارتها**، مجلة العدل، المجلد18، العدد 46، وزارة العدل العراقية، بغداد.

46. رشاد خضر وحيد الداني، **المخاطر البنكية وكيفية إدارتها**، مجلة العدل، المجلد18، العدد 46، وزارة العدل العراقية، بغداد.

47. زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 13، العدد 03، جامعة بسكرة.

48. سهيل الشيخ، علاء عنقه، **دراسة مدى تأثير كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية على إمكانية الرقابة على هذه المخاطر**، المجلد 23، العدد 106، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012، بغداد.

49. صيد ماجد، رقايقية فاطمة الزهراء، **إصلاح النظام المالي والمصرفي الجزائري وإجراءات تكييفه وفق متطلبات الرقابة والاشراف للجنة بازل 03**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار.

50. صيد ماجد، رقايقية فاطمة الزهراء، **متطلبات الرقابة الاشرافية لبازل 03 وإجراء تحقيقها في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة دراسات، العدد 50، جامعة الأغواط، 2017.

51. طارق مختار محمد، **تفعيل دور الرقابة الداخلية في الأنشطة المصرفية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة ميدانية)**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، 2011.

52. طلال خليفة الهيلع، **دراسة تحليلية لدور المدقق الخارجي في إدارة المخاطر البنكية في ظل متطلبات الحوكمة –دراسة تحليلية–**، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 01، 2012، جامعة بورسعيد، كلية التجارة.

53. طلال خليفة الهيلع، **دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل متطلبات الحوكمة: دراسة تحليلية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 01، العدد01 جامعة بور سعيد، كلية التجارة، بور سعيد، 2012.

54. عباي وسام، بويهي محمد، **نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل 03كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار.

55. عمر السر الحسن محمد، **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفي: دراسة حالة المصارف التجارية السودانية**، مجلة أماراباك، المجلد 07، العدد 20، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.

56. عمر شريفي، أسماء مزيمش، **أثر مخاطر التجارة الالكترونية على ممارسة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد03، العدد01، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

57. فاطمة جاسم محمد، ثامر عادل الصقر، **تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 40، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، البصرة، 2012.

58. كشاط منى، حجار خديجة، **مدى مواءمة ممارسات أقسام التدقيق الداخلي بالمؤسسات الجزائرية للمتطلبات الحديثة لممارسة المهنة –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات بولاية سطيف**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد38، أوت 2019.

59. قارة ابتسام وآخرون، **إدارة المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية–دراسة حالة بنك NATAXIS وكالة غليزان–**، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 02، العدد04، 2019.

60. لويزة بهار، حورية عجيلة، صفية مصطفى، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية (JAEAS)، المجلد 01، العدد 02، 2019، المركز الجامعي بأفلو.

61. ليث أكرم القضاة، **أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر** الائتمان وفق منهج C'S5 في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 04، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 2017، الأردن.

62. مباني عبد المالك، فياش آمال، **أنظمة وآليات إدارة المخاطر البنكية في الجزائر–دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر–**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد26، 2018.

63. محمد رضا محمد الجندي، **دراسة تحليلية للدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي في تفعيل محددات الجدارة الائتمانية: بالتطبيق على البنوك التجارية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 06، ملحق العدد 03، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، 2015.

64. مصطفى زكي حسين متولي، **دور المراجعة الخارجية في تقييم اختبارات تحمل الضغوط والتقرير عنها: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 07، عدد خاص، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، 2016.

65. مومني يوسف، أقاسم عمر، **مساهمة تدقيق الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، استطلاع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والتدقيق بالجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد01، جامعة بشار.

66. ناهد محمد يسري الهواري، **دور آليات الحوكمة في ضبط المخاطر المصرفية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 01، العدد01 جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، 2016.

67. وفيق حلمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع، **توافق معايير بازل II وإدارة مخاطر السيولة المصرفية دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مجلة تنمية الرافدين**، المجلد 33، العدد 105، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011، بغداد.

68. يزيد صالحي، عبد الله مايو، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة– دراسة ميدانية–**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد04، جوان 2016.

69. مدثر أحمد أبو القاسم إبراهيم، **واقع تطبيقات إدارة المخاطر البنكية في السودان (دراسة تحليلية)**، المجلة العلمية، العدد17، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، 2016، ص124.

مركان محمد البشير وآخرون، **أعمال دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

IV. القوانين والتنظيمات:

70. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، "**قانون رقم 10–01 يتعلق بالنقد والقرض**"، العدد 16، 1990.

71. محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 02–03 يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية**".

72. محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 04–01 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**.

73. محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 11–04 يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة**.

74. محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 14–01 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**.

75. محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 18–03 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**.

76. محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 90-01 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**".
77. محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 91-09 يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية**".
78. محافظ بنك الجزائر، "**نظام رقم 08-04 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

V. Les Ouvrages:

79. Basel committee on banking supervision, **Sound practices for the management and supervision of operational risk**, Basel Switzerland, 2003. Link: https://www.bis.org/publ/bcbs96.pdf
80. Carcello, J. And Neal, T, **Audit committee composition on auditor reporting**, accounting review, Vol 75, Issue 4, 2000, p15 (dx.doi.org/10.2139/ssrn.229835).
81. Curtis C, Verschoor, **Audit Committee Essentials**, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2008.
82. Desmicht François, **pratique de l'activité bancaire**, 2eme édition, Dunod, Paris, 2007.
83. Fodio Inuwa Musa & Others, **Examination of the relationship between audit committee characteristics**
84. Fodio Inuwa Musa & Others, **Examination of the relationship between audit committee characteristics**
85. peyrard J et peyrard M. (2001), **dictionnaire de finance**, vuibert, 2éme édition.
86. Joel Bessis, **Risk Management in Banking**, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2002.
87. Julien. Dm, **La conduite d'une mission d'audit interne**, 2ème édition Dunod, Paris, 1995.

88. Karen A, Horcher, **Essentials of Financial Risk Management**, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2006.

89. kharoubi C & thomas P, **analyse du risque de crédit**, RB édition, paris, 2013.

90. Laurent Condamin and Others ،**Risk Quantification Management Diagnosis and Hedging**, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2006.

91. LOUIS Braiotta & Others, **The Audit Committee Handbook**, Fifth Edition, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2010.

92. Michel Crouhy & Others, **The Essentials of Risk Management**, McGraw-Hill Education, New York, 2006.

93. Reto Gallati, **Risk Management and Capital Adequacy**, McGraw-Hill Education, New York, 2003, p 34.

94. Schick. P, **Mémento d'audit interne**, Edition Dunod, Paris, 2007.

95. Zabihollah Rezaee, **Corporat Governance Post-Sarbanses-Oxley**, John Wiley & Sons Ltd, Hoboken (New Jersey), 2007.

VI. Les Revues:

96. J.Felo Andrew & Others, **Audit Committee Characteristics and the Perceived Quality of Financial Reporting**: **An Empirical Analysis**, Working paper review, Pennsylvania State University, April, 2003, (dx.doi.org/10.2139/ssrn.401240).

97. Shah Saud, **The Role of Internal Audit in Organization Goals Achievements**: **A Security of Exchange Commission of Pakistan** (**SECP**) **Perspective**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol 06, Issue 24, 2015.

98. **and financial reporting quality of Nigerian deposit banks**, Euro Economica review, Vol 33, Issue 1, 2014.

99. DALVINDER SINGH, **The Role of External Auditors in Bank Supervision**: **A Supervisory Gatekeeper**, International Lawyer Vol 47, No 1, Université de Warwick, 2013.

VII. Les Rapports :

98. Rapport annuel de banque ABC Algérie, année 2019.

99. Rapport annuel de banque AGB Algérie, année 2019.

100. Rapport annuel de banque AGB année 2018.

101. Rapport annuel de banque BARAKA Algérie, année 2019.

102. Rapport annuel de banque ELSALAM Algérie, année 2019.

103. Rapport annuel de banque BDL année 2016.

104. Rapport annuel de banque SOCIETE GENERAL Algérie, année 2019.

VIII. Les Sites Electroniques:

105. http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres

106. http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres

107. http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres

108. http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres

109. http://bourse-dz.com/le-jeu-trouble-des-banques-etrangeres

110. https://particuliers.societegenerale.dz/fr/nous-connaitre/presentation-societe-generale-algerie

111. https://www.agb.dz/organisation/presentation.html

112. https://www.arabbank.dz/fr/la-navigation/menu/votre-banque/notre-profil

113. https://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.html

114. https://www.cnepbanque.dz/index.php/a-propos/la-cnep-baque-en-quelques-chiffres

115. https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/la-banque/presentation,

الملاحـــق

ملحق رقم (01): خطاب تحكيم استمارة الاستبيان الأولية الموجه للسادة الأساتذة الخبراء

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع: طلب تحكيم استمارة استبيان

الأستاذ (ة) الفاضل (ة) السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسرني أن أضع بين أيديكم استمارة الاستبيان هذه، والتي تهدف إلى جمع البيانات الميدانية اللازمة لإتمام البحث الذي نقوم بإنجازه، استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، والموسومة بـ:

أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية

دراسة ميدانية

إعداد الباحث: لباز عبد القادر، **إشراف الأستاذ الدكتور:** بوخاري عبد الحميد

نعلمكم بأنه تمَّ اعتماد الإطار المنهجي التالي في الدراسة:

1- إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؟

الأسئلة الفرعية:

تثير هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة من شأنها أن تساهم في تقديم إجابة للإشكالية المطروحة أعلاه، وتتمثل هذه الأسئلة في ما يلي:

1/هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الداخلي** في تقييم **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؟

2/هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الخارجي** في **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؟

3/هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للجنة التدقيق في تقييم المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؟

4/هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **لأبعاد التدقيق البنكي** بصفة مجتمعة في تقييم **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين؟

5/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين اتجاه متغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الوظيفية؟

2-فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق لإشكالية الدراسة، وأسئلتها الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الصفرية الآتية:

1/(H01):لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الداخلي** في تقييم **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين.

2/(H02):لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للتدقيق الخارجي** في تقييم **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين.

3/(H03):لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **للجنة التدقيق** في تقييم **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين.

4/(H04): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) **لأبعاد التدقيق البنكي** بصفة مجتمعة في تقييم **المخاطر البنكية** من وجهة نظر الأفراد المبحوثين.

5/ (H05): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الوظيفية.

3-نموذج الدراسة:

نموذج الدراسة ومتغيراتها

يمكن توضيح النموذج الفرضي للدراسة كما يلي:

النموذج الفرضي للدراسة

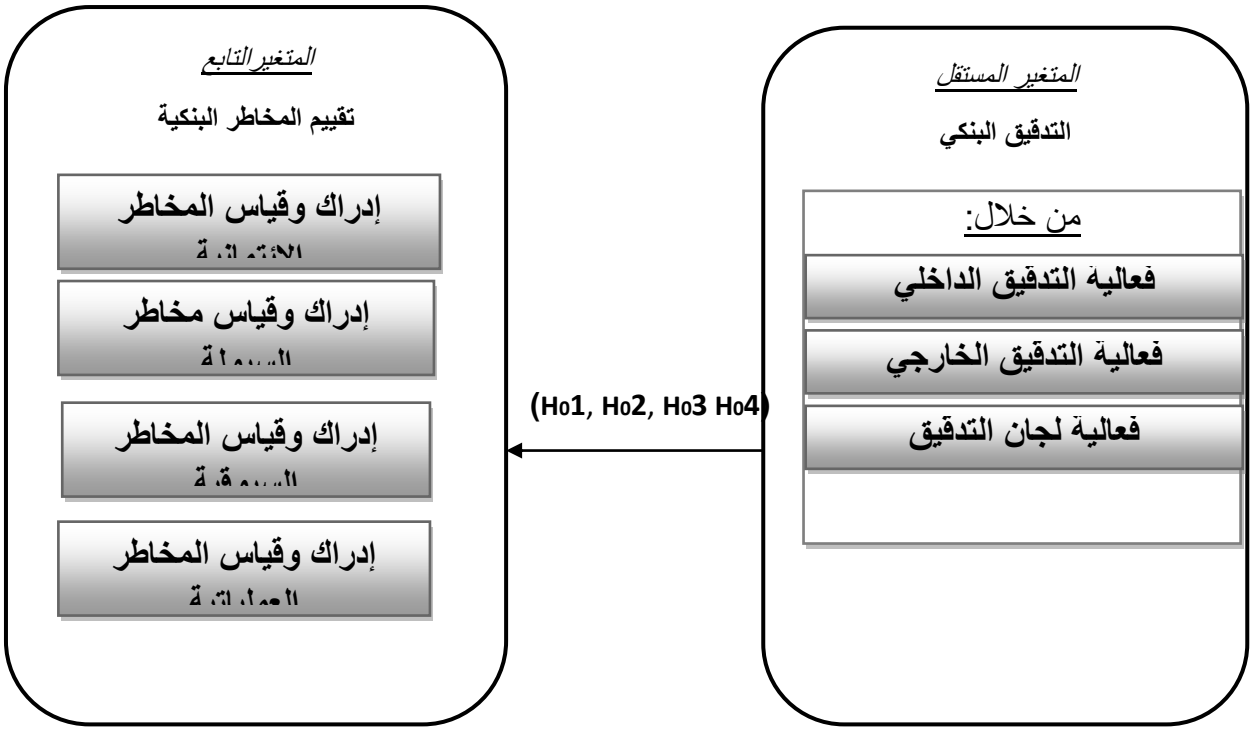

المصدر: من إعداد الباحث

4-مجتمع وعينة الدراسة:

تستهدف الدراسة **محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وإطارات** البنوك والمدققين الداخليين لها (المديريات العامة) للبنوك التجارية العاملة في الجزائر والبالغ عددها 20 بنك (06 عمومية، 01 مختلط، 13 أجنبي)، بالإضافة إلى **الباحثين الأكاديميين المختصين** في مجال المحاسبة والتدقيق ولقد تم اختيار هذه الفئات بالنظر إلى إنها جميعها تستطيع الاستجابة لمحاور الدراسة.

6- أقسام ومحاور استمارة الاستبيان:

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

القسم الثاني: قياس متغيرات الدراسة، من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: مقومات التدقيق البنكي

-**المحور الثاني**: تقييم المخاطر البنكية

ونظرا لما تتمتعون به من كفاءة علمية وخبرة ميدانية في هذا المجال، فإن الباحث يضع بين أيديكم استمارة الاستبيان هذه للتكرم بتحكيمها، لذا نأمل من سعادتكم الاطلاع عليها، وإبراز رأيكم فيها حول الأمور التالية:

- ✓ **تحديد مدى وضوح العبارة؛**
- ✓ **تحديد مدى ملائمة ومناسبة العبارة للمحور؛**
- ✓ **تحديد مدى أهمية العبارة للمحور؛**
- ✓ **تدوين ما ترونه مناسبا من اقتراحات وتعديلات، أو حذف وتغيير بعض العبارات مع الإشارة إليها.**

نحيطكم علماً كذلك أنه تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بالشكل التالي:

موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً

نرجو منكم سيدي الفاضل ملأ استمارة المعلومات الخاصة بكم، لأهمية ذلك عند إضافتكم الى قائمة المحكمين لاستمارة الاستبيان

أرجو التفضل بقبول خالص تحياتي وامتناني... كما أقدم لكم الشكر مسبقاً على روح تعاونكم وحسن توجياهاتكم.

الباحث: عبد القادر لباز

طالب دكتوراه (علوم مالية ومحاسبية) جامعة غرداية (الجزائر)

الهاتف: 00213 658 14 85 43

البريد الالكتروني: abdelkaderlebbaz.2013@gmail.com

معلومات خاصة بالمُحكِّم	
الإسم الكامل	
الدرجة العلمية	
مؤسسة العمل	

الرأي النهائي للمحكم في استمارة الاستبيان

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

السـنـ			
30 سنةوأقل		بين **31- 40**سنة	
بين **41- 50** سنة		**51** سنة وأكثر	
ملاحظة المحكِّم:.....			
.....			

المستوى التعليمي			
تقني سامي أو دراسات جامعية تطبيقية (DEUA)		دراسات عليا متخصصة (PGS)	
ليسانس		دكتوراه	
ماستر		أخرى	
ملاحظة المحكِّم:.....			
.....			

الوظيفة	
مدقق خارجي	رئيس قسم أو مصلحة تحليل المخاطر
مدقق، مراقب داخلي، موظف بدائرة التدقيق	رئيس قسم أو مصلحة التدقيق الداخلي
مراقب مالي، مراقب تسيير، مفتش	محلل ائتمان، مكلف بالدراسة، بنكي
محلل مخاطر	أخرى
ملاحظة المحكِّم:.....	
.....	

القسم الثاني: قياس متغيرات الدراسة

تفضلوا بوضع علامة (X)في الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم، إلى جانب تدوين ملاحظتكم إن وجدت

المحور الأول: مقومات التدقيق البنكي

		العبـــــارة	مدى وضوح العبارة	مدى ملائمة العبارة	مدى أهمية العبارة	الملاحظات
فعالية التدقيق البنكي الداخلي	1	يشترط في اختيار المدققين الداخلين الكفاءة العلمية والمهنية.				
	2	يشترط في اختيار المدققين الداخليين الخبرة المهنية اللازمة.				
	3	التدريب المستمر والدورات المتخصصة ضرورية من أجل ممارسة المدققين الداخلين عملهم على أكمل وجه ممكن.				
	3	يتبع قسم التدقيق الداخلي مباشرة المدير العام.				
	5	يؤكد رئيس قسم التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي في تقريره.				
	6	يلتزم موظفو قسم التدقيق الداخلي الحياد عند أداء مهامهم.				
	7	يبذل موظفو قسم التدقيق الداخلي العناية المهنية الكافية عند القيام بمهامهم.				

		العبـــــارة	مدى وضوح العبارة	مدى ملائمة العبارة	مدى أهمية العبارة	الملاحظات
	8	يسـهر رئـيس قسـم التـدقيق الـداخلي علـى وضـع بـرنامج لتأكيـد وتحسين جودة التدقيق الداخلي.				
	9	يقـوم رئـيس قسـم التـدقيق الـداخلي بوضـع خطـة مـن أجـل تقيـيم موثق للمخاطر مرة واحدة في السنة على الأقل.				
	10	لـدى مـوظفي قسـم التـدقيق الـداخلي معرفـة وافيـه لتقنيـات التـدقيق المعتمِدة على التكنولوجيا المتوفرة من أجل انجاز أعمالهم.				
	11	يقـوم قسـم التـدقيق الـداخلي بفحـص وتقيـيم أنظمـة الرقابـة الداخليـة للبنك.				
فعالية التدقيق البنكي الخارجي	12	يقـــوم محافظـــا حســـابات (02) أو خبـــيران محاســـبيان (02) بالتدقيق الخارجي القانوني للبنك.				
	13	يشترط في المدقق الخارجي الكفاءة العلمية والمهنية.				
	14	يشترط في المدقق الخارجي الخبرة المهنية اللازمة.				
	15	يـتم احتسـاب الـدورات التكوينيـة والتربصـات في دفـاتر الشـروط للتدقيق الخارجي القانوني.				
	16	يـتم احتسـاب الـدورات التكوينيـة والتربصـات في دفـاتر الشـروط للتدقيق الخارجي التعاقدي.				
	17	لا يمكـن أن يسـتفيد المـدقق الخـارجي مـن أي قـرض أو أي خدمـة أخرى لدى البنك الذي يقوم بتدقيقه.				
	18	علـى المـدقق الخـارجي بـذل العنايـة المهنيـة الكافيـة عنـد القيـام بمهامه.				

		العبـــــارة	مدى وضوح العبارة	مدى ملائمة العبارة	مدى أهمية العبارة	الملاحظات
	19	يضع المدقق الخارجي مخطط واف وشامل لعملية التدقيق.				
	20	يتأكد المدقق الخارجي من الخلفية التعليمية للمدققين الداخليين.				
	21	يفحص المدقق الخارجي سياسات التدريب والتكوين لموظفي قسم التدقيق الداخلي.				
	22	يطلع المدقق الخارجي على الهيكل التنظيمي للبنك للتأكد من استقلالية قسم التدقيق الداخلي.				
	23	يقوم المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية للبنك ويبدي رأيه حول ذلك في تقريره.				
فعالية لجان التدقيق البنكية	24	تنشأ لدى البنك لجنة تدقيق تنبثق من الأعضاء غير التنفيذين لمجلس الإدارة.				
	25	ينبغي أن تكون لأعضاء لجنة التدقيق معارف وخبرات كافية في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق.				
	26	يجب أن يكون عدد اجتماعات لجنة التدقيق كافيا من أجل مناقشة القضايا المهمة وايجاد الحلول المناسبة.				
	27	يتمتع أعضاء لجان التدقيق بالاستقلالية التامة في ممارسة مهامهم.				
	28	تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في اختيار المدققين الداخليين.				
	29	تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في اعداد دفاتر الشروط لاختيار المدققين الخارجيين.				

		العبـــــارة	مدى وضوح العبارة	مدى ملائمة العبارة	مدى أهمية العبارة	الملاحظات
	30	تقوم لجنة التدقيق بالتنسيق بين قسم التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين.				
	31	تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة لتوصيات المدققين الخارجيين والداخليين.				

المحور الثاني: تقييم المخاطر البنكية

		العبـــــارة	مدى وضوح العبارة	مدى ملائمة العبارة	مدى أهمية العبارة	الملاحظات
إدراك وقياس المخاطر الائتمانية	32	تنتج المخاطر الائتمانية عن عدم سداد المدينين لأصول دينهم بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عنهم (في حال تعامل البنك بالفائدة).				
	33	تنتج المخاطر الائتمانية عن تأخر سداد المدينين لأصول دينهم بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عنهم (في حال تعامل البنك بالفائدة).				
	34	تتأثر المخاطر الائتمانية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.				
	35	يُستعمَل نظام التصنيف الائتماني الداخلي كآلية لقياس المخاطر الائتمانية.				
	36	يتم تحليل الوضعية المالية لمتعاملي البنك باستعمال مؤشرات التحليل المالي.				
	37	يتم استعمال مؤشرات الفشل المالي الحديثة لتحليل الوضعية المالية للعملاء.				
مخاطر	38	تنتج مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات				

		المالية المترتبة عليه عند تواريخ استحقاقها.				
	39	إن سداد الالتزامات المالية المترتبة على البنك بتكلفة أعلى نتيجة عدم القدرة على تسييل بعض الاستثمارات، يؤدي لوقوع البنك في خطر سيولة.				
	40	يعرض ضعف تخطيط السيولة (كمنح آجال طويلة للتسهيلات وقبول أجال قصيرة للالتزامات) البنك لمخاطر سيولة.				
	41	تُصنَّف التزامات البنك حسب الآجال ويتم الإفصاح عنها لاستعمالها في مؤشرات قياس السيولة المصرفية.				
	42	يتم تصنيف موجودات البنك حسب الآجال ودرجات سيولتها والإفصاح عنها من أجل استعمالها في مؤشرات قياس السيولة المصرفية.				
	43	يتم استعمال مؤشرات التحليل المالي للسيولة من أجل قياس مخاطرها والوقوف على نقاط القوة والضعف.				
إدارة وقياس المخاطر التشغيلية	44	تنتج المخاطر السوقية عند الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة.				
	45	يؤدي تذبذب أسعار العملات الأجنبية (التي تم تسعير بعض أصول والتزامات البنك بها) إلى مخاطر سوقية تعرض البنك إلى خسائر فادحة.				
	46	تؤدي التحركات المعاكسة لأسعار الفوائد في السوق إلى مخاطر سوقية تعرض البنك إلى خسائر معتبرة.				
	47	يتم تصنيف موجودات البنك وضبط الموجودات المقتناة بالعملات الأجنبية وتصنيفها والإفصاح عنها لاستعمالها في قياس المخاطر السوقية.				

	48	يتم إجراء بعض الاختبارات وتوقع للسيناريوهات الضاغطة (كانخفاض معدلات الفائدة وتدهور أسعار بعض العملات وقياس الخسائر المتوقعة).				
	49	يتم استعمال بعض الأساليب الكمية والإحصائية من أجل القياس الدقيق للمخاطر السوقية.				
إدراك وقياس المخاطر العملياتية	50	تنتج المخاطر التشغيلية نتيجة أخطاء الموظفين في معالجة العمليات المختلفة.				
	51	تنتج المخاطر التشغيلية نتيجة أخطاء أو أعطال في برامج المعلوماتية المستعملة من طرف البنك.				
	52	يؤدي تحايل بعض الموظفين أو تواطئهم من أجل اختلاس بعض الأموال إلى مخاطر تشغيلية تؤدي إلى خسائر كبيرة.				
	53	يتم استعمال أنظمة إنذار حديثة للكشف عن عمليات الاحتيال من طرف الموظفين أو القرصنة الخارجية لحسابات العملاء.				
	54	يتم قياس قدرة البنك في استئناف العمل ومواصلة نشاطه في حالة تعرضه لمخاطر عملياتية كبيرة (أخطاء، قرصنة، اختلاس....)				
	55	يتم استعمال بعض مؤشرات التحليل المالي من أجل قياس كفاءة ومردودية موظفي البنك كصورة أولية للمخاطر العملياتية.				

ملحق رقم (02): استبمارة الاستبيان النهائية باللغة العربية

السيد (ة) المحترم (ة)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أضع بين أيديكم استمارة الاستبيان هذه، والتي تهدف إلى جمع البيانات الميدانية اللازمة لإتمام البحث الذي نقوم بإنجازه، استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، والموسومة بـ: أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية دراسة ميدانية.

إن حرصكم على إعطاء المعلومات الكافية بدقة وموضوعية سيساهم في تقييم أفضل لموضوع الدراسة.

ونحيطكم علما بأن المعلومات التي تقدمونها سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

السـنـــــن		
30 سنة وأقل	بين **31- 40**سنة	
بين **41- 50** سنة	**51** سنة وأكثر	
المستوى التعليمـي		
بكالوريا	**ماستر**	
تقني سامي أو دراسات تطبيقية	**دراسات عليا متخصصة**	
ليسانس	**دراسات عليا متخصصة**	
أخري		
الوظيفة		
مدقق، مراقب داخلي (موظف بدائرة التدقيق)	**رئيس قسم أو مصلحة التدقيق الداخلي**	
مراقب مالي، مراقب تسيير، مفتش	**محلل ائتمان، مكلف بالدراسة، مصرفي**	
محلل مخاطر	**مدقق خارجي**	
رئيس قسم أو مصلحة مراقبة، تحليل، المخاطر	**أخرى**	

القسم الثاني: الاسئلة الخاصة بالاستبيان

	العبـــــارة	موافق تماما	موافق	محايد	غ موافق	غ موافق تماما
1	يشـــترط في اختيـــار المـــدققين الـــداخلين الكفـــاءة العلميـــة والمهنية.					
2	يشترط في اختيار المدققين الداخليين الخبرة المهنية اللازمة.					
3	التدقيق الداخلي يعتبر من أهم أنواع الرقابة الدورية التي نص عليها النظام 11-08					
3	يســتفيد المــدققون الــداخليين للبنــك مــن دورات تكوينيــة وتربصات في التدقيق البنكي ومبادئ ومقررات لجنة بازل.					
5	يؤكـــد رئـــيس قســـم التـــدقيق الـــداخلي لمجلـــس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي في تقريره.					
6	يلتـــزم موظفـــو قســـم التـــدقيق الـــداخلي الحيـــاد عنـــد أداء مهامهم.					
7	يبـذل موظفـو قسـم التـدقيق الـداخلي العنايـة المهنيـة الكافيـة عند القيام بمهامهم.					
8	يســهر رئـيس قســم التـدقيق الـداخلي علـى وضــع بــرنامج لتأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي.					
9	يقـوم رئـيس قسـم التـدقيق الـداخلي بوضـع خطـة مـن أجـل تقييم موثق للمخاطر مرة واحدة في السنة على الأقل.					
10	يشـــمل نشـــاط التـــدقيق الـــداخلي تقيـــيم إدارة المخـــاطر والإسهام في تحسينها.					
11	لـدى مـوظفي قسـم التـدقيق الـداخلي معرفـة وافيـه لتقنيـات التـدقيق المعتمِـدة علـى التكنولوجيـا المتـوفرة مـن أجـل انجـاز أعمالهم.					
12	يقـوم قسـم التـدقيق الـداخلي بفحـص وتقيـيم أنظمـة الرقابـة الداخلية للبنك (الرقابة الدائمة والدورية)					

13	تدقيق البنك من طرف محافظي (02) حسابات بناء على المادة 100 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض يزيد من فعالية التدقيق الخارجي.					
14	يشترط في المدقق الخارجي للبنك معرفة وخبرة في تدقيق البنوك، ويتم تثمين ذلك في دفاتر الشروط لمحافظة الحسابات.					
15	15/تبليغ المدققان الخارجيان محافظ البنك المركزي عن أي مخالفة برتكبها البنك بناء على المادة 101 من الأمر 03-11 يزيد من فعالية التدقيق الخارجي.					
16	عدم استفادة المدقق الخارجي من أي قرض أو أي خدمة من البنك الذي يقوم بتدقيقه بناء على المادة 102 من الأمر 03-11 يزيد في استقلاليته.					
17	يضع المدقق الخارجي مخطط واف وشامل لعملية التدقيق.					
18	يقدم المدققان الخارجيان تقريرا خاصا عن الرقابة في أجل أقصاه 04 أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية بناء على المادة 101 من الأمر 03-11.					
19	إرسال المدققان الخارجيان نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة إلى محافظ البنك المركزي بناء على المادة 101 من الأمر 03-11 يزيد من فعالية التدقيق الخارجي.					
20	غالبا ما يكون المدقق الخارجي عضوا في لجنة التدقيق .					
21	يطلع المدقق الخارجي على الهيكل التنظيمي للبنك للتأكد من استقلالية قسم التدقيق الداخلي					
22	يقوم المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية للبنك ويبدي رأيه حول ذلك في تقريره.					
23	تنشأ لدى البنك لجنة تدقيق تنبثق من الأعضاء غير التنفيذين لمجلس الإدارة بناء على المادة 02 من النظام 11-08					
24	لجنة التدقيق مفعلة في أغلب البنوك التجارية الجزائرية					
25	غالبا يكون لأعضاء لجنة التدقيق معارف وخبرات كافية في مجال المحاسبة والمالية					

26	عـدد اجتماعـات لجنـة التـدقيق كـافي مـن أجـل مناقشـة القضايا المهمة وإيجاد الحلول المناسبة.					
27	تقـوم لجنـة التـدقيق بالتأكـد مـن عـدم وجـود أيـة قيـود تعرقـل من عمل المدققين الداخلين وتؤثر في استقلاليتهم.					
28	تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في اختيار المدققين الداخليين.					
29	تقـوم لجنـة التـدقيق بالمشـاركة في اعـداد دفـاتر الشـروط لاختيار المدققين الخارجيين.					
30	تقـوم لجنـة التـدقيق بالتنسـيق بـين قسـم التـدقيق الـداخلي والمدققين الخارجيين.					
31	تقـوم لجنـة التـدقيق بالتأكـد مـن مـدى اسـتجابة الإدارة لتوصيات المدققين الخارجيين والداخليين.					
32	تنـتج مخـاطر القـرض عـن عـدم سـداد المـدينين لأصـول ديـنهم بالإضـافة إلى الفوائـد المترتبـة عـنهم (في حـال تعامـل البنـك بالفائدة).					
33	تنـتج مخـاطر القـرض عـن تأخـر سـداد المـدينين لأصـول ديـنهم بالإضـافة إلى الفوائـد المترتبـة عـنهم (في حـال تعامـل البنـك بالفائدة).					
34	تتـأثر مخـاطر القـرض بالأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية للبلاد.					
35	يُسـتعمَل نظـام التصـنيف الائتمـاني الـداخلي كآليـة لقيـاس المخاطر الائتمانية.					
36	يـتم تحليـل الوضـعية الماليـة لمتعـاملي البنـك باسـتعمال مؤشـرات التحليل المالي.					
37	يـتم اسـتعمال مؤشـرات الفشـل المـالي الحديثـة لتحليـل الوضـعية المالية للعملاء.					
38	تنـتج مخـاطر السـيولة مـن عـدم قـدرة البنـك علـى سـداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند تواريخ استحقاقها.					

39	إن سداد الالتزامات المالية المترتبة على البنك بتكلفة أعلى نتيجة عدم القدرة على تسييل بعض الاستثمارات، يؤدي لوقوع البنك في خطر سيولة.					
40	يعرض ضعف تخطيط السيولة (كمنح آجال طويلة للتسهيلات وقبول أجال قصيرة للالتزامات) البنك لمخاطر سيولة.					
41	تُصنَّف التزامات البنك حسب الآجال ويتم الإفصاح عنها لاستعمالها في مؤشرات قياس السيولة البنكية.					
42	يتم تصنيف موجودات البنك حسب الآجال ودرجات سيولتها والإفصاح عنها من أجل استعمالها في مؤشرات قياس السيولة البنكية.					
43	يتم استعمال مؤشرات التحليل المالي للسيولة من أجل قياس مخاطرها والوقوف على نقاط القوة والضعف.					
44	تنتج المخاطر السوقية عند الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة.					
45	يؤدي تذبذب أسعار العملات الأجنبية (التي تم تسعير بعض أصول والتزامات البنك بها) إلى مخاطر سوقية تعرض البنك إلى خسائر فادحة.					
46	تؤدي التحركات المعاكسة لأسعار الفوائد في السوق إلى مخاطر سوقية تعرض البنك إلى خسائر معتبرة.					
47	يتم تصنيف موجودات البنك وضبط الموجودات المقتناة بالعملات الأجنبية وتصنيفها والإفصاح عنها لاستعمالها في قياس المخاطر السوقية.					
48	يتم إجراء بعض الاختبارات وتوقع للسيناريوهات الضاغطة (كانخفاض معدلات الفائدة وتدهور أسعار بعض العملات وقياس الخسائر المتوقعة).					

49	يتم استعمال بعض الأساليب الكمية والإحصائية من أجل القياس الدقيق للمخاطر السوقية.					
50	تنتج المخاطر العملياتية نتيجة أخطاء الموظفين في معالجة العمليات المختلفة.					
51	تنتج المخاطر العملياتية نتيجة أخطاء أو أعطال في برامج المعلوماتية المستعملة من طرف البنك.					
52	يؤدي تحايل بعض الموظفين أو تواطئهم من أجل اختلاس بعض الأموال إلى مخاطر عملياتية تؤدي إلى خسائر كبيرة.					
53	يتم استعمال أنظمة إنذار حديثة للكشف عن عمليات الاحتيال من طرف الموظفين أو القرصنة الخارجية لحسابات العملاء.					
54	يتم قياس قدرة البنك في استئناف العمل ومواصلة نشاطه في حالة تعرضه لمخاطر عملياتية كبيرة (أخطاء، قرصنة، اختلاس....)					
55	يتم استعمال بعض مؤشرات التحليل المالي من أجل قياس كفاءة ومردودية موظفي البنك كصورة أولية للمخاطر العملياتية.					

ملحق رقم (03): استمارة الاستبيان باللغة الفرنسية

Chère Madame, chèr Monsieur

Essaalam alaikom

J'ai le plaisir de vous remettre ce questionnaire, qui vise à collecter les données de terrain nécessaires pour compléter les recherches que nous menons, afin de compléter les conditions d'obtention d'un doctorat en finance et comptabilité, sous titre: L'impact de l'audit bancaire sur l'évaluation des risques bancaires dans les banques commerciales algériennes, une étude de terrain.

Votre empressement à donner suffisamment d'informations avec précision et objectivité contribuera à une meilleure évaluation du sujet de l'étude.

Nous vous informons que les informations que vous fournissez seront utilisées uniquement à des fins de recherche scientifique.

Section 02 :Les informations personnelles et professionnelles

Age		
	Inférieur ou égal à 30 ans	Entre 41 et 50 ans
	Entre 31 et 40 ans	Plus de 50 ans
Qualification scientifique		
	Bachelier	Master
	technicien supérieur ou DEUA	poste graduation spécialisé PGS
	Licence	doctorat
	Autre	
La fonction		
Auditeur interne, employé du service d'audit		Analyste de crédit, chargé d'étude, banquier
Contrôle financier, contrôle de gestion, inspecteur		Comptable
Analyste Risque		Chef de service, directeur l'audit interne

Chef de service, chef du département Contrôle, ,Analyse des Risques	Autre
Auditeur Externe	

Section 02: les expressions du questionnaire

	L'expression	Absolument d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Absolument pas d'accord
1	Les compétences professionnelles et scientifiques sont requises pour la sélection des auditeurs internes.					
2	L'expérience professionnelle est requise pour la sélection des auditeurs internes.					
3	L'audit interne est considéré comme l'un des types les plus importants de contrôle périodique stipulé dans le Règlement 08-11.					
3	Les auditeurs internes bénéficient d'une formation à l'audit bancaire et aux principes et décisions du Comité de Bâle.					
5	Le chef de la direction de l'audit interne confirme au conseil d'administration l'indépendance organisationnelle de l'activité d'audit interne dans son rapport.					
6	Les auditeurs internes s'engagent à faire preuve d'impartialité lorsqu'ils exécutent les tâches qui leur sont confiées.					

7	Les auditeurs internes apportent un soin professionnel adéquat dans l'exercice de leurs fonctions.					
8	Le responsable du service d'audit interne veille de mettre en place un programme de confirmation et d'amélioration de la qualité de l'audit interne.					
9	Le responsable de l'audit interne élabore un plan d'évaluation des risques documenté au moins une fois par an.					
10	L'activité d'audit interne comprend l'évaluation de la gestion des risques et la contribution à son amélioration.					
11	Les auditeurs internes ont une connaissance approfondie des techniques d'audit technologique disponibles qui sont essentielles pour bien faire leur travail .					
12	Le service d'audit interne examine et évalue les dispositifs de contrôle interne de la banque (contrôle permanent et périodique).					
13	L'audit bancaire par (02) commissaires aux comptes selon l'article 100 de l'ordonnance 03-11 relative à la monnaie et au crédit augmente l'efficacité de l'audit externe.					

14	L'auditeur externe de la banque a besoin de connaissances et d'expérience d'audit des banques, et la banque prenait cela en considération dans les cahiers de charges de commissariat aux comptes.					
15	Les deux auditeurs externes informent le Gouverneur de la Banque Centrale de toute infraction commise par la banque selon l'article 101 de l'ordonnance 03-11.					
16	La procédure qui conduit l'auditeur externe à ne bénéficier d'aucun prêt ni d'aucun service dans la banque qu'il audite selon l'article 102 de l'ordonnance 03-11 renforce son indépendance.					
17	L'auditeur externe élabore un plan complet et Approprié pour le processus d'audit.					
18	Les auditeurs externes soumettent un rapport de contrôle dans un délai maximum de 04 mois à compter de la date de clôture de l'exercice conformément à l'article 101 de l'ordonnance 03-11.					

19	L'envoi des auditeurs externes une copie de leurs rapports adressés à l'Assemblée générale au Gouverneur de la Banque centrale conformément à l'article 101 de l'ordonnance 03-11 augmente l'efficacité de l'audit externe.					
20	L'auditeur externe est souvent membre du comité d'audit					
21	L'auditeur externe examine la structure organisationnelle de la banque pour garantir l'indépendance du service d'audit interne.					
22	L'auditeur externe examine le système de contrôle interne de la banque et exprime son opinion à ce sujet dans son rapport.					
23	Un comité d'audit est établi au sein de la banque émaner des membres non exécutifs du conseil d'administration conformément à l'article 02 du règlement 08-11					
24	Le comité d'audit a été activé dans la plupart des banques commerciales					
25	Souvent, les membres du comité d'audit ont des connaissances et une expérience suffisantes dans le domaine de la comptabilité et des finances					

26	Les membres du comité d'audit ont toujours des connaissances et une expérience suffisantes en comptabilité, finance et audit.					
27	Le nombre de réunions du comité d'audit est suffisant pour discuter des questions importantes et trouver des solutions appropriées.					
28	Le comité d'audit participe à la sélection des auditeurs internes.					
29	Le comité d'audit participe à l'élaboration du mandat de sélection des auditeurs externes.					
30	Le comité d'audit assure la coordination entre le service d'audit interne et les auditeurs externes. *					
31	Le comité d'audit s'assure que la direction répond aux recommandations des auditeurs externes et internes.					
32	Le risque de crédit résulte du non-paiement par les débiteurs de leurs actifs de la dette en plus des intérêts courus (Si la banque utilise l'intérêt) .					
33	Le risque de crédit résulte du retard de paiement par les débiteurs de leurs actifs de la dette en plus des intérêts courus (Si la banque fonctionne par intérêts)					

34	Le risque de crédit est affecté par les conditions économiques, sociales et politiques du pays.					
35	Le système de notation interne de credit est utilisé comme mécanisme de mesure du risque de crédit.					
36	La situation financière des clients de la banque est analysée à l'aide d'indicateurs d'analyse financière avant de se prononcer sur la décision d'octroyer un crédit.					
37	Les indicateurs modernes de défaillance financière sont utilisés pour analyser la situation financière des clients.					
38	Le risque de liquidité découle de l'incapacité de la banque à payer ses passifs financiers à leur échéance.					
39	Payer les obligations financières de la banque à un coût plus élevé en raison de l'incapacité de liquider certains investissements, conduisant la banque à tomber dans un risque de liquidité.					
40	Une mauvaise planification de la liquidité (comme l'octroi de facilités à long terme et l'acceptation d'engagements à court terme) expose la banque à un risque de liquidité.					

41	Les passifs bancaires sont classés par échéance et sont divulgués pour être utilisés dans les indicateurs de mesure de la liquidité bancaire.					
42	Les actifs bancaires sont classés par échéance et par les degrés de liquidité, et sont divulgués pour être utilisés dans les indicateurs de mesure de la liquidité bancaire.					
43	Des indicateurs d'analyse financière de liquidité sont utilisés pour mesurer ses risques identifier les points forts et les points faibles .					
44	Les risques de marché surviennent lorsque le niveau général des prix augmente et que le pouvoir d'achat d'une devise diminue.					
45	La fluctuation des taux de change (par lesquels les actifs et les passifs de la banque sont évalués) conduit à des risques de marché qui exposent la banque à des considérables pertes.					
46	Les fluctuations opposées des taux d'intérêt du marché engendrent des risques de marché qui exposent la banque à des pertes considérables.					
47	Les actifs de la banque sont classés et les actifs achetés en devises sont identifiés, classés et divulgués pour être utilisés pour mesurer les risques de marché.					

48	Certains tests sont effectués et des scénarios stressants sont anticipés (comme la baisse des taux d'intérêt, la détérioration des prix de certaines devises et une mesure des pertes attendues).					
49	Certaines méthodes quantitatives et statistiques sont utilisées pour mesurer avec précision les risques de marché.					
50	Les erreurs du personnel dans la gestion de diverses opérations sont parmi les causes les plus importantes de risque opérationnel.					
51	Toutes erreurs ou dysfonctionnement liés à l'utilisation des programmes mènent à de importants risques opérationnels.					
52	La fraude ou la collusion de certains employés en vue de détournements de certains fonds entraîne des risques opérationnels qui entraînent des pertes importantes.					
53	Les systèmes d'alarme modernes sont utilisés pour détecter la fraude par les employés ou le piratage externe des comptes des clients.					

54	La capacité de la banque à reprendre le travail et à poursuivre son activité se mesure au cas où elle serait exposée à des risques opérationnels majeurs (erreurs, piratage, détournement de fonds ...).					
55	Certains indicateurs d'analyse financière sont utilisés pour mesurer l'efficience et la rentabilité des employés de la banque comme une image préliminaire des risques opérationnels.					

ملحق رقم (04): قائمة الأساتذة الخبراء المحكمين لاستمارة الاستبيان

قائمة بأسماء المحكمين لاستمارة الاستبيان

الاسم الكامل والدرجة العلمية	مكان العمل
الأستاذ الدكتور عبد الله مايو	جامعة ورقلة– الجزائر
الأستاذ الدكتور محمد عجيلة	جامعة غرداية– الجزائر
الدكتور بوحفص رواني	جامعة غرداية– الجزائر
الدكتور حديدي آدم	جامعة الجلفة– الجزائر
الدكتور خيري عبد الكريم	جامعة الجلفة– الجزائر
الدكتور قمان عمر	جامعة الجلفة– الجزائر
الدكتور سبتي اسماعيل	جامعة المسيلة– الجزائر
الدكتور كبيش محمود	جامعة جيجل– الجزائر

ملحق رقم (05): معاملات الثبات لأداة قياس الدراسة (ألفا كرونباخ)

```
      RELIABILITY
  /VARIABLES= الفقرة1 الفقرة2 الفقرة3 الفقرة4 الفقرة5 الفقرة6 الفقرة7
الفقرة8 الفقرة9 الفقرة10
    الفقرة11 الفقرة12
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,802	12

```
RELIABILITY
  /VARIABLES= الفقرة13 الفقرة14 الفقرة15 الفقرة16 الفقرة17 الفقرة18 الفقرة19
الفقرة20 الفقرة21
    الفقرة22
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,817	10

```
RELIABILITY
  /VARIABLES= الفقرة23 الفقرة24 الفقرة25 الفقرة26 الفقرة27 الفقرة28 الفقرة29
الفقرة30 الفقرة31
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,711	9

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=الفقرة32 الفقرة33 الفقرة34 الفقرة35 الفقرة36 الفقرة37
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,719	6

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=الفقرة38 الفقرة39 الفقرة40 الفقرة41 الفقرة42 الفقرة43
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,763	6

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=الفقرة44 الفقرة45 الفقرة46 الفقرة47 الفقرة48 الفقرة49
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,733	6

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=الفقرة50 الفقرة51 الفقرة52 الفقرة53 الفقرة54 الفقرة55
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,747	6

```
RELIABILITY
  /VARIABLES= الفقرة1 الفقرة2 الفقرة3 الفقرة4 الفقرة5 الفقرة6 الفقرة7
الفقرة8 الفقرة9 الفقرة10
    الفقرة11 الفقرة12 الفقرة13 الفقرة14 الفقرة15 الفقرة16 الفقرة17 الفقرة18
الفقرة19 الفقرة20 الفقرة21
    الفقرة22 الفقرة23 الفقرة24 الفقرة25 الفقرة26 الفقرة27 الفقرة28 الفقرة29
الفقرة30 الفقرة31 الفقرة32
    الفقرة33 الفقرة34 الفقرة35 الفقرة36 الفقرة37 الفقرة38 الفقرة39 الفقرة40
الفقرة41 الفقرة42 الفقرة43
    الفقرة44 الفقرة45 الفقرة46 الفقرة47 الفقرة48 الفقرة49 الفقرة50 الفقرة51
الفقرة52 الفقرة53 الفقرة54
    الفقرة55
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	132	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	132	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,919	55

ملحق رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test)

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
تقييم_المخاطر_البنكية	,075	132	,063	,983	132	,092

a. Lilliefors Significance Correction

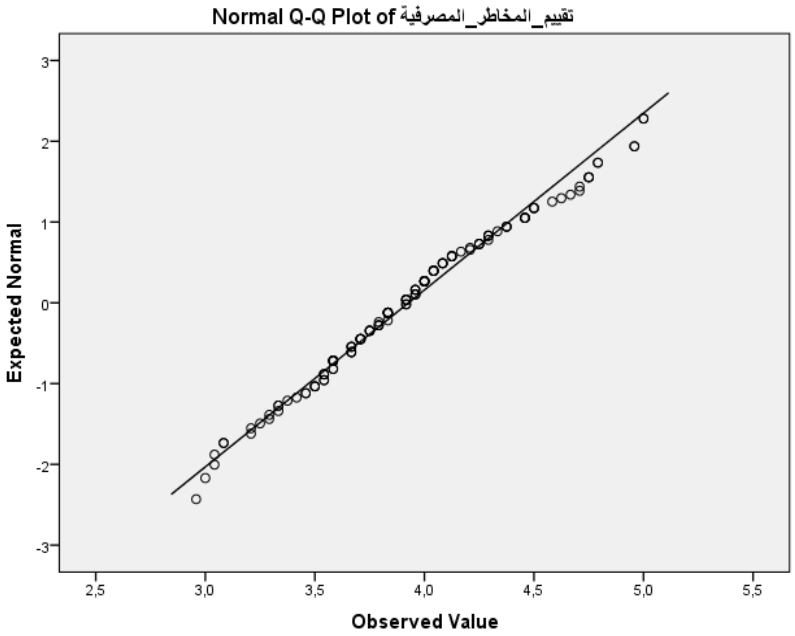

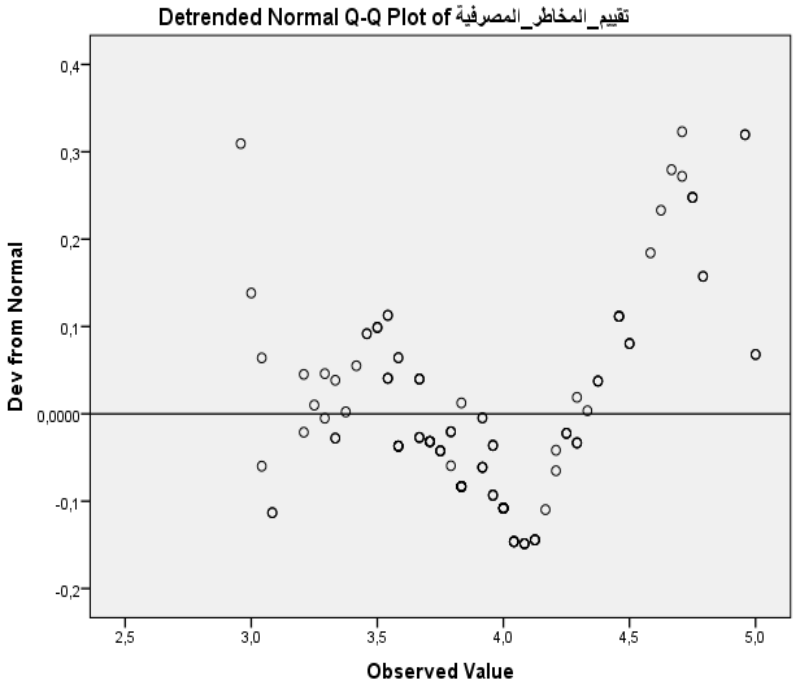

ملحق رقم (07): الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة مع بعضها

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES= التدقيق_الداخلي التدقيق_الخارجي لجان_التدقيق
تقييم_المخاطر_البنكية
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

		التدقيق_الداخلي	التدقيق_الخارجي	لجان_التدقيق	تقييم_المخاطر_البنكية
التدقيق_الداخلي	Pearson Correlation	1	,508**	,442**	,383**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	132	132	132	132
التدقيق_الخارجي	Pearson Correlation	,508**	1	,552**	,463**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
	N	132	132	132	132
لجان_التدقيق	Pearson Correlation	,442**	,552**	1	,337**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
	N	132	132	132	132
تقييم_المخاطر_البنكية	Pearson Correlation	,383**	,463**	,337**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	132	132	132	132

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (08): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح للمتغيرات المستقلة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Tolerance	VIF
1	(Constant)	1,808	,352		5,144	,000		
	الداخلي_التدقيق	,179	,089	,183	2,007	,047	,704	1,420
	الخارجي_التدقيق	,275	,082	,329	3,346	,001	,609	1,641
	التدقيق_لجان	,068	,086	,074	,785	,434	,660	1,515

a. Dependent Variable: تقييم_المخاطر_البنكية

ملحق رقم (09): نتائج اختبار (Mahalanobis) و (Cook's distance)

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	3,3160	4,3948	3,9274	,22707	132
Std. Predicted Value	-2,693	2,058	,000	1,000	132
Standard Error of Predicted Value	,035	,134	,067	,020	132
Adjusted Predicted Value	3,2538	4,3693	3,9251	,22782	132
Residual	-1,11840	,83543	,00000	,39620	132
Std. Residual	-2,790	2,084	,000	,988	132
Stud. Residual	-2,817	2,096	,003	1,004	132
Deleted Residual	-1,14029	,84485	,00226	,40887	132
Stud. Deleted Residual	-2,898	2,125	,001	1,012	132
Mahal. Distance	,029	13,673	2,977	2,580	132
Cook's Distance	,000	,064	,008	,012	132
Centered Leverage Value	,000	,104	,023	,020	132

a. Dependent Variable: تقييم_البنكية_المخاطر

ملحق رقم (10): تحليل التباين للانحدار والانحدار البسيط لاختبار أثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT تقييم_المخاطر_البنكية
  /METHOD=ENTER التدقيق_الخارجي.
```

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	التدقيق_الخارجي[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: تقييم_المخاطر_البنكية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,463[a]	,214	,208	,40639

a. Predictors: (Constant), التدقيق_الخارجي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,848	1	5,848	35,409	,000[b]
	Residual	21,470	130	,165		
	Total	27,318	131			

a. Dependent Variable: تقييم_المخاطر_البنكية

b. Predictors: (Constant), التدقيق_الخارجي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2,365	,265		8,928	,000
	التدقيق_الخارجي	,388	,065	,463	5,951	,000

ملحق رقم (10): تحليل التباين للانحدار والانحدار المتعدد لاختبار أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية

```
    REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT تقييم_المخاطر_البنكية
/METHOD=ENTER لجان_التدقيق التدقيق_الداخلي التدقيق_الخارجي.
```

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,497[a]	,247	,230	,40082

a. Predictors: (Constant), التدقيق_الخارجي, التدقيق_الداخلي, لجان_التدقيق

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6,754	3	2,251	14,014	,000[b]
	Residual	20,564	128	,161		
	Total	27,318	131			

a. Dependent Variable: تقييم_المخاطر_البنكية

b. Predictors: (Constant), التدقيق_الخارجي, التدقيق_الداخلي, لجان_التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1,808	,352		5,144	,000
	لجان_التدقيق	,068	,086	,074	,785	,434
	التدقيق_الداخلي	,179	,089	,183	2,007	,047
	التدقيق_الخارجي	,275	,082	,329	3,346	,001

a. Dependent Variable: تقييم_المخاطر_البنكية

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT تقييم_المخاطر_البنكية
  /METHOD=STEPWISE .لجان_التدقيق التدقيق_الداخلي التدقيق_الخارجي
```

a. Dependent Variable: تقييم_المخاطر_البنكية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,463[a]	,214	,208	,40639
2	,494[b]	,244	,232	,40022

a. Predictors: (Constant), التدقيق_الخارجي

b. Predictors: (Constant), التدقيق_الخارجي, التدقيق_الداخلي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,848	1	5,848	35,409	,000[b]
	Residual	21,470	130	,165		
	Total	27,318	131			
2	Regression	6,655	2	3,328	20,775	,000[c]
	Residual	20,663	129	,160		
	Total	27,318	131			

a. Dependent Variable: تقييم_المخاطر_البنكية

b. Predictors: (Constant), التدقيق_الخارجي

c. Predictors: (Constant), التدقيق_الخارجي, التدقيق_الداخلي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2,365	,265		8,928	,000
	التدقيق_الخارجي	,388	,065	,463	5,951	,000
2	(Constant)	1,883	,338		5,575	,000
	التدقيق_الخارجي	,303	,074	,361	4,066	,000
	التدقيق_الداخلي	,195	,087	,200	2,245	,026

a. Dependent Variable: تقييم_المخاطر_البنكية

Excluded Variables[a]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	لجان_التدقيق	,117[b]	1,256	,211	,110	,696
	التدقيق_الداخلي	,200[b]	2,245	,026	,194	,742
2	لجان_التدقيق	,074[c]	,785	,434	,069	,660

a. Dependent Variable: تقييم_المخاطر_البنكية

b. Predictors in the Model: (Constant), التدقيق_الخارجي

b. Predictors in the Model: (Constant), التدقيق_الخارجي, التدقيق_الداخلي

ملحق رقم (26): نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا للوظيفة (اختبار الفروق)

```
ONEWAY المصرفية_المخاطر_تقييم التدقيق_لجان الخارجي_التدقيق الداخلي_التدقيق
BY الوظيفة
  /MISSING ANALYSIS
  /POSTHOC=LSD ALPHA(0.05).
```

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الداخلي_التدقيق	Between Groups	1,369	6	,228	1,043	,401
	Within Groups	27,339	125	,219		
	Total	28,709	131			
الخارجي_التدقيق	Between Groups	1,905	6	,317	1,072	,383
	Within Groups	37,014	125	,296		
	Total	38,919	131			
التدقيق_لجان	Between Groups	2,894	6	,482	2,010	,069
	Within Groups	29,992	125	,240		
	Total	32,885	131			
المصرفية_المخاطر_تقييم	Between Groups	1,798	6	,300	1,468	,194
	Within Groups	25,520	125	,204		
	Total	27,318	131			

ملحق رقم (27): نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة تبعا للخبرة والمؤسسة(اختبار الفروق)

```
ONEWAY المصرفية_المخاطر_تقييم التدقيق_لجان الخارجي_التدقيق الداخلي_التدقيق
BY الخبرة
  /MISSING ANALYSIS
  /POSTHOC=LSD ALPHA(0.05).
```

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الداخلي_التدقيق	Between Groups	,698	3	,233	1,063	,367
	Within Groups	28,011	128	,219		
	Total	28,709	131			
الخارجي_التدقيق	Between Groups	2,400	3	,800	2,804	,042
	Within Groups	36,518	128	,285		
	Total	38,919	131			
التدقيق_لجان	Between Groups	,771	3	,257	1,025	,384
	Within Groups	32,114	128	,251		
	Total	32,885	131			
المصرفية_المخاطر_تقييم	Between Groups	,347	3	,116	,549	,650
	Within Groups	26,971	128	,211		
	Total	27,318	131			

```
ONEWAY التدقيق_لجان الخارجي_التدقيق الداخلي_التدقيق
المؤسسة BY المصرفية_المخاطر_تقييم
  /MISSING ANALYSIS
  /POSTHOC=LSD ALPHA(0.05).
```

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الداخلي_التدقيق	Between Groups	5,213	19	,274	1,308	,193
	Within Groups	23,496	112	,210		
	Total	28,709	131			
الخارجي_التدقيق	Between Groups	7,274	19	,383	1,355	,165
	Within Groups	31,645	112	,283		
	Total	38,919	131			
التدقيق_لجان	Between Groups	6,193	19	,326	1,368	,158
	Within Groups	26,693	112	,238		
	Total	32,885	131			
المصرفية_المخاطر_تقييم	Between Groups	6,743	19	,355	1,932	,018
	Within Groups	20,575	112	,184		
	Total	27,318	131			

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء:.....	I
كلمة شكر:.....	II
الملخص:.....	III
فهرس المحتويات:.....	VI
فهرس الجداول:.....	X
فهرس الأشكال:.....	XV
فهرس الملاحق:.....	XVII
مقدمة عامة:.....	أ
الفصل الأول: الإطار العام للمخاطر البنكية والتدقيق البنكي	**001**
تمهيد:.....	002
المبحث الأول: ماهية المخاطر في البنوك التجارية.....	**003**
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.....	003
المطلب الثاني: ماهية المخاطر البنكية.....	009
المطلب الثالث: مواكبة النظام البنكي لاتفاقيات بازل.....	014
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التدقيق.....	**023**
المطلب الأول: ماهية التدقيق.....	023
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية.....	033
المطلب الثالث: قواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الداخلي الدولية.....	035
المبحث الثالث: دور التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية.....	**036**
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية.....	036
المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية.....	039
المطلب الثالث: دور لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية.....	040
خلاصة الفصل الأول:.....	042

الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول التدقيق البنكي والمخاطر البنكية	043
تمهيد:.....	044
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة.....	**045**
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتدقيق البنكي.....	045
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمخاطر البنكية.....	054
المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بكل من التدقيق البنكي والمخاطر البنكية.....	060
المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة.....	**077**
المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة.....	077
المطلب الثاني: ما يميز هذه الدراسة.....	079
خلاصة الفصل الثاني:.....	080

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية	081
تمهيد:.....	082
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.....	**083**
المطلب الأول: منهجية وتصميم الدراسة الميدانية.....	083
المطلب الثاني: تطوير أداة قياس الدراسة (استمارة الاستبيان).....	112
المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....	**122**
المطلب الأول: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بمدى توافر مقومات التدقيق البنكي.....	122
المطلب الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بمدى توافر تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.	135
المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها.....	**146**
المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بأثر التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.....	146
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بأثر التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.....	152

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بأثر لجان التدقيق في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.....	159
المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة والمتعلقة بأثر أبعاد التدقيق البنكي مجتمعة في تقييم المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية.....	165
المطلب الخامس: اختبار الفرضية الخامسة والمتعلقة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الأفراد المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة.....	168
خلاصة الفصل الثالث:.....	175
الخاتمة:.....	176
المراجع:.....	182
الملاحق:.....	194